

دراسات وإشكاليّات

محاضرات الأستاذ محمد تقي المصباح اليزدي

الجزء الأول

تعريب

السيد علي عبد المنعم مرتضى

هوية الكتاب

الكتاب:	دراسات وإشكاليات
المؤلف:	الأستاذ محمد تقي المصباح اليزدي
المترجم:	السيد علي عبد المنعم مرتضى
المطبعة:	
الطبعة:	الأولى 1421 هـ.ق
عدد النسخ:	
تنضيد الحروف:	كومبيوتر القائم (عج)

دراسات وإشكاليات — محاضرات الأستاذ محمد نقي المصباح الزدي3

حقوق الطبع محفوظة

مقدمة المترجم

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الخلق محمد وعلى آله الأطيبين.
عندما يتراكم غبار الشبهات وتعلو كثران المتاهات، يرسل الله رياح الحقّ
مبشرات لتجلو مرآة الحقيقة للناظرين، وتسطع شمس الهدى للطالبين؛ ومهما
حاول الشرك وأهله والنفاق وجنده، من حشد جيوش الضلال والعمى لدحر
راية النجاة والهدى، يأبى الله إلا أن يتمّ نوره ولم كره المشركون، فيدلع لسان
الصدق بنطق تبلّجه ويشعشع ضياء الحق بنور تأجّجه، ويسرح شُبّه الليل
المظلم بغياهب تلجلجه؛ ولئن غيبت الشمس عنا حلك الغيوم ونحن بأمسّ
الحاجة إليها في تفنيد الأباطيل والظنون، فهي أشدّ اشتياقاً إلينا، وأكثر غيرة
على سفينة النجاة منّا، لذلك تُدلي بحبال أشعتها بين الفينة والفينة، على رجال
صقلوا مرآة القلب بالتطلّع إليها، وشحذوا الذهن بقبس تنوّرها لتنعكس أنوار
المعارف تهدي السفينة إلى شاطئ النجاة.

نعم، لن يترك الله دينه دون نصير، ولم يخلق اللطيف الخبير عباده
للإمتحان دون إتمام الحجة عليهم، وقد تصدى بعد أئمتنا الأطهار علماؤنا
الأبرار للدفاع عن الإسلام ودرئ الشبهات المحاكة حوله، ومهما حاول أتباع
الضلال نفث شبهاتهم بسموم مختلفة، كان علماؤنا الأطباء الحاذقين
يشخصون الداء ويعطون الدواء ويكشفون اللثام عن وجه الغي والضلال،
وتبقى الحجة تامة على العالمين.

ولم أنسَ كلمة سماحة القائد السيد علي الخامنئي (دام ظله) التي قالها بحقّ الأستاذ الشيخ محمد تقي المصباح اليزدي (حفظه الله): «إننا وإن كنّا قد فقدنا أمثال الشهيد مطهري والشهيد بهشتي و... فقد عوّضنا الله بالأستاذ مصباح...» ومن حاز على هذا الإطراء وغيره أيضاً من سماحة القائد غنيّ عن التعريف، وكتاباتهِ دليل قاطع على المدعى، وهذا الكتاب الذي بين يدي القارئ الكريم أكبر شاهد على تصدي سماحة الأستاذ لشبهات العصر وتيارات الإنحراف.

حول الكتاب:

هذا الكتاب عبارة عن محاضرات ألقاها سماحة الأستاذ في جمع من الأساتذة والجامعيين التبعويين في جامعة (علم وصنعت)، وقد تناول فيها ثلاثة مواضيع:

الموضوع الأول: تعرض فيه عبر محاضرتين قيّمتين للمسؤولية الملقاة على عاتق العلماء والأساتذة في مجال الثقافة خصوصاً في البلاد الإسلامية، وهو يشير إلى أهميّة المرحلة وخطورتها وصعوبة المسؤولية الملقاة على عهدة المسؤولين، عارضاً لبعض المقاطع التاريخية الحرجة التي مرّت بها الثورة في انطلاقها وأثناء الحرب مع العراق.

الموضوع الثاني: تناول فيه البحث عن التعددية الدينيّة في أربع محاضرات، يذكر فيها الأشكال التي يمكن تصوّرها في عرض التعددية، وقد قدّمها بشكل لا يخطر حتى على أذهان متّبعيها، ثم أخذ بتقنيده هذه الأشكال واحداً بعد الآخر.

الموضوع الثالث: ذكر فيه عبر ثلاث محاضرات بحث المداراة والخشونة في الإسلام، أو ما يعبر عنه ببحث الجاذبة والدافعة، وهل إن الإسلام جاذب أو دافع للناس عنه، وفي نهاية هذا البحث توجّه إليه سؤالان دفاعاً عن فكرة

الخشونة أو تعديلاً لبعض الألفاظ والأحكام مجازاة للأوضاع الراهنة، والظروف المحيطة، ويقوم الأستاذ بالإجابة عليهما وبشكل دقيق وإن كان قد دأبهم الوقت ولم يسمح له بالتفصيل أكثر، لكن مع ذلك يجد القارئ الجواب الشافي والمقنع على تلك الأسئلة.

حول الترجمة:

وبما أن هذا الكتاب عبارة عن محاضرات ألقاها الأستاذ، سوف يجد القارئ بعض التكرار لما يقتضيه أسلوب المحاضرة، ولم أتصرف في ذلك حفاظاً على الدقة في الترجمة اللهم إلا ما أدى تكراره إلى خلل فاحش بالسياق العربي، وما كان بصيغة المخاطب فقد تصرفت به أحياناً بما يناسب مقتضى الحال، وأما ترتيب الأبحاث وتسلسل المواضيع والعناوين فهو عين ما في الكتاب الفارسي، نعم قمتُ بتجزئ بعض الفقرات الطويلة إلى فقرات قصيرة لتسهيل وصول الفكرة إلى القارئ، ولتمكينه من ربط المواضيع ببعضها بشكل أفضل.

هذا، وأسأل الله سبحانه وتعالى القبول وإخلاص النية في العمل، وأن يحفظ جميع علمائنا العاملين، والحمد لله رب العالمين.

السيد علي عبد المنعم مرتضى

دراسات وإشكاليات — محاضرات الأستاذ محمد نقي المصباح الزدي7

مسؤوليتنا في مجال الثقافة (1)

أشكر الله سبحانه وتعالى الذي وفقني لأن أكون بين جمع من الأساتذة المتعهدين والمحترمين. وأتمنى أن يكون ذلك انطلاقة لحركة مباركة للقيام بالمسؤوليات والتكاليف الكبيرة والثقيلة الملقاة على عاتقنا في هذه المرحلة. وفي بداية الأمر اسمحوا لي أن أذكر مقدمة صغيرة حول أهمية هذه المسؤولية، ثم أتعرض في الجلسات المقبلة لأبحاث ومواضيع مختلفة يطلبها الأخوة الأعزاء.

يوجد في الدين الإسلامي مبدأ باسم «توازن المسؤولية والكفاءات»؛ بمعنى أن الله سبحانه وتعالى يطلب التكليف والمسؤولية من الشخص على قدر ما أعطاه من نعم واستعدادات وقدرات. وقد كثرت الأبحاث حول مسؤولية الإنسان، لما لهذا الموضوع من أهمية فائقة، ولكن أحب أن أذكر توضيحاً صغيراً قبل الدخول في بحث «توازن المسؤولية والكفاءات».

الإنسان المسؤول أو المطالب بالحقوق

رغم أن الإنسان يدرك بفطرته أنه لم يُترك من دون أي تكليف ومسؤولية كما تركت الحيوانات، كذلك جاءت الأديان لتؤكد هذه المسألة ولعلكم سمعتم قول الفيلسوف الغربي المشهور (عمونثيل كانت): «لقد أثار إعجابي في هذا العالم أمران: الأول: منظر النجوم في السماء. والثاني: نداء الفطرة في داخل الإنسان، والفطرة هي أجمل نداء موجود». وعلى كل حال فالإنسان يدرك بفطرته أنه متحمل لبعض التكاليف، وعليه بعض المسؤوليات، ولا يمكن لنا الآن الدخول في بيان هذا الإدراك الفطري وإثباته لأنه يحتاج إلى بحث مستقل عن بحثنا.

وفي مقابل النظرية القائلة: بفطرية المسؤولية هناك نظرية أخرى كانت موجودة قديماً، إلا أنها لاقت رواجاً في العقود الأخيرة، وهي تصف تلك النظرية القائلة بأن الإنسان مكلف ومسؤول بأنها نظرية قديمة وتفكير رجعي لا بدّ من طرحه جانباً، لأن الناس في هذه الأيام يسعون لاستيفاء حقوقهم ومتطلباتهم من العالم والطبيعة والله والحكومة، وقد انتهى ذلك الزمن الذي كان يُعتبر فيه الإنسان عبداً لله؛ وبدأ عصر سيادة الإنسان، ذلك العصر الذي ضيعته البشرية للأسف مرة قرون وهو عصر استيفاء وإحياء الحقوق بدل اشتغال الإنسان بالسؤال والبحث عن تكليفه ومسؤوليته.

إذاً هناك نظريتان، الثانية منهما تعتبر الإنسان طالباً ومستوفياً للحقوق بينما الأولى ترى أن الإنسان مسؤول ومحاط بالتكاليف من كل جانب، ولا بدّ له من امتثال كلّ الأوامر والنواهي الملقاة على عاتقه. والعقل والوجدان والفطرة الإنسانية يشهدون على صحة هذه النظرية، أضف إلى ذلك اتفاق الأديان على هذا الأمر. وقد ذكر القرآن الكريم آيات كثيرة تدل على أن الإنسان مكلف ومسؤول ونحن هنا نشير إلى بعض منها.

«فوربك لنسألنهم أجمعين * عما كانوا يعملون»⁽¹⁾.

«ولتُسألنَّ عما كنتم تعملون»⁽²⁾.

«إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً»⁽³⁾.

«وقفوهم إنهم مسؤولون»⁽⁴⁾.

«وكان عهد الله مسؤولاً»⁽¹⁾.

1 — سورة الحجر: 93 — 92.

2 — سورة النحل: 93.

3 — سورة الإسراء: 36.

4 — سورة الصافات: 24.

«لتستلن يومئذٍ عن النعيم»⁽²⁾.

مبدأ توازن المسؤولية والكفاءات

وعلى هذا ليس هناك أي نقاش في أصل كون الإنسان مكلفاً ومسؤولاً، ولكن النكته المهمة التي ينبغي الالتفات إليها هي: أن هذه التكاليف ليست ثابتة على حد سواء بالنسبة لجميع الأفراد وفي جميع الأزمنة، بل نراها تتفاوت بسبب العوامل المختلفة.

فمن العوامل التي تؤدي إلى تفاوت درجة المسؤوليات: القوى والقدرات التي يمتلكها الأشخاص، وهذا هو ما أشرنا إليه في أول البحث باسم مبدأ توازن المسؤولية والكفاءات، فيما أن قدرات الأشخاص الجسمية والبدنية واستعداداتهم الفكرية والروحية وموقعياتهم الاجتماعية وأمثال ذلك ليست على حدّ سواء، لذلك نرى أن مسؤولياتهم متفاوتة وليست بدرجة واحدة. فكل شخص مسؤول على قدر ما يمتلك من كفاءات: «لا يكلف الله نفساً إلا وسعها»⁽³⁾. فلا أحد يشك أن الأعمال التي يقوم بها رئيس الجمهورية أو أحد الوزراء لا تقاس من ناحية مقامه الاجتماعي بالأعمال التي يقوم بها موظف عادي، ومن هنا لا تقاس مسؤولية هذا بمسؤولية ذاك.

ومن العوامل المؤدية إلى شدة وضعف المسؤولية أيضاً: شدة وضعف الخطر الذي يشعر به الفرد أو المجتمع، فكلما اشتد الخطر عظمت وكبرت المسؤولية.

1 — سورة الأحزاب: 15.

2 — سورة التكاثر: 8.

3 — سورة البقرة: 286.

وعلى سبيل المثال، لو كان يسود المجتمع حالة الأمن والأمان وكان كل شيء فيه خاضع للرقابة الكاملة، لرأينا أبناءه يعيشون باستقرار كامل وراحة بال تامة، بينما لو سيطر على المجتمع حالة من الأمن وعدم الاستقرار بسبب ضعف القوى النظامية والعسكرية، وسيطر عليه الأشرار والمجرمون، لرأينا عندها أن الشخص يشعر بمسؤولية أكبر تجاه حفظ زوجته وأولاده وبيته وأمواله وحمايتهم. ولو شاع أن السوق مليء باللحم والأغذية المسمومة لوجدنا أن الشخص يضطر لإجراء بعض التدابير اللازمة، إذاً على قدر ما يكون الخطر أقوى وأكبر، فإن الإحساس الداخلي بوجوب أخذ التدابير اللازمة يقوى ويكبر أيضاً.

طبعاً لا بد من الإلتفات إلى أن هذه القاعدة متعلقة بمقام الإثبات لا بمقام الثبوت، بمعنى أنها تجري عندما نلمس الخطر ونشعر به، أو عندما نحتمل الخطر ويثبت لنا وجوده عبر إحدى الطرق؛ بينما لا تجري هذه القاعدة فيما لو كان الخطر موجوداً ثبوتاً وواقعاً ولكننا لا نعلم بثبوته ولم يصل إلينا بطريق ما، ومهما كان هذا الخطر كبيراً فإنه لن يلاقي أي سعي وأي تحرك منا، إذاً لا بدّ لنا أولاً أن نلمس الخطر ونشعر به حتى نستطيع أن ندرك مسؤوليتنا تجاهه.

مدى القابلية والمسؤولية عند أساتذة الجامعة والحوزة

إن ما يتعلق بهذا المجلس ويرتبط بالإخوة الأعزاء هو المسؤولية الملقاة على عاتقنا فإنها ومن جهات مختلفة أثقل بكثير من المسؤولية الملقاة على عاتق الآخرين.

فمن هذه الجهات:

أولاً: القدرات الذاتية والاستعدادات التي منحكم الله سبحانه وتعالى إياها، فلو كانت استعداداتكم عادية لما كنتم أساتذة في الجامعات، وتحقيقاتكم وشهاداتكم العليا تشير إلى مدى ذكائكم وقوة استعدادكم.

ثانياً: ومن تلك الجهات التي جعلت مسؤوليتكم أكبر، موقعيتكم الاجتماعية حيث بإمكانكم التأثير على الطلاب الجامعيين وعلى جيل الشباب، وهذه مهمة لا يقدر على أدائها الأفراد العاديون بل ولا مسؤولوا الإدارات والوزارات، وأنتم من خلال تربيتكم لجيل الشباب والأفكار والآراء التي تطرحونها لهم ترسمون مستقبل هذه الدولة، فإن المسؤولين والمدراء المستقبليين والأشخاص الذين سوف يستلمون المناصب الحساسة والحرية — من القيادة ورئاسة الجمهورية مروراً بممثلي المجلس إلى سائر المناصب الإدارية — يُنتخبون من بين هؤلاء الشباب الموجودين في الحوزة والجامعة ونستنتج من ذلك أن مسؤولية الأستاذ الحوزوي والجامعي أكبر من هذه الجهة وأخطر بكثير من مسؤولية الآخرين.

وهناك جهة ثالثة تجعل مسؤوليتنا ومسؤوليتكم ثقيلة وكبيرة وهي عبارة عن عامل مرحلي، فنحن نمرّ في ظروف صعبة جداً، يشهد فيها خطر العدو، وخصوصاً في بعده الثقافي، وتحتاج كياناتنا غاراته وهجماته الثقافية. وما كان يردده البعض، إلى الآونة الأخيرة من أن ذلك مجرد معاملة وتبادل ثقافي، ليس إلا توهماً محضاً، ولا أظن أبداً بقاء أدنى تردد في ذلك لدى من عنده قليل من الحنكة والوعي السياسي، وأن هناك خطراً ثقافياً كبيراً يهدد مجتمعنا ولاسيما جيل الشباب الصاعد، فإذا تأخرنا عن المواجهة ولم نحذ من توغل العدو الثقافي فسوف نصل وبسرعة إلى نقطة تحول ثقافي شامل. وقد وضعت وسائل الإعلام والفصائيات وشبكة الإنترنت العالمية إمكانات كبيرة بيد الشياطين لم يعهد لها مثيل من قبل، ونرى العدو يستفيد منها يوماً بعد يوم

بتوسيع دائرة فعاليات ثقافته التخريبية، ويخترق حواجزنا الثقافية واحداً تلو الآخر.

الانحطاط الثقافي والأخلاقي في العالم المعاصر

لقد أصبح الانحطاط والفساد والأخلاقي والثقافي في هذه الأيام وخيماً وشديداً جداً إلى درجة ارتفعت له صيحات الغربيين أنفسهم وضاقوا به ذرعاً، وبما أنكم مطلعون على هذا الأمر أقتصر على ذكر مورد وكما يقول المثل «القليل يدل على الكثير».

تعرض القرآن الكريم لقصة قوم لوط، ولامهم على العمل الشنيع الذي كانوا مبتلين به، حيث كانوا يُرضون غرائزهم الجنسية مع الجنس المماثل، ووصف عملهم هذا بالفاحشة: «إنكم لتأتون الفاحشة ما سبقكم بها أحد من العالمين»⁽¹⁾. ورفضه رفضاً شديداً إلا أنهم أصروا على هذا العمل القبيح، ولم يستجيبوا لنصائح واذنابات النبي لوط (v) عندما نزل بهم عذاب الاستتصال فأبادهم جميعاً. وهذه قصة ترتبط ببلد صغير في هذا العالم ومع رجال محدودين. أما اليوم فانظروا ماذا يجري في هذا العالم حيث يظهر من خلال الإحصاءات التي يقدمها الغربيون أنفسهم أن أكثر من خمسين في المائة من شخصيات الدول المرموقة مبتلون بهذه العادة الأخلاقية السيئة، وقد وصل الأمر إلى الدعوة العلنية والقيام بالمظاهرات تأييداً لهذا الفعل القبيح، بل قام مجلس النواب في بعض هذه الدول بالتصويت على بعض المواد في هذا المجال وأقرها قانوناً رسمياً.

ويوجد في هذه الأيام لهؤلاء الأشخاص الشاذين جنسيا نواد ومراكز ومجمّعات ثقافية ومكتبات ومجلات خاصة بهم، وبالنسبة لي ما كنت مصدقاً لو لم أر عن كثب، في إحدى المرات حيث كنت مدعواً لإلقاء محاضرة في فيلادلفيا، وسمحت الفرصة آنذاك للتجول في بعض مدنها ومن جملتها واشنطن، وكان ذلك في سيارة معاون أحد الوزراء، وعندما وصلت بنا السيارة إلى تقاطع يوجد بالقرب منه مكتبة جميلة جداً فقلت عندها: أحب أن ألقي نظرة على هذه المكتبة، إلا أن المعاون رفض وقال: ليس من المناسب أبداً أن نترجل من السيارة هنا. وعندما سألته عن السبب أجاب: هذه المكتبة للشاذين جنسيا!! وقد رأيت على جنب ذلك التقاطع رجالاً كثيرين يتزيّون بزيّ النساء، ويعرضون أنفسهم باللباس القصير، ومختلف الأدوات التجميلية النسائية.

هذا حال الدنيا في هذه الأيام!! وقاحة وقلة حياء!! فكيف الحال مع وجود وسائل الإعلام والفضائيات وشبكة الإنترنت، فإن هذه الجرثومة الأخلاقية الخطيرة ستنتشر بشكل أسرع وأسهل. وقد أعلن علماء النفس ومتخصصوا التربية والتعليم في دول الغرب الخطر والانتباه الجدي لما يتعلمه الأطفال من الأمور اللاأخلاقية، ولما يرونه عبر الإنترنت من أمور مستهجنة جداً. ونرى اليوم هوليوود تضع الأفلام الجذابة الساحرة بالاستفادة من التقنيات الحديثة، وتبث ذلك إلى جميع أنحاء العالم، ولا تدعوا أفلامها إلا للفساد والانحطاط الأخلاقي. وبما حبذا لو ينتهي الأمر عند هذا الحد، ولا يمتد إلى ما هو أشد وأعظم خطراً وهو الخطر الفكري، فكما أن الفساد الأخلاقي في هذه الآونة ليس له مثيل، كذلك الأمر بالنسبة للفساد الفكري الرائج هذه الأيام فإنه لم يخطر على بال أي شيطان سابق، فإن إبليس اللعين الذي يُعتبر — منذ خلقه نبينا آدم (ص) إلى يومنا هذا — أكبر عامل فساد فكري وعقائدي للبشر، يعضُّ على أنامله تعجبا مما يرى من الشبهات المنحرفة والضالة التي يطرحها

بعض شياطين الإنس! فقد خلقوا جواً سيطر على الأرجاء بحيث لو قال شخص أنا عندي يقين بأمر ما، قالوا له: يا لك من إنسان أحمق وعديم الفهم! نعم، لقد صار افتخار البشر، وبحسب الاصطلاح «علماء العصر»، بأن تقول: عندي شك وترديد في كل شيء، ولا يوجد شيء يقيني وثابت بل ولا يوجد أي شيء في هذا العالم قابل للإثبات.

حفظ التعادل النسبي بين عوامل الهداية والانحراف في كل عصر

المطلب الذي ينبغي أن نعرفه هو ما تقتضيه الحكمة الإلهية البالغة في كل عصر، ففي كل زمان تزداد فيه الانحرافات الفكرية ويكثر الإنحطاط والفساد الأخلاقي، تزداد في المقابل وتكثر الفرص الحديثة لهداية البشر واصلاحهم، والله سبحانه وتعالى يحافظ على التوازن دائماً بين الصلاح والفساد والهداية والضلال، ولا يترك المجال أبداً للفساد والضلال أن يغلبا على المجتمع بحيث يحجبان ويسدان الطريق عن يريد الوصول إلى الهداية والصلاح، فما أوجدته وسائل الإعلام والاتصالات الحديثة من فرص جديدة للإفساد والإضلال، أوجدت في المقابل فرصاً جديدة لإصلاح البشر وهدايتهم بشكل لم يكن لها نظير من قبل، ونرى اليوم أشخاصاً كثيرين قد تعرفوا على الإسلام واعتنقوه كذلك من خلال الإنترنت. فكما أن الراديو والتلفزيون وأفلام السينما والأفكار الاصطناعية والإنترنت وسائل يستفاد منها لإيجاد الانحراف والفساد الفكري والأخلاقي، فإن هناك عدداً كبيراً تعرفوا من خلال هذه الوسائل نفسها على الثورة الإسلامية وإيران، وعلى الإمام الخميني(قده) وعلى الإسلام وصاروا مسلمين، نعم لقد اعتنق الإسلام عدد كبير من الناس القاطنين أقصى العالم، بعدما تعرفوا عبر هذه الوسائل نفسها على الإمام الخميني(قده) وسمعوا كلامه وعرفوا نهجه.

وعلى سبيل المثال: كنت في إحدى المرات ضيفا عند أحد تجار الكمبيوتر في سنغافوره، فأخذ يخبر عن كيفية تشييعه فقال: كنت في أول حياتي وهائياً إلا أنني بعدما تعرفت على الإمام الخميني (قده)، وسمعت كلامه وشاهدت ثورته أيقنت أن ما يقوله هذا الأمام (قده) هو الإسلام الواقعي وبالتالي أصبحت شيعياً.

وعندما كنت مسافراً في جولة إلى عدة دول في أميركا الجنوبية، التقيتُ في إحدى هذه الدول، وعلى ما في ذهني دولة التشيلي برؤساء ومسؤولي الجامعة وقالوا لي: «نحن قلقون على جيل الشباب في بلدنا ومستقبلهم، ولا ندري ماذا نفعل، فلو أنكم تضعون لهم برامج تبنّي على أسس التربية الإسلامية، ونحن مستعدون بأن نضع جميع ما نملك من إمكانيات تحت تصرفكم، لأننا مطمئنون بأن أفضل أسلوب تربوي في هذا العصر هو أسلوب المسلمين». وفي نفس تلك الجامعة كان يتمشى المعاون الأول معي ليُعرفني على أقسامها ومراكزها المختلفة، وعند الظهيرة طلبنا منه مكانا للصلاة، وبينما نحن نصلي جاء هذا المعاون المسيحي وأخذ يصلي معنا، وقد تعجبت من هذا الأمر كثيراً. ثم قال لنا: أنا لا أعرف ماذا تقرأون في صلاتكم، ولكني تأثرت كثيراً من تلك السجدة في صلاتكم، فشعرت برغبة عارمة تدفعني للصلاة معكم.

وفي عاصمة كوبا هافانا تلك الدولة التي مضى عليها أكثر من خمسين سنة، وما زالت تحت السيطرة الكاملة للشيوعية، كنا باستضافة جمع من الأساتذة في منزل بروفيسور في التاريخ أسباني الأصل، مازلت أذكر في ذلك الوقت أنه قام وألقى كلمة قال فيها: «تدفعني منذ طفولتي رغبة للبحث عن شخصيتين، الأولى رسول الإسلام باعتبار أنه شخصية عالمية، والثانية عمر الخيام باعتبار أنه عالم إيراني مرموق، إلا أنه منذ مدة راودتني رغبة جديدة فاقت تلك الرغبة، وهي البحث عن شخصية غيّرت العالم بأسره، وهي

شخصية الأمام الخميني(قده)، وعندما وصل هذا البروفسور إلى هذا الحد فَقَدَ حالته الطبيعية، فقد ركع أمامي مرتين وقبل يدي وألحَّ عليَّ أن أقدم له قرآنا باللغة الأسبانية. نعم لقد حصل هذا الأمر، ومع بروفسور لعله أكبر الأستاذة في تلك الجامعة!.

وإنما ذكرت هذه النماذج لكي لا نتوهم أبدا أن الامر قد انتهى بازدياد أسباب الفساد، الذي عمَّ الدنيا بأسرها، ولم يعد باليد أي وسيلة لترويج الصلاح ورفع راية الهدى، فإن ذلك توهم خاطئ ولا ينبغي لنا أن ندع لليأس مجالا إلى نفوسنا، وحاشا لله العالم بكل الأمور أن يخلق هذا العالم لأجل تكامل الإنسان، ثم يترك إدارته لعدة من الشياطين المفسدين، بل اكرر على مسامعكم بأنه كلما ازدادت أسباب الضلال ووسائل الفساد وجدت طرق جديدة للهداية والصلاح، لم تكن متوفرة في عصر من العصور.

ونحن في هذه الأيام نمتلك ظروفًا اجتماعية لإيجاد التحولات والحركات التغييرية لم يكن لها مثيل من قبل، وقد رأيت أكبر مثال على ذلك ألا وهي الثورة الإسلامية والحرب المفروضة (ثمان سنوات من الدفاع المقدس)، فقد قام شبابنا الذين كانوا قد ترعرعوا في مجتمع الشاه الفاسد، بالثورة الإسلامية التي أوجدت تحولا كبيرا في العالم، وتحلوا بصفات سامية من الإيمان والمعرفة استطاعوا من خلالها أن يديروا حرب الثماني سنوات من الدفاع المقدس، بعزم وقوة وإيثار يضرب به المثل، وأن يظهروا شجاعة لا نظير لها خلدت عبر السنين.

وأنتم لو أمعنتم النظر لوجدتم بين الشباب والشابات عددا لا يستهان به ممن يمتلك الاستعدادات العالية لفهم المطالب العرفانية اللطيفة، يأمنون بالله ويستطيعون أن يقطعوا بيوم واحد ما يحتاج إلى مائة سنة من المجاهدة، وعليه فلو أنهم يحظون بالإرشاد الصحيح فهم مستعدون للغض عن كل وسائل الانحراف وعدم الالتفات إلى اللذات المادية، وقد شاهدنا الكثير منهم

أثناء الثورة وفي جبهات الحرب. وما أودّ قوله هو أن تحمل مسؤولية هداية جيل الشباب الذي يتحلّى بالفطرة السليمة ويمتلك أفضل الاستعدادات، موكولة على عهدتنا وعهدتكم جميعاً.

أكثر التطورات الكبيرة رهينة أفكار العلماء

كان الهدف من الحديث عن المسؤولية هو أن ندرك أهمية وخطر ما نتحمّله بشكل أكبر. والمتأمل في الأمور يجد أن أغلب الأشخاص الذين استطاعوا أن يوجدوا التغييرات والتطورات الكبيرة في المجالات المختلفة — ولعله أكثر من تسعين في المائة — من العلماء والمفكرين الجامعين والدينيين. فلو ألقينا نظرة على المجالات المختلفة كالساحة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية وأمثال ذلك، لوجدنا أن بدو نشوئهم كان عبارة عن تفكير شخص واحد، ثم بدأ يتسع شيئاً فشيئاً إلى أن انتهى به الأمر لإحداث تحول كبير. ومن الطبيعي أن هذه التحولات ليست كلها ايجابية لأننا نلاحظ أيضاً وجود تحولات سلبية، فهناك موارد كثيرة أدّت إلى إنحرافات أخلاقية أو فكرية كبيرة وخطيرة جداً.

ومن جملة هذه الانحرافات ما يتخبط به الغرب من انحرافات جنسية وأخلاقية باعتراف نفس الغربيين، وقد كانت نظرية عالم النفس الألماني المشهور زيغموند فرويد أكبر مساهم في هذا الإنحراف، فإن فرويد عند ما كان بصدد تحليل علل الأمراض النفسية، وصل إلى أن هذه الأمراض عبارة عن صدى وانعكاس للغرائز والميول المكبوحة، لا سيما الغريزة الجنسية، واعتبر رواج الحرية الجنسية في المجتمع أفضل علاج للتخلص من الأمراض النفسية. وبناءً على هذه النظرية انتهى الأمر إلى ما نشاهده اليوم

من الانحطاط الجنسي والفساد الأخلاقي في عالم الغرب — حتى لو ادعي أن فرويد لم يقصد السوء من إظهارها —، ومن الطبيعي أن يساعد على رواج هذه النظرية واتساع نطاقها الانتهازيون والمصلحيون وشهوتهم العارمة، ومن أربح صنائع العالم ما يتعلق بدنيا الفحش والمسائل الجنسية، ومن أكثر الأفلام الرائجة عالمياً هي أفلام الدعارة، وأكثر القنوات التلفزيونية رواجاً تلك التي تبث أكبر عدد ممكن من البرامج الجنسية البشعة، ولكن الجرعة الأولية لما يجري كانت على يد نظرية فرويد وهو ليس الا عالماً نفسانياً واحداً.

وعلى صعيد الإنحطاط والفساد الفكري يمكن لنا الإشارة إلى الفكر الماركسي وما جرّ خلفه من مصائب عظيمة، عندما طرح الفلسفة التي حكمت نصف الكرة الأرضية مدة ما يقارب السبعين سنة، ولم تعد إلا بالنتائج الوخيمة المتعددة على أتباعها باعتراف نفس الأمم والدول التي كانت متبعة لهذه الفلسفة. لقد أنشأت الماركسية ملايين الملحدين الناكرين لوجود الله سبحانه، ودعتهم بشدة لمحاربة الدين والأفكار الإلهية، وهذه أيضاً وليدة فكر عالم ألماني واحد يحمل اسم ماركس.

كما أنه لا ينبغي لنا أن نغفل عما أوجده العلماء من تطورات إيجابية، وعلى سبيل المثال: الثورة الإسلامية الإيرانية، فهي أكبر ظاهرة سياسية في القرن العشرين باعتراف الصديق والعدو، ولم تكن إلا وليدة تفكر عالم ديني واحد وهو الإمام الخميني (قده).

فالإمام الخميني لم يكن إلا شخصاً واحداً، لا يملك القدرة ولا الأسلحة ولا الأموال، وإنما كان يملك شيئاً واحداً فحسب وهو ذلك الفكر السامي، الفكر الذي لم يكن يظن تسع وتسعون في المائة من محبي ومريدي الإمام أنه يمكن أن يطبق على الأرض، وما فتئ أن شاهد الجميع ما صنعه هذا الرجل العظيم، حيث استطاع أن يذل شموخ قدرة الشرق والغرب الكبيرة، وفي نفس

الوقت لم يكن طالباً للشهرة ولا للقدرة. وقد جرت العادة أن يسير الطلاب خلف أستاذهم بعد الإنتهاء من الدرس، إلا الإمام (قده) فإنه لم يكن يسمح لأحد بالمسير خلفه، لقد كان مرجعاً لا يسمح بطباعة رسالته مدة من الزمن، وعندما سمح بطباعتها لم يكن مستعداً لصرف ريال واحد من سهم الإمام على هذا الأمر، وأنا أعرف الأشخاص الذين دفعوا الأموال لأجل طباعة رسالته، فهو عظيم لم يكن طالباً للشهرة والعظمة، بل كان يفرّ من ذلك أيضاً، وكان هذا التحول العظيم الذي غير جميع المعادلات العالمية، وكل تلك التأثيرات الإيجابية جراء فكر عظيم واحد.

على كل حال، أريد أن أؤكد على أنه بمقدور شخص واحد أو أستاذ جامعي أو حوزوي أن يوجد تحولا عالميا إيجابيا أو سلبيا، وإذا التفتنا إلى هذا الأمر فسوف نشعر بثقل وأهمية مسؤوليتنا، ونبذل قسطاً من أوقاتنا ولو على حساب تعطيل الدروس، لأجل مباحثة هذه المسائل والتفكير ملياً بأوضاع مجتمعنا ومستقبل شبابنا، لنوصل رسالتنا المنتسبة للإسلام على أكمل وجه ممكن.

أهمية الثورة الثقافية

لقد طرح الإمام الخميني(قده) في السنوات الأولى للثورة — ولا أدري مدى استحضاركم للمسألة — قضية الثورة الثقافية، وقد عطلت آنذاك كثير من جامعات البلد لعدة سنوات، ثم توافد إلى إيران من جميع أقطاب العالم أشخاص كثيرون ليروا ما هي صيغة الثورة الثقافية التي طرحها الإمام، لأن للثورة الثقافية سابقة تتعلق بثورة الصين الثقافية التي أسسها «ماؤو»، وعلى كل حال لقد جاء كثير من السياسيين والعلماء من مختلف أنحاء العالم يؤمنون إيران لينظروا ماذا يريد أن يفعل الإمام، وأنا أذكر جيدا أنني جلست مع أستاذ يهودي جاء من أستراليا إلى قم لكي يعرف بالدقة ماذا يقصد الإمام من الثورة الثقافية وقد بيّنت له في ذلك الوقت مراد الإمام.

ولكن للأسف حصل بعض الظروف التي منعت الإمام عن بيان قضيته المقدسة بشكل كامل، فقد كانت الثورة في بداية انطلاقتها وكانت تواجه مشاكل متعددة، ولم يمضِ وقت طويل حتى فرضت عليها الحرب مع العراق مدة ثمان سنوات، وكانت أكبر مشكلة تواجهها الجمهورية أن استنفذت الحرب كثيرا من طاقات الثورة الفكرية وقواها العسكرية، وقد اتحد الشياطين خارج البلاد مع عملائهم ومنعوا من تحقق الثورة الثقافية التي كانت تجول في خاطر الإمام. فلو أن شخصا ادعى إن جميع الحصارات الاقتصادية والعسكرية، وأنواع المشاكل والضغطات المحاكة حول إيران تهدف جميعها لمنع تحقق ثورة الإمام الثقافية، لما كانت دعواه هذه بعيدة عن الحقيقة.

وأما في البوسنة؛ فلماذا حصل ما حصل من جنایات فظيعة ووحشية؟ فقد قتلوا آلاف النساء والرجال والعجز والشباب ووصل بهم الأمر إلى قتل الأطفال والرضع، وأما الأشخاص الذين شكلوا لجنة حقوق الحيوان، وقاموا بالتظاهرات دفاعا عن بعض الحيوانات، فقد جلسوا متفرجين على ما جرى

في البوسنة ولم يحركوا ساكناً، بل قدموا المعونات الاقتصادية والعسكرية للجانبين المعتدين!! أليس كل ذلك لأجل قضية ثقافية؟

فالمسلمون في البوسنة لم يتجاوز عددهم المليونين أو الثلاثة ملايين نسمة، وفي نفس الوقت لا يملكون أرضاً إستراتيجية ولا ثروة عارمة، ولا سلاحاً ولا تكنولوجيا متطورة ولا أي شيء مهم آخر، فلماذا هذه الهجمة الوحشية عليهم؟ الجواب ليس إلا شيئاً واحداً فحسب، وهو الخوف من «الثقافة الإسلامية»، حيث إنهم يرون في نهاية القرن العشرين وفي قلب أوروبا ظهور دولة للمسلمين تعلن عن موقعيتها للعالم، فقرروا أن يخنقوا هذه الحركة قبل أن ينتقل الإسلام والثقافة الإسلامية إلى الدول المجاورة، ومن ثم ينتشر في جميع أنحاء أوروبا ويؤدي إلى تغيير كل شيء هناك. وما قاموا به في الجزائر وتركيا وبعض الدول الإسلامية الأخرى ليس إلا خوفاً من الإسلام، مع أن الإسلام ليس إلا فكراً وليس إلا ثقافة فهم إذاً يخافون من الفكر ومن الثقافة.

فلا نتوهم أبداً أن الأبحاث الفكرية والثقافية عديمة الجدوى، وأن مشاكل البلد تعود إلى المسائل الاقتصادية والسياسية الخارجية وأمثال ذلك، بل علينا بالسعي وراء مسؤوليتنا لنشر الثقافة الإسلامية في أرجاء المعمورة.

دور الحركات الثقافية في استمرارية الثورة

أما بالنسبة للحركة الثقافية فنحن بحاجة لوضع البرامج، وعلينا أن نشخص حركتنا ومسيرها والشرائط التي تحيط بنا، وأن نتعرف على ما تؤدي إليه هذه الحركة، كما أنه لا بد من استطلاع آفات الحركة ومسيرها واتخاذ التدابير اللازمة لذلك. وأول خطوة في هذا المسير أن نفكر بتجديد وتقوية المطالعات

وترميم نظامنا الفكري، ثم نبدأ عملنا معتمدين على أسس محكمة وأصول قوية.

كنا نمتلك في بداية الثورة معرفة إجمالية بضرورة الوقوف بوجه الإستكبار وأعوانه حتى آخر رمق فينا، وفعلاً انتصرت الثورة ووصلنا إلى هذه المرحلة معتمدين على هذه المعرفة الإجمالية. وما زال أغلب الناس متعلقين بهذه الأصول والمباني، ولكن لا بد لنا أن نعي بأن استمرارية الثورة وبقائها لا تكفيه هذه المعرفة الإجمالية، فإذا كانت الثورة من انطلاقتها إلى انتصارها تعتمد على الاحاسيس والعواطف التي أضيف إليها تلك المعرفة الإجمالية، لا يمكن اعتماد نفس الأسلوب والطريقة لأجل استمرارية الثورة ومتابعة الطريق، بل لابد لنا أن ننقل ثقل حركتنا واتكائها الأصلي، من عامل الإحساس والعواطف إلى عامل البصيرة والمعرفة، فلا يمكن لنا اليوم أن نحافظ على اتباع الناس لهذه الحركة بواسطة اللطم على الصدور والنوح والشعارات، ولا ينبغي أن تلغى هذه المسائل أيضاً، ولكن المولد الأصلي للحركة لابد له أن يعتمد على الشعور والمعرفة والبنية الثقافية.

وقد التفت الأعداء بفراساتهم إلى هذا الأمر، فبدل أن يصبوا جهدهم على الضغوطات الاقتصادية والعسكرية والسياسية، نراهم يبذلون إمكانياتهم وقواهم على الحركات الثقافية ويسعون بكل طاقاتهم للتسلل إلى مواقع ومعسكرات الثورة الإسلامية، ليصيروها شيئاً فشيئاً في خدمتهم.

وإذا كنا نريد أن نمنع هذا التسلل الثقافي ونسدّ طريق العدو، فعلينا أن نصحو من التشتت وعدم التخيُّط، وإذا كنا نريد القيام بعمل ثقافي لنجعل للإسلام والقيم الإسلامية جاذبية ومكانة في روح وأذهان الشباب والجامعيين، علينا في بداية الأمر أن نجهز أنفسنا بالسلاح الفكري، ونتعرف بدقة على أصول ومباني الفكر والثقافة الإسلامية، وكذلك أصول ومباني الفكر والثقافة الغربية بل والشبهات التي يطرحونها، حتى يتأتّى لنا تقديم الإجابات للمجتمع،

والحلول المناسبة للمشاكل والشبهات الفكرية والثقافية التي تواجه جيل الشباب.

ولا نغفل عن كون الله سبحانه وتعالى بنفسه يحفظ هذا الدين «إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون»⁽¹⁾، وسيوصل سفينة الدين الإسلامي إلى ساحل النجاة، رغم زيادة أعدائه والذين يتربصون به الدوائر «هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون»⁽²⁾، ولكن لماذا لا يكون حفظ هذا الدين بواسطة نحن؟ ويا حبذا لو نكون نحن أولئك الأشخاص الذين اختارهم الله عز وجل لحفظ الدين ورفع كلمة التوحيد. وفي الختام أؤكد على أن مسئوليتنا اليوم حساسة جدا ومرحلية، ولكي نقوم بعبء هذه المسؤولية علينا سد الثغرات الفكرية والفلسفية، والقيام بالاستعدادات اللازمة، وأي تقصير — لا سمح الله — في هذا المجال، يعرّضنا يوم القيامة للسؤال في محضر الله سبحانه والرسول الأكرم والأئمة الأطهار، والشهداء الذين حفظوا بدمائهم هذه الشجرة الطيبة، ويا له من موقف عظيم.

1 — سورة الجحر: 9.

2 — سورة الصف: 9.

مسؤوليتنا في مجال الثقافة (2)

أشكر الله سبحانه وتعالى الذي وفقني مرة ثانية للبحث مع جمع من أساتذة الجامعة الأعزاء، وقد تعرضنا في الجلسة السابقة للبحث عن المسؤولية الملقاة على عاتقنا، وذكرنا أنه لا بد لنا للقيام بأي حركة ثقافية أن نمتلك مجموعة من التحليلات والمعارف الأولية، ومن جملتها تحليل الوضع الراهن، فعلى رغم الشعور بالمسؤولية في الجملة — وقد دفعنا هذا الشعور لنجتمع حول بعضنا ونشكل حركة جماعية — لا بد أن نمتلك تحليلاً أوضح للشرائط السياسية والاجتماعية للثورة الإسلامية وماضيها ليكون إحساسنا بالمسؤولية أكبر بكثير، فكلما كانت رؤيتنا للأوضاع الراهنة أوضح أمكننا أن نسير بخطى ثابتة أكثر نحو الهدف المطلوب. ويمكن أن يعقد لهذه المسألة بحث مفصل إلا أن الوقت لا يسمح بذلك فلذا نكتفي بالإشارة إليها إشارة إجمالية في حدود هذه الجلسة.

عرض للأوضاع في إيران قبل شهر (بمن) سنة 1357هـ ـ ش

[شباط 1979م]

كان شروع هذه الحركة سنة 1342هـ ـ ش 1964م أي قبل خمسة عشر سنة من انتصار الثورة الإسلامية. وقد مرت إيران في هذه الخمسة عشر سنة بظروف صعبة جداً فكان الاستقرار مسيطراً على جميع شؤون البلاد، من الإضطراب الإقتصادي والفساد الإداري والتحلل الخلقي في بلاط الشاه وجميع مؤسساته؛ فالرشوة إلى أقصى حدودها، واختلاف الطبقات فاحش جداً وأشياء كثيرة من هذا القبيل أدت إلى تدمير الناس، وكانت قوى الاستعمار

— وبالخصوص أمريكا — تتدخل في جميع شؤون البلاد الإجتماعية، بحيث كانت أعلى مقامات ومناصب البلاد تحت سيطرة الأمريكيين، ويمكن القول أن السفارة الأميركية كانت تحكم البلاد بشكل عملي، وكانوا يحقرون أعلى الشخصيات في البلد، مما أدى إلى شعور الناس بعقدة الحقارة، وأن الأمريكيين أناس متحذرون ونحن أناس متخلفون متأخرون؛ أضف إلى ذلك أيضا تلك السياسة المتبعة آنذاك والتي أخذت تتسع وتقوى رويداً رويداً، وهي سياسة مكافحة الدين، فوصل الأمر بهم إلى محاربة جميع المقدسات الدينية بشكل رسمي وعلني.

والملاحظ لهذه الظروف والشرائط لا يستبعد بروز تحول كبير يشمل كل المناطق.

الآفة الكبرى في العهد الملكي (الشاهنشاهي)

أعتقد أننا إذا أردنا أن نحلل تلك الأوضاع السائدة في ذلك العهد، لوجدنا أن أكبر آفة ومصيبة قامت بها السياسة الاستعمارية الحاكمة لاسيما في الخمسين أو الستين سنة من النظام البهلوي، هي أنهم استطاعوا أن يُبعدوا جماهير الشعب المسلم والأشخاص المتدينين عن الساحة السياسية. وهذا في الواقع بلاء عظيم حلّ بشعبنا، بحيث جعلوا جميع أعمال الدولة السياسية والاجتماعية تحت تصرف مجموعة هي على حد تعبيرهم (النخبة) من الناس. ولعلّ ثمانين في المائة من هذه النخبة خريجو الجامعات الأمريكية أو الإيرانية التي تحت إشراف الأمريكيين، وكان من جملة الجامعات جامعة شيراز ومعهد مديرية طهران (دانشكده مديريت تهران) وهي جامعة الأمام الصادق (v) حالياً، فكان يتمّ تعيين رئيس جامعة شيراز بموافقة السفارة

الأميركية، ويعطى البرامج الدراسية للجامعة، وكثير من الجامعات الأخرى كانت توضع برامجها بشكل غير مباشر بواسطة الأمريكيين. وعلى كل حال، فقد كان رجال سياسة الدولة من هذه النخبة الذين تعهّد الأميركيون بتربية الأكثرية الساحقة منهم. وهذه السياسة المدبرة والمبرمجة الإنجليزية الأصل قد تعلمها منهم الأميركيون، فيأخذون نخبة ومتفوقي البلد ويتعهّدونهم بالتربية والتعليم، ويقومون بشكل غير مباشر بإلقاء المطالب التي يريدونها، وبغسل الأدمغة — بحسب الاصطلاح الدارج — ومن خلال ذلك يثبتون تواجدهم ويديرون شؤون البلد التي تحت سلطتهم أطول مدة ممكنة.

وكانت نتيجة هذه السياسة أن مجموعة الشعب المسلم أبعدت عن الساحة وبالتالي لم يكن لهم أي دور في إدارة شؤون البلد، نعم لقد كان المجلس هو المكان الوحيد الذي يوجد فيه للناس دور ظاهري حيث كانت لائحة النواب تُعَيّن من بلاط الشاه ثم تؤيد من السفارة الأمريكية، وهذه اللائحة هي التي تخرج من صناديق الاقتراع ولا ينبغي لنا غضّ الطرف عن بعض المنتخبين في ذلك العهد، حيث لم يكونوا راضين عن تلك السياسة الحاكمة، ولم يكونوا مستعدين أبداً للتعامل معها، وقد صمّموا على تحدّيها فقاموا بتشكيل بعض الأحزاب، من جملتها حزب الجمهور (توده)، وقد كان هذا الحزب في بعض مراحله داعياً للشيوعية ولتبدّل إيران إلى أحد بلدان الاتحاد السوفياتي، ولكن كان بينهم بعض الأشخاص الصادقين يريدون خلاص البلاد من نير السلطة الإنجليزية والأميركية، فلم يجدوا حلاً إلا التعلّق بالإتحاد السوفياتي، بمعنى أنهم فهموا كما أُلقي إليهم من دعايات، بأن إيران وجميع دول العالم الثالث ليس لهم إلا أحد حلّين إما أن ينضموا تحت لواء أمريكا أو تحت لواء الإتحاد السوفياتي، ولا يوجد لهم حل ثالث لتحدي الآخرين، وعلى كل حال، فقد شكّل عدد من المنتخبين مجموعة باسم حزب الجمهور (توده). وأود التنبيه إلى خطر هذا الحزب حالياً فإنهم يغتنمون الفرصة لتجديد وضعهم السابق.

ومن جملة الأحزاب اليسارية — غير حزب الجمهور — كان هناك مجموعات أخرى نحو ميلشيات (مجاهدي خلق)، حزب العمال، حزب الحرية وأنواع من المجموعات والأحزاب المحلية في مناطق كردستان، آذربيجان، تركمنستان وخوزستان ومناطق أخرى، ويجمع هذه الأحزاب وجه مشترك وهو الميول الماركسية. كما أنه لا بد من التنويه إلى أن بعض هذه المجموعات وإن كانت تحمل اسم الحزب إلا أنها لم تتجاوز أكثر من عشرة أو عشرين عضواً فقط.

وكان هناك في مقابل الأحزاب مجموعة أخرى من الأحزاب اليمينية المؤيدة للنظام والحكومة، وتعتبر من أتباع الغرب.

هذا وضع الأحزاب اليسارية واليمينية، وأما المتدينون فحاولوا أن يبعدهم بشتى الحيل والطرق عن الساحة السياسية، وكانت دعايتهم التي يروجون لها دائماً هي أن على المتدين أن لا يتدخل بالأمور السياسية. ولا زلت أذكر جيداً عندما كانوا يريدون أن يتهموا مُعَمِّماً ما، ليصبح اسمه منبوذاً وغير مرغوب فيه، كانوا يقولون فلان المعمم سياسي، فكانت الثقافة السائدة تعتبر أن السياسة للمعمم عار وعيب. ولذا كنا نجد المتدينين وعلى رأسهم علماء الدين يتجنبون الخوض في المسائل السياسية. وبقي الحال على ما هو عليه إلى أن قام بعض المتدينين تأسيساً ببعض الدول الإسلامية ولعوامل أخرى، بتشكيل مجموعات سياسية صغيرة، ومن تلك المجموعات مجموعة مشهورة باسم فدائيو الإسلام، وعلى رغم صغر هذه المجموعة فإنها كانت فعالة ودوؤبة على العمل.

وكنموذج آخر لهذه المجموعات حزب الأمم الإسلامية (حزب ملل إسلامي) الذي أنشئ بعد الانقلاب العسكري في 28 من شهر مرداد. وهؤلاء أيضاً لم يكن عددهم كبيراً وبالتالي ظهر أمرهم وانتهوا. وفي ذلك الوقت الذي كانت الفعاليات السياسية للمرحوم آية الله الكاشاني في أوجها، أسس

شمس قنوات آبادي مجموعة مجاهدي الإسلام، تفرغ عنها مؤسسة مجاهدي خلق، المعروفة اليوم باسم جماعة المنافقين، صارت رغبات مجاهدي خلق — كما تعلمون — وميولاتهم السياسية كلها ماركسية إلى أن انتهى بهم الأمر للوقوع بحبائل أمريكا والغرب.

كان هذا عرض للساحة السياسية في البلد، وللأحزاب المحدودة والجماعات ذات الفعالية قبل انتصار الثورة الإسلامية، وأما جماهير الشعب المسلم الغيور، الذي كان يشكل أكثر من تسعين في المائة من عدد السكان، فقد أبعدت بشكل كامل عن الساحة السياسية، وكان من بين هذه الجماهير الغيورة عدد لا يستهان به مطلع على حقيقة الأوضاع مدرك لما يجري حوله، ولذا كانوا متأذنين ومغتمين كثيراً من وضع البلاد، لذلك لم يستطيعوا القيام بأي حركة بل ولم يكن عندهم أمل بذلك.

وكانت جماعة نهضة الحرية (آزادي) من بين المجموعات الإسلامية في ذلك العهد، فقد كانت هذه النهضة متعلقة بالإسلام، رافضة للنظام الحاكم، وفي نفس الوقت لا تميل إلى جناح المجموعة اليسارية الماركسية، وهذه النهضة لم تكن إلا مجموعة من الشباب المسلم تكاتفوا وبدؤوا بالعمل الجماعي، ومن المؤسسين لهذه النهضة المهندس بازرگان والدكتور يد الله سحابي. وقد بنى المهندس بازرگان المسجد للمعهد الفني في جامعة طهران، وكانوا يصدرون بعض المجلات بين حين وآخر، وعلى سبيل المثال كانوا يصدرون مجلة (كنج شايجان) وهذه النهضة كانوا تماماً مثل مجاهدي خلق في انطلاقتهم الأولية، متعلقين بالإسلام ومن أهل الصلاة والصيام بل وبعضهم كان من الذين يتجهجون في الأسفار، فأصاب هذه النهضة ما أصاب مجاهدي خلق حيث سقطوا في متاهات الإنحراف، إذ كان تشخيصهم بأنه لكي يحافظوا على سلامتهم وموقعيتهم السياسية، عليهم أن ينخرطوا في

إحدى أعضاء جبهة الأمة، التي كانوا يعتبرونها أسلم خط من بين النخبة السياسية.

هذه نبذة عن الوضع السياسي في إيران قبل انتصار الثورة الإسلامية.

استراتيجية الإمام الخميني (رحمه الله) لإحداث التغيير السياسي

لقد أدرك الإمام الخميني (رحمه الله)، على ما كان يمتلكه من خصائص وفراسة وبعد نظر في المسائل السياسية، أن هذه الفعاليات السياسية التي تقوم بها المجموعات المختلفة لن تؤدي إلى نتيجة، وإذا أوصلت إلى نتيجة ما فإنها لن تصب بمصلحة الإسلام، حتى من أولئك الذين يعملون باسم الإسلام. والحل المسمى المثمر الذي كان يعتقد به الإمام (رحمه الله)، هو نزول الجماهير المسلمة إلى الساحة السياسية، وأن هذه الأحزاب والمجموعات لا تستطيع أن تشكل حركة إسلامية قوية وكبيرة تنتهي إلى بناء حكومة إسلامية.

وما زالت فرضية الإمام (رحمه الله) غير مقبولة في فلسفة السياسية المعاصرة، حيث أنهم يعتقدون أن على الفعاليات السياسية لكي تؤدي إلى نتيجة مثمرة أن تتقوّل ضمن تشكيلات حزبية وما يتضمنه الحزب من نظم وروابط خاصة. وأما الحركة التي قام بها الإمام، بحيث يكون لعموم الشعب دخالة فيها، فيشعرون بالمسؤولية ويتحركون دفعة واحدة لتأدية وظيفتهم، لم تكن مطروحة في العلوم السياسية والفرضيات الكلاسيكية، ولو أراد الإمام أن يطرح اعتقاده بشكل نظرية علمية ويستدل على صحته لما لاقى أذناً صاغية، إلا أنه قام بتطبيقه عملياً وصمّم على جذب الشعب إلى الساحة، وأوجد ذلك الشعور العظيم بالمسؤولية في نفوسهم وأن لكل مسلم حق التدخل في مسائل

بلده السياسية، فكان عمله هذا كبقية أعماله وأفكاره ابتكارياً ولو اتبع غير ذلك لما استطاع أن يُوجد أي تحول يمكن أن يُذكر.

ومن خلال ما قام به من إنزال جماهير الشعب إلى الساحة، استطاع أن يوجد نهضة عظيمة لا يقدر على تحقيقها أي حزب وأي مجموعة سياسية، يسارية كانت أم يمينية، شعبية كانت أم مذهبية. وقد اعترف بذلك كل من العدو الصديق.

نعم لقد شخص الإمام تلك الطاقات الكامنة في جماهير الشعب العظيمة، واستفاد من دوافعهم الإسلامية والدينية ليصبّ هذا المسير الهادف في الساحة العامة. ومازلنا نذكر كيف استطاع الإمام أن يحول الشباب العاطلين عن العمل المتسكعين في الطرقات، إلى رجال هادفين يدخلون في مسير الثورة يكشفون عن صدورهم وفي وسط الشوارع يصرخون بوجه جنود الشاه: أطلقوا النار... إرموا... إرموا...

فالإمام عندما أيقظ في النفوس حسَّ المسؤولية الدينية، وعلى ما كان (رحمه الله) يتمتع به من نية خالصة لله سبحانه، استطاع — بدل أن تكون الروابط محدودة وحزبية جافة — أن يوجد علاقة عميقة عاطفية مع جميع أفراد الشعب، وفعلاً قد عشقه الجميع وكانوا يحومون حوله كما تحوم الفراشات حول النور، ومازلنا نشاهد آثار هذا الغرس العاطفي، فإنه وبعد مرور سنوات على رحيله كلما ذكر اسم الإمام لا نرى إلا الاحترام والتبجيل الخاص.

إذا كانت حركة الإمام حركة خارجة عن المعادلات والأطر السياسية الرائجة، ففي ذلك الزمان الذي بدأت فيه التظاهرات الشعبية سنة 1356هـ — ش. [1977م] لم يكن يظن أفضل المحللين والمفكرين السياسيين أن هذه الحركة ستعطي ثمارها في أقل من عشرين سنة، وتتوج بالانتصار، وأعني بهؤلاء أمثال الشهيد الدكتور بهشتي الذي لم يكن رجلاً عادياً مفتقداً للتحليلات

السياسية، حيث كان يظن في أواخر مراحل الثورة قبل الانتصار أنه علينا أن ننتظر عشرين سنة ثانية، ولكننا شاهدنا بأن أعيننا أن حركة الإمام آتت أكلها في ظرف سنة واحدة وتوجت الثورة بالانتصار. وأنا وكثير ممن هو أكبر مني، لم نكن نصدق ذلك اليوم الذي كان أشبه بالحلم والخيال وما كنا مبالغين لو قلنا إن انتصار الثورة الإسلامية سنة 1357هـ كان معجزة إلهية.

بعد انتصار الثورة، قامت تلك المجموعات الصغيرة المفسدة، التي لم يبق لها بين الشعب موطئ قدم، بالقيام ببعض الحركات الإرهابية واللامنطقية أدت إلى تصفية وجودها من الساحة أو الفرار من هذا البلد، وأما باقي المجموعات فبقيت موجودة مثل ضرب حزب الجمهور (توده)، ميليشيات فدائي خلق، الحزب القومي الإيراني (بان إيرانيست ها)، جبهة الشعب، ونهضة الحرية، وبقي لها الفعالية والتأثير بعد انتصار الثورة ولم يتعرض اتباعها للأذى وكانت جميع أموالهم وأرواحهم وأعراضهم محفوظة.

ولم يكن هذا العرض إلا مروراً على الأحوال التي سبقت انتصار الثورة، وكان بمثابة مقدمة للبحث الأصلي الذي يبدأ من هذا القسم وأحب التأكيد عليه.

مدى إيمان والتزام مسؤولي النظام الإسلامي بالأفكار والقيم الإسلامية الأصيلة

بعد انتصار الثورة سوف تطرح وبشكل طبيعي مسألة إدارة البلد والتشكيلات الحكومية. وقد شكلت أول دولة بصورة مؤقتة برئاسة المهندس بازرگان، وجاء بعده أفراد ورؤساء آخرون؛ وإذا غضضنا النظر عن النقائص والإشكالات الطبيعية الناشئة من قلة تجربة رجال الدولة، ومن الأوضاع والظروف المرافقة لأيام والسنوات الأولى لأي ثورة وحكومة

جديدة، إذا فسوف يُطرح موضوع مهم وهو أنه هل كان يفكر جميع أعضاء الحكومة والمدراء كما كان يفكر الإمام؟ وهل كانوا يرون دور الدين في المجتمع كما كان يراه الإمام؟

لقد كان من بين رجال السياسة في الطبقة الأولى للدولة ومن بين المصممين في ذلك الوقت أشخاص أمثال الشهيد بهشتي والشهيد مطهري والشهيد باهنر وعدد آخر غيرهم ممن ترعرع سنوات على يد الإمام، وعلى إطلاع كامل بأفكاره وآرائه، علاوة على ما يمتلكونه من خبرة من جراء مطالعاتهم العميقة والوسيلة في المعارف والمصادر الإسلامية، مكنتهم من الحصول على معرفة عميقة بمباني الإسلام وأحكامه؛ هكذا أشخاص يعرفون فكر الإمام ونهجه، ويعتقدون به تمام الاعتقاد، وما كانوا يتمنونونه هو نفس ما كان يسعى إليه الإمام. ولكن الحسرة والفاجعة أن الأعداء اغتالوا هؤلاء الأشخاص في السنة الأولى والثانية لإننتصار الثورة. فبدؤوا باغتيال الشهيد مطهري، ثم انتقلوا إلى فاجعة السابع من شهر تير، ومن ثم إلى واقعة الثامن من شهر شهريور، وهكذا حوادث أخرى أسفرت عن فقدان أكثر الأفراد الذين يعرفون جيداً أفكار الإمام ومبانيه ويعتقدون بها، وكانوا يديرون المراكز السياسية الحساسة ويضعون القوانين للبلد، فقد استطاع العدو تشخيص هذه الوجوه النيرة قبلنا، ويبادر إلى اغتيالها واحدة تلو الأخرى.

وأما جميع الأشخاص الذين استلموا المناصب الحساسة بعد حادثة الثامن من شهر شهريور ورئاسة الشهيد باهنر، فإنهم أشخاص جدد لا يعرفون أفكار الإمام إلى ذلك الحد الرفيع، ولم يُعبّؤوا أنفسهم إلى ذلك الحدّ روحياً ومعنوياً، وفي نفس الوقت كانوا متأثرين — بدرجات متفاوتة — بثقافة الغرب وتعليماته، وبعيدين عن الثقافة والمعارف الإسلامية وراح البعد يزداد يوماً بعد يوم من مسؤول إلى مسؤول آخر.

ولكن في الفترة التي كان فيها الإمام حياً ولمّا كان يمتلكه من العظمة الروحية والسيطرة المعنوية والملكوّية المخيِّمة على الجميع، لم يكن يجرؤ أحد على إظهار نواياه القلبية واعتقاداته الباطنية إلا القليل القليل، فلم تكن الأرضية مهينة للأشخاص الذين يخالفون الإسلام ونهج الإمام ومبانيه مخالفة عميقة مبدئية.

من الطبيعي وبعد رحلة الإمام أن يزداد البعد والفاصلة عن نهج الإمام وتفكيره، حيث لم يعد ذلك المربي موجوداً وفقدت تلك السيطرة الروحية والمعنوية — تلك الشخصية التي عاركت ما يقارب الثمانين سنة الحوادث السياسية والاجتماعية المرة منها والعذبة، والتي بنت نفسها بالمجاهدات النفسانية والروحية والتي تصحب معها تجربة قيمة وهي مبارزات ثلاثين سنة.

[حلف الزمان ليأتين بمثله حنث يمينك يا زمان فكفر]

وكل من يأتي بعد الإمام مهما جاهد نفسه، ومهما كان يمتلك من تجارب ولياقات، فإنه لا يصبح كالإمام، وهذا عامل من العوامل الأخرى التي لا يسعنا التعرض لها، أدى إلى أن تبرد حرارة القيم والتفكرات الإسلامية شيئاً فشيئاً ويوماً بعد يوم. ونحن مكلفون بتعيين المواقع الإستراتيجية والحلول المناسبة للحد من هذه الظاهرة الموجودة.

برامج أعداء الثورة لإضعاف القيم الإسلامية

رغم العوامل المتعلقة بطبيعة هكذا حركات، هناك عوامل خارجية مهمة تؤثر أيضاً على إضعاف الثورة. فقد كان الأميركيون وبقية السياسيين ورؤساء الدول الغربية والشرقية يعتقدون وفي السنوات الأولى لانطلاقة

الثورة أن هذه الثورة كبقية الثورات في العهود المعاصرة، لن يكون لها ذلك التأثير الكبير، ولكن بعد أن مضى على انتصار الثورة عشرون سنة، وظهرت بسببها تلك التحولات العالمية، صدّق العالم بأسره أن الإسلام مدرسة حيّة تكمن فيه القوى القادرة على إدارة المجتمع والعالم كله، فشعروا بالخطر يهدد كيانه، وسارعوا للاستفادة من الميزات الكبيرة، والتخطيط بشتى الطرق لمواجهة هذه الحركة الناهضة، والحدّ من تأثيراتها العالمية، ومن ثم السعي جاهدين لمحوها كاملاً.

ويقوم في هذه الأيام علماءهم ومحللوهم لاستكشاف نقاط الضعف والثغرات التي يمكن من خلالها النفوذ إلى مجتمعنا الحصين، ويثابرون على وضع الخطط والبرامج والفعاليات للتضعيف من قواعد هذا المجتمع؛ ولا يصعب علينا اكتشاف مخططاتهم. تقول إحدى التحليلات المنصبة على مولّد أفعال الإنسان. إن المولد لهذه الأفعال أمران: الأول معارف الإنسان والثاني رغباته وميوله. وإذا أردنا أن نغير اتجاه مسير الإنسان يكفي أن نغير في معارفه ورغباته.

ويقوم أعداء الإسلام وأعداء هذه الأمة بتضعيف اعتقادات الناس وقينياتهم الدينية من جهة، ويسعون لترويج القيم المادية والغربية لتحل مكان تلك الاعتقادات من جهة ثانية، عن وجهته الصحيحة. وهذه الاستراتيجية — أعني السعي لتغيير المعارف والرغبات — لها أثرها البالغ خصوصاً مع جيل الشباب، ذلك لأن هذا الجيل لم يتعمّق بالمسائل الاعتقادية والمباني الفكرية، وأكثر معتقداته لا تبتني على التحقيق والاستدلال وإنما على ما رآه وما سمعه من هنا وهناك، وإذا لاحظناه من ناحية الميول والرغبات، فإن سنّ الشباب له مقتضياته الخاصة ويعتبر أصعب مرحلة يمرّ بها الإنسان من ناحية هيجان غرائزه المختلفة، من الطبيعي أن يكون للشباب ميولاً خاصة نحو أنواع مظاهر الحياة المادية.

ويستفيد الغرب من هذه الاستراتيجية ليس مع الشعوب المسلمة والعالم الثالث فحسب، بل مع شعبه وشبابه حيث أنه يشغلهم يوميا بالمسائل الجنسية وشتى أنواع المشروبات الكحولية، وبموديلات الشعر واللباس والأحذية المتبدلة يوما بعد يوم، وبالرياضة والسينما والمغامرات الخطرة وأشياء أخرى من هذا القبيل، ولا ينتقي إلا الشباب الذين رأى فيهم النبوغ والذكاء فيجذبهم إلى المراكز، العلمية والتحقيقية ويُسخّرهم للتطور في المجالات المختلفة.

والآن ماذا نتوقع من بلد وُضع قانونه الأساسي على ركائز الإسلام، ويحتوي على أصل رفيع مثل «ولاية الفقيه»، من بلد تسوده القيم الإسلامية وعلى رأسه ذلك الفقيه العالم الحرّ، الذي يتمتع بأعلى مراتب التقوى والقيم الإلهية والإنسانية، ماذا يفعل ليحول دون تحقق أهداف العدو الاستعمارية.

الجواب واضح وهو: أن يستفيد من شتى الطرق الثقافية، من الصف والمدرسة والجامعة، من المطبوعات والأفلام والسينما، من الراديو والتلفزيون، والكتب والرياضة وأمثال ذلك، فقد أثبتت هذه الوسائل والطرق جدارتها في تغيير المعارف والميول. ولعلكم تتذكرون ردة فعل الإمام من تلك المقابلة التي جرت على الراديو بين الصحافي وتلك المرأة حيث سألها عن مثلها الأعلى فأجابت: أوشين. فقد اتصل (رحمه الله) بالراديو واعترض على بث هذا البرنامج وقال في الأثناء إن هذه المرأة معرضة للإرتداد. فلاحظوا معي جيداً في بلد فاطمة وعلي وفي حياة الإمام، هل يوجد عمل يؤدي لأن يكون المثل الأعلى للمرأة الشيعية الإيرانية هي (أوشين)، لا زينب ولا زهراء! المهم هو تلك الخطوة الأولى وأما إذا كسر السد فمتابعة الخطي على الطريق أمر سهل.

تغلغل العدو في أجهزة الدولة التقنية والتنفيذية

وأما المشروع الثاني الذي قام به العدو لتضعيف الاعتقادات والقيم فهو: التّدخل في أجهزة الدولة السياسية، فيضع بعض الأشخاص البعيدين نوعاً ما عن اعتقادات الإمام ومبانيه الفكرية، والمتأثرين بالثقافة والأفكار الغربية، ولكي يكسر هذا الحاجز قرر أن يبدأ بهجمات، بشكل مباشر وغير مباشر وعبر بعض المجالات، على الإسلام والقيم الإسلامية، لتصبح أحكام الإسلام محطاً للسؤال، ويبدأ بإهانة المقدسات وكل من يعتقد ويؤيد هذه القيم الإسلامية، ويروج للقيم الوطنية والقومية بدل القيم الإسلامية والدينية، وعشرات الموارد الأخرى التي نشاهدها كل يوم، وفي كل هذه الموارد لا يفصح عن مقصوده النهائي مباشرة بل يمشي رويداً رويداً ليحقق مرامه من دون أن نشعر.

ولكن الصحف والمجلات ستلاحق قانونياً فيما لو كتبت هذه المطالب، فلذا هم يسعون لرفع المشكلة القانونية، من خلال إصدار قانون يعطي الحرية التامة للمطبوعات. ويلغي القانون القديم. ولا يتأتى ذلك لهم مباشرة والخطوة الأولى عندهم لتغيير القانون أن يحكم — بإصطلاحهم — المحافظون. فهم لا يستطيعوا في بداية الأمر أن يقولوا لا للإسلام، بل لابد أن يهيئوا بعض الأشخاص المرنين غير المتعصبين ليتساهلوا في بعض المسائل الإسلامية، ولكي يحكم المحافظون عليهم أن يضخموا نقاط الضعف والنقائص الموجودة عند المسؤولين المتدينين — الذين فرضت ظروف بداية الثورة ومشكلات تلك المرحلة الكثير منهم على الساحة — وبهذا الأسلوب يخربوا مناصب هؤلاء المسؤولين وتسمح الفرصة لهم بأن يأتوا بقوى وطاقت جديدة بعيدة عن تلك القوى التي تحمل معها القيم والاعتقادات، ويكون المسؤولون الجدد مستعدون لبعض المهادنات والمصالحات. ولا ينبغي في هذا المقام أن نغفل عن دور

الجامعة والجامعيين، لأنهم الطبقة المؤثرة في المجتمع وهم مدراء البلد في المستقبل القريب، فلا بد أن نفكر بوضع برامج خاصة بهم.

والخلاصة أن ما يجري عبارة عن سناريو مفصل ومدرّس بدقة، ينوي العدو تمثيله برفع الستارة تلو الأخرى، وأنتم لا ترون في هذا السيناريو أشخاصا غرباء أو عندهم عدااء مع الإسلام والثورة بذلك الوضوح، وأغلب الأدوار يقوم بها أشخاص من الداخل معتقدون بالإسلام — ولو ظاهراً — وليس من الضروري أن يأتي شخص من أمريكا ليلعب دور الجاسوس، بل قد يكون هناك وزير أو معاون وزير يصوم ويصلي ويحج ويزور كربلاء والشام، ويؤدي حقوقه الشرعية بل قد يكون حافظاً للقرآن أيضاً ومع هذا كله لو نظرنا إلى مواقفه لوجدناها تختلف عن مواقف الإمام 180 درجة. وقد يتمسك أحياناً أحدهم بتلك المعتقدات عدة سنوات وإذا به ينحرف كل الانحراف؛ فمثلاً ذلك الشخص الذي كان شريكاً في تسخير وكر التجسس الأمريكي، وكان له الدور الأساس فيما جرى، وإذا به اليوم يدين هذا العمل ويصافح الجاسوس في برنامج تلفزيوني في إحدى الدول الغربية ويجلس معه على طاولة واحدة وتتبادل الأحاديث والابتسامات فيما بينهما!! هذا الشخص نفسه منذ سنتين أو ثلاث سنوات، كان يعترض على كلام بعض نواب المجلس في إحدى سفراته إلى بريطانيا وتتهمه بأنه أمريكي، وإذا به اليوم يقترح فكرة المذاكرة والارتباط مع أمريكا ويُعبّر عن الأشخاص الذين يرددون شعار «الموت لأمريكا» بأنهم جماعة من الأوباش. ونرى اليوم أشخاصاً كانوا داعين إلى استمرارية الحرب ومتشددين أكثر من غيرهم، لكن أصبحوا اليوم من بعض المنتقدين لأصل الحرب ومشروعيتها.

والحقيقة هي أن كثيراً من هؤلاء الأشخاص الذين كانوا يطلقون الشعارات الحارة في أوائل الثورة، لم يكونوا معتقدين بها قلبياً وإنما ردّوها تجاوبا مع الجوّ والانفعالات الثورية والغضبية، فهذه المجموعة من الأفراد تأثرت بجو

من الاستدلالات، وحسب تصوّرهم أنهم ينتقلون من واد الإحساس إلى مرحلة العقلانية، ويعتبرون أن كلامهم وأفعالهم السابقة كانت كلها خطأ. وتجدر الإشارة هنا إلى أن لا نعتبر كل شخص شارك في الثورة وكان من المدافعين والمحامين عن الإمام أيام حياته، يحمل أفكاراً صحيحة، ولا تكون هذه الصفات التي أتصف بها أيام الإمام لا تكون مستندا للتسليم بأفكاره ومعتقداته في هذه الأيام، وذلك لأننا نرى بعض مساعدي الإمام القدامى يترددون اليوم في بعض الأصول الأساسية في نهج الإمام ولا يعتبرونها صحيحة. وأما الأفراد الذين لا تتعدى إختلافاتنا معهم درجة الإختلافات الذوقية والمزاجية، فلا ينبغي أن نعتبرهم ضدّ الثورة وأنهم عملاء للأجانب.

خلاصة البحث ونتيجته

النتيجة التي يمكن أن نخرج بها من هذه الجلسة ومن الجلسة السابقة هي: كان دور عامل المعرفة قليلا في بداية الثورة، وأما العامل الأساس الذي أوجد الثورة وحفظها هو عامل الأحاسيس والعواطف الدينية، وهنا تكمن براعة الإمام كيف استطاع تشخيص هذا العامل وكيف وجّهه واستفاد منه بالمسير الصحيح، ولكي تستمر الثورة لابد أن نعتمد على عامل الفكر والمعرفة والثقافة بشكل أكبر وأكثر، ومن الخطأ الفادح الاعتقاد بأنه بإمكاننا حفظ الثورة والاستمرار بها باعتمادنا على أحاسيس وشعور الناس واللطم على الصدور وشعارات «يا حسين».

إن الذي جرى كان خاصاً بشخص الإمام لما كان يملكه من عظمة روحية وشخصية عرفانية ملكوتية جعلته يسيطر على القلوب، فيجذبها وتتدلع الثورة وما قام به الإمام غير مُيسر لنا أبداً، بل نحن علينا أن نتعرف على الإسلام أكثر فأكثر، حيث أن كثيراً من الأشخاص الذين يشتبهون في أعمالهم

وأفكارهم اليوم، ليس عندهم عداً مع الإسلام، وإنما صدرت منهم نتيجة عدم المعرفة بالإسلام لا غير، فهم عندما كانوا يدرسون في الجامعة وإن كانوا مسلمين إلا أنه أكثر ما كان يظهر منهم تلك الصلاة وذلك الصيام، ولم يكن عندهم الوقت للتعرف والتحقيق في أصول الإسلام ومبانيه، ومن ثم أصبحوا مدراء واستلموا مواقع حساسة في الدولة، والوقت لا يسمح لهم بقضاء بعض أعمالهم الشخصية فكيف يسمح لهم بالتحقيق في أصول الإسلام ومبانيه؟

علينا أن نفكر ملياً كيف نوصل الإسلام إلى هؤلاء الأشخاص، ولا نظن أن هذه الدروس تُعطى فقط لطلاب المتوسط والثانوية وسنوات الجامعة الأولى، بل طبقات المجتمع على اختلافها وتفاوتها تحتاج إلى هذه الدروس، ومن الطبيعي أن لا نقول للوزير أو النائب تعال لنعقد لك درساً، ولكن يمكن أن نوصل لهم هذه التعاليم بشكل غير مباشر؛ وبغض النظر عن الأشخاص الذين يستلمون في الوقت الحاضر المسؤوليات السياسية والمناصب التنفيذية في الدولة علينا أن نفكر بالأشخاص الذين سوف يستلمون هذه المناصب والرئاسات في المستقبل وهم طلاب المدارس والجامعات، وأن نضع لهم البرامج المفيدة المثمرة، ومن المناسب أن أذكر لكم هذا النموذج:

سئل رئيس جمهورية إحدى الدول الإسلامية الكبرى، ماذا حصل حتى وقعتم في المكائد الأميركية؟ فأجاب: إن أمريكا قد أعطت ألفي شخص من نخبة البلد ومتفوقها منحة دراسية عبر عدة سنوات، وفي كل دورة انتخابية وسياسية نجد أن أربعين شخصاً من مسؤولي الدرجة الأولى هم من أولئك الذين أخذوا منحة دراسية، وما زالت هذه المنح مستمرة أيضاً، فماذا نتوقعون من بلد ترعرع ألفاً شخص من رجاله السياسيين الكبار في أحضان أمريكا؟؟

لقد وضعت أمريكا هذه الخطة منذ أكثر من خمسين سنة وهي اليوم تقطف ثمارها. ونحن إذا أردنا أن يكون الإسلام حاكماً بعد خمسين سنة في هذا البلد، علينا من الآن أن نخطط ونضع البرامج للقوى الإدارية ونقوم

بأعمال فكرية وثقافية، وليس من المنطق أن نبقي متفرجين، ولا نفكر بالحلول والبرامج إلا بعد نزول البلاء.

وإنما تعرضنا لهذه الأبحاث معكم أيها الأساتذة المحترمون لما نراه من الحاجة، من جهة أن طلابكم سيستلمون مناصب الدولة الرفيعة من رئيس الجمهورية والوزير إلى النائب والمعاون والمدير وأنتم اليوم تقومون بتربيتهم، فإذا كنتم مطلعين بعمق على مباني الإسلام وأفكاره، أمكنكم أن تنقلوا هذه المعارف إلى طلابكم أيضاً؛ وأما لو سألكم الطالب ولم يسمع منكم جواباً مقنعاً فسوف يقول في نفسه إن هذه المسألة ليس لها جواب، حيث أن ذلك الأستاذ وصاحب الخبرة والتجربة لم يجد لها جواباً مقنعاً، وكذلك فيما لو سأل أحد المعممين مثلي ولم يجد عنده الجواب أيضاً، فسوف يقطع بأن المسألة ليس لها جواب، وأن ما يُذكر عن الله والنبي والإسلام ليس له أي أساس.

والنتيجة النهائية — بالنسبة لي بصفتي عالماً دينياً، وبالنسبة لكم بصفتم أساتذة في جامعة — أن نعرف الدور المهم الذي يمكن أن نؤديه في مجال الثقافة، وتربية جيل المستقبل في بلدنا، فإن ذلك يجعل مسؤوليتنا أكبر بكثير من مسؤولية الآخرين، ولذلك علينا أن نسعى في تقوية معارفنا عن الإسلام ومبانيه ليتمكن لنا أن نؤدي رسالته الخطيرة.

التعددية الدينية (1)

الأزمة الكبيرة في عالمنا المعاصر

إن أنسب اسم يطلق على العصر الذي نعيش فيه، وخصوصاً في العقود الأخيرة هو اسم الأزمة الثقافية، وقد مرّ على تاريخ التمدن البشري مراحل مختلفة أطلق عليها أسماء خاصة وبمناسبات متعددة، ولكن لعله لم تمر أزمة ثقافية بهذه السعة والشمولية في أي مرحلة من المراحل، حيث تواجه أكثر دول العالم أزمة باسم الأزمة الثقافية. فإذا نظرنا اليوم إلى المسائل الثقافية في البلدان المتقدمة لوجدنا الضياع والإيهام والمأساوية العجيبة، ووجدنا التشكيك الفكري الشديد الذي لم يُعهد له مثيل على مر التاريخ.

فقد مرّ على الساحة الثقافية اليونانية في العهد القديم مجموعة باسم السفسطائيين كان لهم بعض الظهور والبروز ولكن ما فتئ أن بردت حركتهم التشكيكية وانتهت، وفي القرن الأول والثاني للميلاد ظهرت موجة الشك ثانية على يد «بيرون» وبعض اتباعه، إلا أنها لم تمكث مدة طويلة. وكانت الموجة الثالثة بعد عصر النهضة، وكان لها النفوذ والشمولية أكثر من أي مرحلة سابقة، إلا أنها مع ذلك لم تكن لتشمل كل المحافل الثقافية والجامعية في العالم. ولكن وجدت في السنوات الأخيرة موجة جديدة تدعو للشك، وهي أشدّ وأوسع بكثير من الأمواج السابقة، تشمل جميع المحافل العلمية والثقافية والجامعية في العالم إلا بعض الموارد الاستثنائية. فقد ساد الضياع والاضطراب الثقافي ولافت جميع أنواع الفلسفات والمدارس التشكيكية والنسبية وأنحائها — التي وإن لم تحمل اسم الشك ظاهراً إلا أن محتواها لا يخلو من عناصر التشكيك —، رواجاً إلى درجة أصبح يُستهزأ في الجو

الثقافي العالمي بالذي يدّعي الجزم واليقين في بعض المسائل، وإذا أرادوا أن يحقروا أحداً نسبوا إليه أنه من اتباع مدرسة الجزم واليقين. نعم لقد أصبحت مدرسة الجزم عاراً علمياً ولاقى في المقابل مذهب الشك والنسبية والنفي المطلق رواجاً عاماً، تسلط على الفضاء الفكري والثقافي للعالم، أصبح فيه من يدعي اليقين ببعض الأشياء وأنه يفهمها بشكل كامل ساذج الفكر ويتهم بعدم العمق والعلمي والمعرفي.

لقد قلت في أحد الأماكن أن إطلاق اسم عصر الجاهلية الجديد على هذا العصر اسم على مسمى، حيث أنهم يفتخرون بقولهم لا نعلم، ويقولون علينا أن نصل إلى مستوى نفهم جيداً أن كل شيء مشكوك، ولا يوجد شيء يقيني، بمعنى الاعتراف بالجهل والشك في كل شيء. نحن نواجه هذه الجاهلية الجديدة مقابل تلك الجاهلية التي ذكرها القرآن بعنوان الجاهلية الأولى «... ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى...»⁽¹⁾.

فهم يعتبرون أن اتباع مدرسة الجزم واليقين دليل الانحراف واللاوعي، ونحن نرى في المقابل أن اتباع مذهب الشك والنسبية المطلقة، التي يُدافع عنها في هذه الأيام، دليل الجهل والغباء، فقد تعلمنا من القرآن الكريم السعي خلف المعارف اليقينية، وطرد الشك وامتلاك اليقين، ففي صفحات القرآن الأولى وفي بداية سورة البقرة يقول الكتاب الكريم «وبالآخرة هم يوقنون» وهذه هي الثقافة القرآنية كلما أرادت أن تلوم المحرفين والمجموعات الضالة وصفتهم بأنهم أتباع الشك، على عكس ما نراه هذه الأيام تماماً حيث يصفون من يتهمونه بعدم المعرفة العلمية بأنه من أتباع اليقين !!

التعددية والتسامح والتساهل آليات لعمل صانعي الأزمات

على كل حال، نحن نعتقد أن النسبية ومذهب الشك آفة كبيرة على المجتمع البشري، ونقصان لمجتمعنا، وتؤدي إلى ضياع كل القيم والثقافة والاعتقادات التي ضحينا من أجلها قروناً. والآن ماذا نفعل في مقابل موجة الشك العالمية، التي نعتبرها أزمة ومرضاً خطيراً؟ ونحن باعتبار أننا حكومة وبلداً إسلامياً، ماذا يجب أن نفعل في المجال الثقافي، علاوة على ما يجب فعله في المجالات الأخرى من اقتصاد وصناعة وعلم؟ ومن الطبيعي أننا لا نقصد من الثقافة ذلك الإصطلاح الجديد، الخاص بالرقص والموسيقى والغناء، وإنما نعني القيم والمعتقدات الدينية، ونحن نعتقد أن الإسلام يمتلك مجموعة من الأصول والقيم الثابتة والقطعية الأصيلة، وعلينا أن نحافظ عليها أولاً، وندعو الآخرين إليها ثانياً، لا أن نتراجع وننفل في مقابل أمواج العلمانية والليبرالية والتعددية ومئات التيارات الفكرية الأخرى، ويسعى اليوم أعداء الإسلام بشتى الحيل والتزويرات المختلفة الثقافية، لتضعيف اعتقادات وقيم الناس لا سيما الشباب منهم، ومن تلك الحيل ترويج ذلك التفكير الخطير الذي يحمل اسم التعددية.

يقول التعدديون: يمتلك الناس أفكاراً مختلفة وأذواقاً متعددة، وكل فكر وذوق يتبناه الشخص أو المجتمع محترم لديه، ونحن علينا أن ننظر إليه نظرة احترام أيضاً، ونحن إذا كنا نمتلك فكراً أو ذوقاً معيناً فعلى الآخرين أن يحترموا ذلك أيضاً، فلا ينبغي لنا التعرض لأفكار الآخرين ولا نابى أن تحلّ أفكار الآخرين مكان فكرنا، فليس لأحد الحق أن يعتبر رأيه وفكره حقاً بشكل مطلق، بل عليه أن ينتبه إلى أن هناك أفراداً آخرين لهم فكرهم ورأيهم. وما هو الدليل على أن فكرك هو الصحيح وفكر الآخرين خطأ؟ وبأي دليل تُخطئ فكر الآخرين وتصحح فكرك؟ فإذا اعتنقتم الإسلام فغيركم يعتنق المسيحية أو

البوذية أو أي دين آخر، ولا يوجد أي دليل على أن إسلامكم أفضل من بقية الأديان؛ فلا بد أن يسود الاحترام فيما بيننا ويحترم كل منا عقائد الآخر، وأن لا نتعصب ونسعى لإظهار ديننا وأبطال دين الآخرين، بل لابد من أن يسود التسامح والتساهل في التعاطي مع أفكار وعقائد الآخرين، ونُبقي مجالاً لذلك الاحتمال، وهو لعل الآخرين على صواب.

ويعتبر هذا التفكير — كما أشرنا — وسيلة تستفيد منه القوى الاستعمارية في العالم للحدّ من انتشار الثقافة الإسلامية وبالخصوص الثورة الإيرانية، ولإيجاد الأرضية للثقافة المادية والإلحادية الغربية. وقد اتبعت بعض وسائل الإعلام وبعض المنابر هذا الخط الفكري، واتسعت دائرته إلى درجة تأثرت به بعض الشخصيات التي لم تكن نتوقع منها ذلك أبداً.

مسؤوليتنا المهمة تجاه الشباب

لقد كانت شخصية الإمام (قده) وعظمته كبيرة جداً تؤثر على أفكار روحيات المريدين ومُحبّيه، وكانت تلقى كلمات الإمام (قده) وأفعاله قبولا ولا تواجه أي اعتراض وأي ترديد؛ وهذه المسألة كانت ملازمة لشخصيته الاستثنائية ولذا لا يمكن لها أن تبقى دائماً ولجميع الأجيال، ومن هنا كان علينا أن نفكر — إذا كان نهجه وأفكاره صحيحين واقعاً — كيف ندافع ونحافظ على هذا النهج ونقوم بالترويج له، ولا يكفي أن نقول للأجيال الصاعدة «هكذا تصرف الإمام وهكذا قال»، فإن ذلك الحب والحماس، الموجود في جيل الثورة الأول، وما كنا نراه من عشق للشهادة والجهاد، من الطبيعي أن لا يكون موجوداً في الأجيال الصاعدة التي لم ترَ الجمال

الملكوتي للإمام (قده) عن قرب، ولم تسمع إرشاداته في كل يوم وكل أسبوع، فلذا علينا أن نبين للأجيال ذلك النهج بالمنطق والاستدلالات المقنعة.

نحن لو وضعنا أنفسنا مكان الشباب الذي بلغ الرشد والعقلانية جديداً، والذي يواجه كل يوم آراء وثقافات مختلفة ومتناقضة، لوجدنا أن المسائل ليست على تلك البساطة التي نظن، بل يلح السؤال في كيانهم بأنه ما الدليل على صحة وأحقية رأي ونهج الإمام (قده) من بين جميع هذه الأفكار والآراء المختلفة والمتضادة ؟

وما هو الدليل على أن الإسلام أفضل الأديان؟

أليس في العالم جماعات تتبع المسيحية أو أديان مختلفة أخرى؟ من أين تعلم أن دينهم وعقائدهم ليست أفضل من الإسلام وأفكار الإمام.

لماذا عليّ أن أقبل الإسلام والثورة والإمام وأفكاره؟ وأسئلة أخرى كذلك كلها مسائل موجودة في أذهان شبابنا تجول في خاطرهم ويصرحون بها أحياناً على ألسنتهم. وبهذا البيان يتضح أن الأرضية الذهنية ملائمة لترويج التعددية ومذهب الكثرة في المجال الديني والثقافي.

ويجيب المذهب التعددي عن هذه الأسئلة المطروحة وأمثالها: بأن للإنسان الخيار بانتخاب الدين الذي يريد من بين هذه الأديان الموجودة، حيث أنها كلها على حدّ سواء، وكلها أديان جيدة رغم وجود بعض الاختلافات البسيطة فيما بينها! ولا يمكن أن نعتبر الإسلام أفضل من غيره لإتباع مليار مسلم في العالم له وذلك لوجود خمسة أضعاف هذا العدد تعتقد بغير الإسلام.

وقد صادفت أشخاصاً متعددين في بلاد مختلفة يعتنقون المسيحية، ولكن في نفس الوقت يقولون أن الإسلام دين جيد، وعندما كنت أسألهم لماذا لا تعتنقوا الإسلام كانوا يجيبون لأن الدين المسيحي دين جيد أيضاً. وحتى البابا قد اعترف بأن الإسلام دين سامٍ ومتقدم، ولكن لا يعني ذلك منه أن المسيحية

دين رديء أو أن الإسلام أفضل من المسيحية، وإنما عندنا دينان كل منهما جيد وهما: الإسلام والمسيحية.

ولو صادفنا زعيم البوذيين — حيث يتبع هذا الدين ملايين الناس في العالم — فمن المحتمل أن يقول أيضاً: البوذية دين جيد والإسلام كذلك.

هذه هي التعددية الدينية، وهي تعني أنه لا يوجد دين واحد جيد فقط بل الأديان الجيدة متعددة، ولا ينبغي أن يصر الشخص على أن شرط دخول الجنة والسعادة الأبدية هو الإسلام، بل يمكن أن يكون المسيحي والزرذشتي والبودي وغيرهم من أهل الجنة والسعادة. وكذلك بالنسبة للمذاهب المتعددة في دين واحد، فكلها على حق وجيدة ولا ترجيح مذهب على آخر، فليس للشيعي مثلاً أن يُخطئ السني، وليس للكاثوليكي أن يُخطئ البروتستانت أو الأورثوذكسي، وهكذا.

ماذا يقول التعدديون؟

يقوم التعدديون لتأييد التعددية الدينية بالاستشهاد بمظاهر مختلفة من التعددية، فعلى سبيل المثال يقولون: يدير دول العالم اليوم أنواع وأنظمة مختلفة من الحكومات، ففي بعض الدول المتقدمة كاليابان وبريطانيا يسود النظام الملكي، وفي كثير من الدول يسود النظام الجمهوري، والنظام الجمهوري على أنحاء متعددة، فبعض يعتمد على الرئاسة وبعض يعتمد على البرلمان، وعندما يطرح هذا السؤال «أي أفضل نظام من بين هذه النظم؟» فإننا لا نجد جواباً قاطعاً في أبحاث فلسفة السياسة، بل نراهم يقولون أن كل واحد من هذه الأنظمة له محاسنه وله مساوئه، ولا نقول عن واحد منها بأنه رديء بل كلها جيدة، وفيها مطالب جيدة وهذه هي التعددية السياسية، أي عندما نريد أن ننتخب نظاماً سياسياً فليس من الضروري أن نقول أن هناك نظاماً واحداً فقط جيد وصحيح، وبقية الأنظمة باطلة وفاسدة.

وكذلك الأمر بالنسبة لتعدد الأحزاب السياسية وائتلافها بالسنة لتشكيل الدولة والحكومة، فإنه مثال آخر للتعددية السياسية، فلا يمكن القول بأن حزباً واحداً، من بين الأحزاب المختلفة في البلد والتي لها آراؤها السياسية المختلفة، هو الصحيح ونقوم بوضع بقية الأحزاب جانبا. وإذا أجمع الناس تقريبا في بلد ما على تأييد حزب معين، فإن ذلك علامة على تخلف البلد وانحطاطه عندهم، وأما البلد الراقى والمتمدن بنظرهم فهو ذلك البلد الذي فيه اتجاهات سياسية متعددة وكل مجموعة من الناس تتبع حزبا غير ما تتبعه المجموعة الأخرى، وهذا التعارض في الآراء بين الأحزاب المختلفة يؤدي إلى الرقابة بين الأحزاب، فتكون الأحزاب البعيدة عن الحكم مراقبة للأحزاب الحاكمة، وكل من الأحزاب يترقب ضعف وأخطاء الأحزاب الأخرى، وينجر هذا الاختلاف إلى أن تراقب الأحزاب نفسها بحذر، وتسعى لجبران النقص والضعف والانحرافات لتكون أعمالها جيدة وسالمة فينالوا رأي الناس ورضاهم، وكل ذلك يؤدي إلى تقدم عمل المسؤولين والسياسيين في البلد، بما يرجع بالنفع على عموم أفراد ذلك المجتمع، وعلى هذا الأساس نرى أن التعددية السياسية وكثرة الأحزاب أمرا مفيدا ومطلوبا، وأما النظم السياسية ذات الاتجاه الحزبي الواحد فغير مفيدة ولا تؤدي ما تؤديه الأنظمة ذات الاتجاهات المتعددة الأحزاب.

وأما الكلام عن المجالات الاقتصادية، فواضح للغاية بأن تعدد وازدياد القدرات والأقطاب الاقتصادية أمر مطلوب فعلاً، بخلاف الاقتصاد الذي يعتمد على قطب واحد فإنه لا يمكن تبنيه ولا الدفاع عنه لما فيه من عيوب ومضار كثيرة. وفي مجال تعدد القدرات والأقطاب الاقتصادية نرى وجود رقابة فيما بينهم تجعل السلعة والبضاعة تصل إلى المستهلك بأفضل كيفية وأرخص قيمة، وينمو الاقتصاد ويتسع بالشكل المطلوب، بينما إذا لاحظنا الاقتصاد المنحصر بقدرة وقطب واحد، فلن نرى تلك الرقابة التي تجعل من

البضاعة على ذلك المستوى من الكيفية الجيدة أو القيمة المنخفضة، ولا نرى ذلك النمو الاقتصادي المطلوب. إذا التعددية الاقتصادية أمر مفيد ومطلوب أيضاً.

فالتعدديون عندما يذكرون هذه الموارد، يخلصون إلى هذه النتيجة وأن التعددية كما هي مفيدة ومطلوبة في مجال السياسة والاقتصاد، لا بد أن تكون مفيدة ومطلوبة في مجال الدين والثقافة أيضاً، فلا بد أن تكون الساحة الاجتماعية محتملة لجميع الأديان، ولا بد أن نعتقد أيضاً أن لا تفاضل بين الأديان بتاتاً، وأن قبول أحد الأديان يساوي قبول الآخر، وأن تقسيمها إلى ما هو حق وما هو باطل، أو إلى ما هو كامل وما هو ناقص، أو إلى ما هو جيد وما هو رديء، تقسيم لا معنى ولا أساس له، فالإسلام والمسيحية، والشيعية والسنة، والبروتستانت والكاثوليك وجميع الأديان والفرق والمذاهب كلها طرق إلى الحقيقة الواحدة، وكلها سبل مستقيمة إلى المنزل المقصود وساحل النجاة، وأما التعصب لأي واحد منها فعلاقة على قلة العقل، فالعقل الذكي كما قبل بالتعددية الاقتصادية والسياسية، كذلك يقبل بالتعددية الدينية ويكون تعدد الأديان بالنسبة له أمراً طبيعياً ومقبولاً ومعقولاً.

هذا هو الفكر الذي يُروّج له في المجتمع بأساليب مختلفة، وكما أشرنا سابقاً بالنسبة للسؤال الذي فرض نفسه على شبابنا وهو — بعد أن سلمنا بالتعددية في مجال السياسة والاقتصاد، وأنه لكي يحصل الاقتصاد مثلاً على نموه المطلوب في بلد معين ينبغي أن لا نجد عندهم وجهة نظر واحدة بل الاختلاف بينهم طبيعي جداً، ولا ضرورة لأن يتفقوا في وجهات النظر — لماذا لا نقبل بالتعددية في مجال الثقافة والدين؟ ويترقى السؤال عندهم ويصير: لماذا الإصرار على الاعتقاد بالإسلام أو المسيحية؟ وما هي الضرورة الداعية لأن يعتقد الإنسان بوجود الله؟ فإن هناك أشخاصاً كثيرين

لا يعتقدون بوجود الله أو على الأقل يشكون بوجوده، وهذه عقيدة أيضاً إلى جانب تلك المعتقدات، فلماذا لا نتبنى هذه العقيدة ؟
وعلى هذا الأساس نرى أن المسألة جدية وأكبر من أن تُحلّ بكتاب،
وتستدعي أن نشمر عن سواعد الجدّ فنستقبل أسئلة الشباب برحابة صدر،
ونقدم لهم الأجوبة المنطقية والاستدلالية.

الرد على الدليل الأول للتعددين

وأما في مقام الجواب على ما ذكره التعدديون من تأييدات فنقول:
إننا لا نرى وجود أي تلازم منطقي بين قبول الكثرة والتعددية الاقتصادية
والسياسية، وبين قبول التعددية في الدين والثقافة، وبعبارة أخرى، إن البيان
الذي قدموه يتلخص بهذه المقولة وهي: «بما أن التعددية في الاقتصاد
والسياسة وأمور أخرى مفيدة ومطلوبة، فهي إذاً في مجال الدين والثقافة
مفيدة ومطلوبة أيضاً». وهذه المقولة ليست إلا إدعاء صرفاً لم يقم على
إثباتها أي دليل، وهي تشبه كلام من يقول «بما أن وجود أحد عشر لاعباً
في كرة القدم أمر مطلوب، فوجودهم كذلك في لعبة كرة السلة أمر مطلوب
أيضاً»، وهذا كلام عجيب ومضحك وليس إلا إدعاء بدون دليل. ولأهمية هذه
المسألة نقوم بتوضيحها بشكل أكثر:

نحن نسلم أن في مسائل الاقتصاد والسياسة وأمثالهما لا نجد جواباً واحداً
وأن التعددية في هكذا مسائل أمر ممكن وقد يكون مطلوباً أحياناً، ولكن لا
ننسى أنه عندنا مسائل كالرياضيات والفيزياء والهندسة وأمثال ذلك ليس لها
إلا جواباً واحداً، ولا يتصور أن يكون لها أجوبة متعددة، فعلى سبيل المثال
2x2 في الرياضيات تساوي 4 لا أكثر ولا أقل؛ وفي الهندسة برهن على أن
مجموع زوايا المثلث يساوي 180 درجة ولا يوجد جواب آخر؛ وقد ثبت في

الفيزياء أن المسافة التي يقطعها الشيء المتحرك في زمان معين وبسرعة محددة ليس لها إلا جواب واحد، تحصل عليه من خلال هذه المعادلة $d = v \cdot t$ فهل أحد يدعي انه كما في السياسة والاقتصاد يوجد آراء متعددة ونظرات مختلفة ولا يوجد جواباً واحداً كذلك في مسألة 2×2 وأن كل رياضي يستطيع أن يعطي جواباً غير الرياضي الآخر؟ ولا يخفى أنه من الممكن أن نجد في مسائل الرياضيات عدة حلول للمسألة، وكل رياضي يعطي حلاً جديداً، ولكن جميع هذه الحلول سوف توصل إلى جواب واحد صحيح، ووجود عدة حلول بعيد عن بحثنا وهو وجود جواب صحيح واحد.

إذاً هناك في مجال المعارف البشرية مسائل، من الممكن أن يكون لها عدة أجوبة، كما أنه هناك مسائل لا تحتل أكثر من جواب واحد، ونحن نطرح سؤالاً أساسياً للقائل بالتعددية الدينية وهو: كيف حكمت بأن الدين من تلك المسائل التي لها أكثر من جواب واحد؟ وإذا قلت لنا أن الدين مثل السياسة والاقتصاد، وهم يحتلمون عدة أجوبة والتعدد مفيد ومطلوب لهم، قلنا لك في المقابل كلا إن الدين مثل الرياضيات والفيزياء ليس لهم إلا جواباً واحداً صحيحاً، ونحن نقول إن السؤال عن الله «هل هو موجود أم لا؟» تماماً مثل المسألة (2×2) لا يوجد لها إلا جواباً واحداً صحيحاً لا غير.

الدليل الثاني للتعددين

وليتمسك التعدديون لإثبات مدعاهم ببيان آخر، فهم يقولون: إن الأمور البشرية تنقسم إلى قسمين: قسم من الأمور حقيقي وواقعي، وقسم آخر من الأمور اعتباري وجعلي، أما الأمور الحقيقية فهي تلك المسائل التي لها جواب واحد فقط، وأما الأمور الجعليّة والاعتبارية فهي تلك المسائل التي ليس لها أي حقيقة واقعية وراء الجعل والاعتبار وذوق الناس، ولذا فهي تختلف باختلاف الاعتبار وباختلاف أذواق الناس والمجتمعات، على خلاف

الأمر الواقعية التي لا تتبع الذوق والاعتبار، فإن مساحة هذه الغرفة مثلاً تبقى على ما هي عليه واقعا مهما تغيرت الأذواق والاعتبارات. كما أنه في الأمور الاعتبارية لا يستعملون أمثال هذه الألفاظ: أفضل وأساء، حسن وقبيح، صحيح وخطأ، وإن كان لابد من استعمالها فأفضل لفظ هو أن نقول: كلها حسنة وجيدة، فإذا كان شخص يحب اللون الأخضر والثاني يحب اللون الأحمر، فلا يحق لأحدهما أن يخطئ الآخر، ويقول إن ذوقك قبيح وخطأ وأمثال ذلك، بل الحق أن يقول: اللون الأخضر جميل وكذلك اللون الأحمر؛ والنتيجة التي نستفيد منها هي أن الأمور الاعتبارية ليس لها جواباً واحداً بل تحتمل عدة أجوبة.

ويدعي التعدديون أن الدين والثقافة والقيم كلها من جملة الأمور الاعتبارية تتبع الذوق والجعل والاعتبار، فكما أن الجواب عن «أي لون أفضل؟» ليس واحداً، وبتعبير أدق؛ لا معنى لهكذا سؤال، كذلك الأمر بالنسبة للجواب عن «أي دين أو ثقافة أو مجموعة من القيم أفضل أو أصح؟» فهو ليس جواباً واحداً، وبتعبير أدق: لا معنى لهكذا سؤال، وقبول زيد للإسلام أمر جيد قبول عمرو للمسيحية جيد أيضاً. وإذا قال شخص إن الله واحد فهذا صحيح، وإذا قال آخر إن الله ثالث ثلاثة فصحيح أيضاً؛ بل لو قال شخص إن الله موجود، وقال الثاني بأنه ليس بموجود فكل منهما على حق وقوله صحيح، فأنا أحب أن أصلي إلى الكعبة وأنت تحب أن تصلي إلى بيت المقدس، ولا فرق في ذلك أبداً لأن كلا الأمرين حسن وجيد، تماماً مثل رجلين أحدهما يحب هذا الغذاء والثاني يحب الغذاء الآخر، ونفس الكلام يجري في مجال الدين، فأنا أختار الإسلام وأنت تختار البوذية مثلاً ولا ترجيح لأحدهما على الآخر، ولا نزاع بينهما أيضاً، حيث أن كلا الأمرين حسن.

وكذلك الأمر في مجال الثقافة فرفع الإصبع بشكل خاص في الثقافة الغربية علامة على الفوز والموفقية، بينما نفس هذه الحركة في الثقافة

الإيرانية علامة الفحش والإهانة، ولا يمكن لنا أن نتهم الغربيين بهذا العمل حيث أنه مجرد اعتبار وجعل فيما بينهم، والأمور الدينية كالأمور الثقافية أمور اعتبارية وجعلية.

ويصطلح على هذه المسألة التي أشرنا إليها والتي يستند إليها التعدديون لتأييد التعددية الدينية باسم (النسبية في القيم).

خلاصة البحث وتسلسله:

وخلاصة بحث النسبية في القيم هي: إن المسائل القيمية والأخلاقية ليس لها حقيقة وراء الذوق والاعتبار، تتفاوت بين الأفراد والمجتمعات المختلفة، فكما أن المزاج في الطعام واللون يختلف من شخص إلى آخر، كذلك الأمر في القيم والحسن والقيبح، وكما أنه في اللون والطعام لا يوجد فيه جيد بشكل مطلق، بل عند بعض جيد ومرغوب وعند آخرين رديء وغير مرغوب، كذلك بالنسبة للقيم والمسائل الأخلاقية، فهي عند بعض مطلوبة ومرغوب فيها وعند آخرين مرغوب عنها، فالأمر يختلف من فرد إلى فرد ومن مجتمع إلى مجتمع آخر.

وأما تسلسل البحث فقد تقدم أن التعدديين استدلوا أولاً بأنه: «كما أن التعددية مطلوبة ومفيدة في مجال الاقتصاد والسياسية وأمثالها، كذلك نقول في مجال الدين بإمكان ومطلوبية التعددية الدينية»، ونحن في مقام الجواب، قلنا أنه يوجد مسائل مثل الرياضيات والفيزياء ليس لها إلا جواباً واحداً، فلماذا لا تكون القضايا الدينية من قبيل الفيزياء والرياضيات؟ ثم قلنا بأن التعدديين جاؤوا بشاهد وبيان ثانٍ على مدعاهم وهو النسبية في القيم، وجاؤوا ببعض الأمثلة للآداب والرسوم الأخلاقية والاجتماعية، وهم يريدون

إثبات أن الصفة العامة للمسائل الأخلاقية والقيمية هي النسبية، ويخلصون إلى هذه النتيجة وهي: بما أن الدين من المسائل القيمية فهو إذاً أمر نسبي.

الدليل الثالث لإثبات التعددية:

ويطرح التعدديون دعوى أكبر بكثير مما تقدم أولاً وهي النسبية في جميع المعارف والمسائل البشرية، وفي جميع المجالات، وأنه لا تتحقق المعرفة من دون النسبية، غاية الأمر تظهر النسبية بشكل واضح وجلي في بعض الموارد ويُصدّق بها الجميع بسهولة، ولكن في بعض الموارد الأخرى لا تكون بذلك الوضوح، فيظن الأشخاص العاديون أنهم وصلوا إلى معرفة مطلقة وثابتة، وفي الحقيقة أنّ هناك نسبية فيما وصلوا إليه وقد خفيت عنهم؛

وهذا ما أشرت إليه في بداية هذا الحوار من أن حقيقة القول بالنسبية في المعرفة ليست إلا مذهب الشك الجديد الذي ظهر قبل وبعد الميلاد بموجات متعددة بين الفلاسفة والعلماء، ولكن لم يكن بذلك القوة وتلك السعة، ثم عاد اليوم ليظهر بقوة شديدة وسعة عارمة ويشمل أكثر المحافل العلمية والثقافية في العالم، وصار فخر العالم هذه الأيام أن يقول عندي شك، وصار أكبر علامة على سطحية تفكيره وقلة علمه، أن يقول أنا أعلم أو أنا متيقن.

وإذا صارت جميع المعارف البشرية نسبية فلن يسلم الدين والمعرفة الدينية أبداً، بل سوف يكون أمراً نسبياً ومتغيراً، وبالتالي يمكن لنا القول أن من المجتمع (ألف) دين المسيحية جيد وحق، وفي المجتمع (ب) دين الإسلام جيد وحق، بل يمكن القول في مجتمع واحد بأن هذا الدين جيد وحق، ثم إذا جاء زمان آخر تغير معه الدين وكان الدين الجديد أيضاً جيد وحق؛ والحقيقة هي أن تكون المسألة نسبية بين زمان وزمان وبين مجتمع وآخر، وهي بالنسبة لمجتمع شيء معين، وبالنسبة لمجتمع آخر شيء آخر. والتعدديون المسلمون — والأفضل أن نقول الذين يدعون الإسلام ظاهراً — يتمسكون

بالآيات القرآنية لإثبات التعددية الدينية، وأحياناً يتمسكون بالروايات وبيانات خطابية وبأشعار مولوي وحافظ والعتار وغيرهم فيقولون: الكعبة والمسجد والكنيسة والمعبد مختلفة بحسب الظاهر، ولكن كلها مظاهر لعبادة الله وكلها حقيقة واحدة.

أنت مقصودي من الكعبة والمعبد أنت مقصود وليست الكعبة والمعبد إلا ذريعة إليك

فقد تبين أن البحث عن التعددية بدأ بالتعددية في المسائل الاجتماعية، ثم انتقل إلى النسبية في القيم، ثم انتهى إلى النسبية المطلقة في جميع المعارف البشرية، ومن الواضح أنه متى ما فرضت التعددية نفسها على الساحة، لم يعد هناك داع للتقيد بالإسلام والإمام والثورة والقيم كلها، ويمكن توجيه أي عمل وأي اعتقاد وسلوك وأي فساد أخلاقي بسهولة. ولكي نوفي البحث حقه سنتعرض لكل واحدة من هذه المطالب بشكل دقيق بحثاً ورداً؛ وهذا ما سيكون إنشاء الله في الجلسة القادمة.

التعددية الدينية (2)

لا بأس أن نذكر في هذه الجلسة البواعث والدواعي العقلانية لنشأت الفكر التعددي من دون التعرض لذكر البواعث السياسية والنوايا السيئة لنشأته. وقد يدعى في مقام نشأة هذا الفكر وجود باعثن منطقين وعقلانيين — ولو بنظرهم — على الأقل:

1 — العامل النفسي لنشأة الفكر التعددي

إن العامل الأول لنشأة هذا الفكر عبارة عن عامل نفسي، وتوضيح ذلك: يعيش الآن في العالم ما يقارب من ستة مليارات نسمة، ولها أديانها و مذاهبها ومساكنها المختلفة، وقد تعلق كل فرقة بدين أو مذهب خاص، بسبب ولادتها في تلك المنطقة الجغرافية أو ذلك البلد المعين، أو بين تلك الجماعة من الأهل والأقارب الذين يعتقدون بذلك الدين أو المذهب الخاص، فقبل الناس الدين الذي وجدوا عليه آباءهم والتزموا به، ولم يضمروا أي عداً وأي حقد للأديان والمذاهب الأخرى؛ ونحن إذا كنا نعتقد بسمو وأحقية الدين الإسلامي، وبضلالة بقية الأديان وخلود المتدينين بها في العذاب فينبغي علينا الالتفات إلى لازم اعتقادنا وهو أن الجنة المدعوة لن يدخلها سوى الشيعي الاثني عشري دون غيره من المسلمين، وهذا يعني أن مليونين نسمة فقط — وبشرط الإيمان والعمل الصالح — من مجموع سكان الأرض على حق، وأما البقية وهم خمسة مليارات وثمانمائة مليون شخص على ضلال ومن أهل العذاب، وهذا أمر لا يمكن تصديقه وقبوله من قبل العقل، فلماذا يستحق العذاب هذا العدد الكبير؟ وهل يعقل أنهم جميعاً بسطاء سذّج وقد اختاروا دين المسيحية مثلاً وتمسكوا واملتزموا به لمجرد تولّدهم في بلد مسيحي؟ وما الذنب الذي ارتكبه حتى يستحقوا العذاب الإلهي؟ هذا، وإذا أضفنا إلى العدد

الكبير المذكور بعض الشيعة، من أصحاب الكبائر وأهل الفسق والفجور، الذين يحكم بصحة اعتقادهم لكن سيعذبون بسبب ما قاموا به من أعمال؛ كان الجميع من أهل النار، وكما يقول المثل: (لم يبق إلا علي وحوضه) فلا يوجد من يسقيه علي (v) من حوض الكوثر يوم القيامة.

وعلى هذا الأساس نرى هذه المسألة النفسية، تلح على روح الإنسان وتضغط على ذهنه ولا يمكن له تقبلها وتصورها، فيضطر إلى العقول بأن الجميع على حق ومن أهل الجنة فالشيعة وغيرهم على حق والإسلام حق وغيره على حق أيضاً، بل لعل الكثير من غير المسلمين متمسكون بدينهم أكثر مما نرى عليه بعض المسلمين. ولكي يريح الإنسان نفسه من الاضطراب الروحي والنفسي جراء هذه المسألة يؤمن بفكرة تعدد الأديان وأنها كلها صحيحة وحققة.

2 — العامل الاجتماعي لنشأة الفكر التعددي

وأما العامل الثاني، الذي يكون أحياناً سبباً لنشأة الفكر التعددي فهو عبارة عن عامل اجتماعي، وتوضيح ذلك:

لقد شاهدنا على مرّ التاريخ حروباً كثيرة ومعارك متعددة، ترجع إلى جذور دينية ومذهبية، وحصل ما حصل من قتل ونهب وغارات وإبادات بسبب اختلاف الأديان والمذاهب فيما بينها، واكبر مثال على ذلك الحروب الصليبية المعروفة التي أدت إلى قتل آلاف المسلمين والمسيحيين، وتدمير بلدان بأسرها وخسارة ثروات ضخمة، وقد صرفت على ذلك أموال طائلة كان الأولى أن تصرف في عمارة البلدان وسعادة البشرية، وكذلك نرى ما يجري في بريطانيا المتقدمة من صراعات دموية بين الكاثوليك والبروتستانت، وما يحصل في الهند وباكستان وبعض الدول الأفريقية من صراعات متشابهة.

ونرى في مطلع القرن الواحد والعشرين حروباً ونزاعات بين الفرق والمذاهب، لا تجرّ إلا الويل والثبور على أهلها، ولا مبرراً لها سوى الاختلافات المذهبية، مع أنه بالإمكان تفادي ذلك كله إذا ما قبلنا بأن الإسلام حقّ والمسيحية حقّ والشيعية والسنة والكاثوليك والبروتستانت وكل المذاهب والفرق على حقّ، وترتفع الاختلافات البشعة عن المجتمع البشري.

ألا يستحق هذا المجتمع المتمدن أن يحل فيه الصلح والوئام بدل أن تلعب به الأهواء الدينية والخصومات المذهبية والعقائدية، فالحروب والنزاعات ليست من شأن إنسان هذا العصر، فلندع مذهب الجزم والإعتقاد ولنحترم جميع الأديان نعتبرها كلها على حق وصواب.

إذاً هناك عاملان عقائديان غير العوامل والبواعث السياسية البغيضة يوديان إلى ظهور فكرة التعددية الدينية:

الأول: عامل نفسي وهو أننا لا نقبل بذهاب جميع الناس إلى الجحيم.

والثاني: عامل اجتماعي يهدف إلى تجنب الحروب والصراعات وفي مقام الرد على هذين العاملين لابدّ أن نطرح السؤال التالي وهو: هل الحل الوحيد لرفع الحروب الدينية والاختلافات المذهبية القول، بأن كل الأديان على صواب؟

وهل الحل الوحيد لرفع مشكلة «العامل النفسي» — ووعدم القدرة على تصور دخول جميع الناس إلى النار، لمجرد عدم معرفتهم بالطريق الصحيح — هو القول بالتعددية الدينية، وصوابية التوحيد والتثليث وعبادة الأصنام معاً؟

تقييم العامل النفسي للفكر التعددي

أما بالنسبة للعامل النفسي وهو أن جميع الناس — ما عدا المسلمين الشيعة الإثني عشرية — من أهل النار فنقول:

إن هذا الأمر غير صحيح أبداً والإسلام لا يرتضيه، ومع كوننا نعتقد أن المذهب الحق واحد لا غير لكننا لا نقول بذهاب جميع الناس إلى جهنم، بل خصوص أهل التحدي والعناد؛ فبعض الناس لم يتعرف على الدين الحق لسبب من الأسباب، وبعض آخر تعرف عليه ولكن لبغضه له أو لعدائه لم يقبل الإسلام، ومن البديهي أن يكون حكم الجاهل مختلفاً عن حكم العالم المعاند، وهذا البحث مطروح في مسألة المستضعف الفكري والجاهل القاصر والمقصر، وهو بحث فقهي كلامي لا بأس بتوضيحه الآن:

فالمستضعف يُطلق ويراد به أحياناً ذلك الشخص الذي وقع تحت سيطرة الظالمين وحرموه من حقوقه الطبيعية، وهذا اصطلاح يطرح في المباحث الاجتماعية؛ وهناك إصطلاح آخر للمستضعف يستعمل في علم الكلام وهو: الشخص الذي لم يصل إلى الطريق الصحيح بسبب قلة اطلاعه ومعرفته. ولقلة المعرفة أسباب متعددة نذكر منها ثلاثة فقط:

(أ) شخص لم يسمع بالإسلام أصلاً، وهذا عامل لعدم اطلاعه على النهج الحق؛

(ب) شخص سمع باسم الإسلام ولكن يعجز عن إدراك أدلته لضعف في قواه المعرفية؛

(ج) شخص قادر على فهم هذه الأدلة ولكن يعيش في مجتمع تطرح فيه شبهات كثيرة ضد الإسلام وهو لا يقدر على الرد عليها، ولا يجد من يرجع إليه في حلها؛ وهناك عوامل كثيرة أخرى لا مجال لذكرها.

والجهل بالحق تارة يكون جهلاً عن تقصير وطوراً يكون جهلاً عن قصور، والجاهل أيضاً على قسمين: جاهل قاصر وجاهل مقصر. أما الجاهل المقصر فهو الذي لم يتحرك ولم ينبعث لطلب المعرفة رغم ما لديه من إمكانيات فكرية وعلمية. وأما الجاهل القاصر فهو الشخص الذي لا يقدر على الوصول إلى الحق ولا على تشخيص الحقيقة.

فإذن يوجد عندنا ثلاث مجموعات من الأشخاص:

- 1 — أشخاص يعرفون الحق ولا يتبعونه إما تعصباً أو عداً أو لأي سبب آخر وهم الفائزون؛
- 2 — أشخاص لا يعرفون الحق ولكن يتيسر لهم معرفته بسهولة لتوفر جميع الإمكانيات لديهم وهم المقصرون؛
- 3 — أشخاص لا يعرفون الحق ولا يقدر على التعرف عليه أبداً وهم القاصرون.

وأما حكم هذه المجموعات من الوجهة الإسلامية فهو واضح بالنسبة للمجموعة الأولى وأنهم مخلصون في النار أبداً، وأما بالنسبة للجاهل المقصر فيتعذب في النار على قدر تقصيره، ومن الممكن أن لا يخلد في العذاب. وأما الجاهل القاصر، والذي سيكون من أفراد المستضعف الفكري، فله معاملة خاصة يوم القيامة كما ورد في بعض الروايات، بحيث أن لا يذهب إلى النار مباشرة كالمعاند ومن دون أي مقدمة أو أي اختبار. وعلى هذا الأساس لا يوجد أي تلازم وترباط بين القول بأن «دين الحق واحد في العالم لا غير» وبين القول بأن «أكثر أهل الأرض من أهل العذاب».

تقييم العامل الاجتماعي للفكر التعددي

وأما بالنسبة للعامل الاجتماعي الذي كان يقول أن الحروب والدمار ناشئ من الاختلافات الدينية والمذهبية نقول إننا لا نرضى للأديان والمذاهب والفرق أن يقع بينها الحروب والنزاعات بسبب الاختلافات الإعتقادية والمذهبية، وعليهم أن يعيشوا بوثام وسلام إلى جنب بعضهم البعض، ولكن هذا لا يعني أننا نقبل بأحقية وصحة جميع الأديان، وبكون التعددية هي الحل الوحيد لرفع الاختلافات، بل هناك حلول أخرى قد تعرّض الإسلام لذكر واحد منها.

فالإسلام من الناحية النظرية يدعو المسلمين وغير المسلمين إلى النقاش العلمي في المسائل الاعتقادية «وجادلهم بالتي هي أحسن»⁽¹⁾. وأما من الناحية العملية فقد قسم تعامل المسلمين مع غيرهم إلى ثلاثة مجموعات. أَلَف) التعامل مع اتباع الديانات التوحيدية والسماوية: فقد فرض الإسلام على المسلمين تعاملًا خاصًا ومدارة شديدة لأتباع الديانات السماوية، كالمسيحية واليهودية والزرذشتية، فإن لهذه الديانات أصولاً وجزوراً صحيحة رغم ما طرأ عليها من التحريفات، فكل أموالهم وأرواحهم وأعراضهم محفوظة، ويمكنهم العيش في المجتمع الإسلامي، ويقوموا بطقوسهم الدينية، بحيث يكون لهم كنائسهم ومعابدهم، وتجرى معاملاتهم وزواجهم وطلاقهم على طبق أحكام دينهم، وأما بالنسبة للأموال التي تقدّم للدولة، فالمسلمون يدفعون الخمس والزكاة، ولكن هم لا يدفعون ذلك بل يدفعون الجزية، وهي عبارة عن ضريبة يقدمونها للدولة الإسلامية إزاء ما تقدّم لهم من خدمات اجتماعية، وما فرضته لهم من حقوق، بحيث تكون أرواحهم وأعراضهم

وأموالهم كلها محفوظة، إضافة إلى ذلك لا نجد في كثير من الحقوق أي تفاوت أبداً بينهم وبين المسلمين، وكل منا يعرف كيف كانت ردة فعل أمير المؤمنين وسيد العدالة علي ابن أبي طالب (١)، عندما بلغه ظلم جنود معاوية عند غزوهم الأنبار واعتدائهم على مواطنة غير مسلمة، فانتزعوا حجلها وقلبها وقلائدها ورعثها، فقال في ضمن كلامه «ولو أن امرأ مسلماً مات من بعد هذا أسفاً ما كان به ملوماً، بل كان عندي جديراً»^(١).

ب) التعامل مع الكفار المعاهدين: وهؤلاء مجموعة ثانية من غير المسلمين وفي نفس الوقت ليسوا أصحاب دين سماوي، ولكن حصل بينهم وبين المسلمين معاهدة صلح، فالإسلام وعلى طبق هذه المعاهدة يسمح لهم بمجاورة المسلمين، بل والعيش داخل المجتمع الإسلامي أيضاً، وتكون أرواحهم وأعراضهم وأموالهم كلها محفوظة ومصانة، وأما بالنسبة لحقوقهم ومكانتهم فإنها ترجع إلى نوع والمعاهدة الممضاة معهم، وهي تفترق من معاهدة إلى أخرى.

ج) التعامل مع الكفار المحاربين: وهؤلاء مجموعة ثالثة من غير المسلمين وليسوا أصحاب ديانة سماوية، وليسوا مستعدين لتوقيع أي معاهدة صلح مع المسلمين، وإذا وقعوا معاهدة ما فإنهم ينقضونها مباشرة «لا يرقبون فيكم إلا ولا ذمة»^(٢)، ولذا يأمر الإسلام بمحاربة هذه المجموعة الكافرة التي لم ترضَ بأي صلح، ومع ذلك لا يرضى بإبادتها بشكل مطلق، وإنما يأمر بمحاربتها إلى مرحلة يستطيع أن يصل معهم إلى حلٍّ صحيح، ويتخلوا فيه عن الفتنة والتضليل والإفساد.

1 — خطبة الجهاد 279ص70.

2 — سورة التوبة: 8.

وبناء على هذا، نرى أن الإسلام بالنسبة للتعامل مع غير المسلمين، يأمر في المرحلة الأولى بالدعوة إلى البحث والحوار، ليستطيعوا أن يصلوا إلى الحق عبر المنطق والاستدلال الصحيح، فإذا لم يقبلوا بالإسلام ينتقل إلى المرحلة الثانية وهي هي الدعوة إلى الصلح والمعاهدة والمصالحة لا الحرب والخصومة.

نموذج تاريخي لتعامل الإسلام مع غير المسلمين

من المناسب أن نشير إلى قصة نصارى نجران مع الرسول الأكرم (p)، تلك القصة المعروفة بقصة المباهلة، حيث قام الرسول بمناظرة علمية معهم، وتغلب عليهم ولكن مع ذلك لم يقبلوا منه، فكلفه الله بدعوتهم للمباهلة، فاتفقوا على أن يلتقوا بعد يوم ويسألوا الله إنزال عذابه على الضال منهم، ولكن عندما جاء اليوم الثاني ورأى نصارى نجران أن الرسول قد جاء مع أعز أناس لديه وهم ابنته فاطمة الزهراء وبعلمها علي وولديها الحسن والحسين (عليهم السلام)، تراجعوا ولم يقبلوا بالمباهلة ووافقوا على أن يدفعوا الجزية للحكومة الإسلامية.

إذاً القول بالتعددية وأن جميع الأديان والمذاهب والفرق على حق، ليس هو الحل الوحيد للابتعاد عن الخلافات المذهبية والحروب الدينية، بل هناك حلول أخرى قدم لنا الإسلام حلاً منطقياً ومتقدماً للخلاص منها.

عودة إلى أصل البحث

نعود إلى أصل البحث وإلى تحليل وتحقيق أدلة القول بالتعددية والرد عليها، وقبل البدء لا بأس بالذكر بأن التعددية تطرح في مجالات مختلفة، وما يهمنا منها هو التعددية الدينية دون التعددية السياسية والاقتصادية مثلاً، لأن صحة ذلك وسقمه يحتاج إلى بحث آخر.

ويحمل لواء التعددية في العصر الحاضر (جان هيك) وله في هذا المجال كتب وآثار مختلفة، إلا أنه لا يوجد تفسير واحد لمراده من التعددية، بل هناك عدة تفسيرات مختلفة يمكن لنا أن نشير على الأقل إلى ثلاثة منها.

التفسير الأول للتعددية الدينية

وهو أن: «جميع الأديان عبارة عن خليط من الحق والباطل، ولا يوجد بينها ما هو حق محض أو بطلان محض»، وقد قيل في بيان هذا التفسير: أننا لو نظرنا إلى جميع أديان العالم المختلفة، فلن نجد ديناً كله حق وليس فيه باطل أو العكس، إذ هناك الكثير من العناصر المشتركة بين الأديان، مما يجعل أحد الأديان يقبل ما عند الدين الآخر من معتقدات أو قيم أو أحكام، وعلى سبيل المثال: نلاحظ أن القرآن الكريم كتب على المسلمين عين ما قد كُتبَ على اليهود والنصارى، وقد صرح بذلك في مسألة القصاص⁽¹⁾؛ كما أنه يمكن أن نجد عقائد باطلة ومسائل خرافية في جميع الأديان. ولأجل هذا نرى أن جميع الاعتقادات الحقّة والقيم الصحيحة الرفيعة، والأحكام السامية ليست مجتمعة في دين واحد، بل كل دين يشتمل على قسم من الحقيقة، ولذا لا يتحتم على الشخص أن يلتزم بدين واحد فقط، بل يمكن له أن يكون في نفس الوقت مسلماً ومسيحياً ويهودياً وبوذاً... وذلك عندما يعتقد ويلتزم بكل العناصر الحقّة الموجودة في كل دين، فيمكن للشخص أن يجد في البوذية، التي لا تعتقد بوجود الله، عناصر إيجابية جيدة، من قبيل هدوء الروح وتمركز القوى، وعدم حبّ الدنيا وغير ذلك.

ونلاحظ أن في التفسير المذكور جانباً إفراطياً، حيث يقول بأن خليط الحق والباطل الموجود في كل دين أوصلنا إلى حد لا يمكن تفضيل دين على آخر،

وجعلها كلها على حد سواء. وأما إذا أردنا أن نجعل التفسير المذكور أكثر اعتدالاً، فذلك عندما نقول أن الأديان ليست على حد سواء، بل تختلف درجات الحق والباطل فيها، مما يجعل لأحدها مزية على البقية، ولكن لا يوجد فضل ومزية مطلقة بل كل الأديان تحتوي على الجيد والرديء وفيها الرث والجديد.

تقييم هذا التفسير

وفي مقام تقييم هذا التفسير نقول:

أولاً: إن كل منصف يستطيع بما لديه من معلومات إجمالية عن الأديان، أن يحكم بعدم التساوي بين الأديان وبوجود الترحيح والأفضلية لبعضها على الآخر، لأننا نرى في بعض هذه الأديان طقوساً واعتقادات يخجل اللسان من لفظها ويستحي القلم من كتابتها؛ فهل يعقل أن نساوي بين دين عبدة الحيوان والبقر والكلاب وبين دين التوحيد وعبادة الله؟! وهل يعقل أن نمثل بين عبادة بعض الهنود للآلة التناسلية، وما يقومون به من أعمال بشعة للتداوي من العقم وبين الإسلام ومذهب النجاة الجامع للكمالات والأمر بعبادة الله الواحد؟ كلا لا يعقل ذلك أبداً، والكلام عن تساوي جميع الأديان في غاية الضعف والوهن، وكذا الكلام عن تساوي القيم وإمكان اختيار أي واحد منها فلا يقول به عاقل.

ثانياً: يستحيل قبول هذا الكلام ويُرفض بشدة خصوصاً عند من يعتقد بالقرآن والإسلام إذ لا يمكن قبول بعض القرآن وإنكار بعضه، لأن إنكار بعض القرآن بمثابة إنكار القرآن كله، ولا يكون الشخص مسلماً برفضه لبعض القرآن «أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزي في الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب وما

الله بغافل عما تعملون»⁽¹⁾، ويقول الكتاب العزيز في مكان آخر «إن الذين يكفرون بالله ورسله ويريدون أن يُفرّقوا بين الله ورسله ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون أن يتخذوا بين ذلك سبيلاً أولئك هم الكافرون حقاً واعتدنا للكافرين عذاباً مهيناً»⁽²⁾ ونحن المسلمون نعتقد بأن كل ما أنزله الله لنا وبلغه رسوله من الإسلام والقرآن، كله حق، ولا يوجد فيه باطل ولا خرافة أبداً «وإنه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه...»⁽³⁾. وهذا لا ينافي وجود بعض العناصر الحقة في بعض الأديان الأخرى، وعلى سبيل المثال نذكر شعار الزردشت المعروف «قول حسن، فكر حسن، عمل حسن» فإنه شعار جيد ولا أحد ينكره، وكذلك يوجد بعض العناصر الحقة في المسيحية واليهودية والزردشتية لما فيها من جذور إلهية، رغم ما تعرضت له بنظرنا من التحريف والتزوير.

وما ذكرناه لا يعني أبداً أن الإسلام كبقية الأديان عبارة عن خليط من الحق والباطل، ولا فرق بين الشخص مسلماً أو مسيحياً أو يهودياً أو زردشتياً، بل نقول بأن الإسلام والقرآن الذي أنزله الله بواسطة الرسول الأكرم حق مطلق، ولا يشتمل على أي نحو من أنحاء الباطل والضلال.

التفسير الثاني للتعددية الدينية

والتفسير الثاني الذي يمكن استفادته من كلمات حاملي لواء التعددية الدينية هو «إن لجميع الأديان طرقاً متعددة توصل إلى حقيقة واحدة»، وهذا التفسير يختلف عن التفسير الأول الذي كان يقول «إن الحقائق قد وزعت بين

1 — سورة البقرة: 85.

2 — سورة النساء: 150، 151.

3 — سورة فصلت: 41، 42.

الأديان وكل دين يشتمل على قسم من الحقيقة»، لأن هذا التفسير الجديد يعتبر أن الحقيقة شيء واحد لا أكثر، ويوجد طرق متعددة للوصول إليها، وهذه الطرق هي الأديان المختلفة، كالعاصمة طهران التي لها عدة طرق توصل إليها، والأشخاص يدخلون طهران إما من الشرق أو من الغرب أو من الجنوب أو من الشمال أو ...، والإنسان إنما يطلب حقيقة واحدة لا غير، ولكن يمكن له الوصول إليها عبر طرقها المختلفة كالإسلام أو المسيحية أو اليهودية أو البوذية وغيرها من الأديان.

و يمكن أن يُفرض لهذا التفسير أيضا اتجاهان: إفراطي ومعتدل. أما الاتجاه الإفراطي يعتبر عدم التفاوت والاختلاف أبدا بين هذه الطرق الموصلة إلى الحقيقة، بل كلها من الناحية الكمية والكيفية على حد سواء. وأما الاتجاه المعتدل يعتبر من وجود الاختلاف الكمي والكيفي بين هذه الطرق الموصلة إلى نقضه واحدة، فبعضها طويل ومتعرج وبعضها قصير ومستقيم وهكذا، فالإسلام مثلا يوصل إلى الحقيقة بأسرع وقت وأقصر مسافة، ولكن يمكن للملتزم بالمسيحية الوصول إلى الحقيقة أيضا لا أنها محرمة عليه.

ويتمسك أصحاب هذا التفسير أحيانا بالتشبيهات وبالشعر وكلمات العرفاء، وعلى سبيل المثال يذكرون شعر الشيخ البهائي رحمه الله:

أينما أذهب فلا أدري في البيت أشعة غيرك

وأي باب أطرقه كان صاحب البيت هو أنت

أنت في الخمارة والدير محطا للأفئدة

أنت مقصودي من الكعبة والمعبد أنت

وليس المعبد والكعبة إلا ذريعة إليك⁽¹⁾

خلاصة الكلام عندهم أنه إذا كشفنا الغشاوة عن معين الفكر لما رأينا إلا صورة الحبيب مطبوعة في جميع الأرجاء، في المسجد والكنيسة، في المعبد والخمارة.

عبارتنا شتى وحسنك واحد وكل إلى ذاك الجمال يشير

تقييم التفسير الثاني للتعددية

هل يمكن أن نقبل بهذا التفسير الثاني، الذي يعتمد عليه أصحابه لإثبات التعددية الدينية، ونقول بأن جميع الأديان من إسلام ومسيحية ويهودية وغيرها توصل الإنسان إلى الحقيقية والسعادة والكمال؟ والجواب على هذا السؤال يقع في مقامين، الأول مقام الثبوت والتصور، والثاني مقام الإثبات والواقع.

ففي مقام الثبوت: يمكن تصوّر هذه الفرضية بأن نلاحظ دائرة يحيط بها من جميع الجهات اشعاعات مختلفة، وتلتقي بنقطة واحدة في وسط تلك الدائرة.

وفي مقام الإثبات والواقع: فهل نستطيع إثبات أن الأديان الموجودة كلها طرق توصل إلى حقيقة واحدة؟ والجواب هو النفي قطعاً عند المتأمل المنصف.

فالإسلام يطرح أول مسألة وهي التوحيد وأن الله واحد (قولوا لا إله إلا الله تفلحوا)، وأما المسيحية فتقول حول نفس هذه المسألة (إن الله ثالث ثلاثة) وهم الأب والابن وروح القدس، وبعض يقول أن الرب الثالث هو مريم (عليها السلام)، ويُعبر عن هذا الاعتقاد بالتثليث الذي حاربه القرآن الكريم بشدة، واعتبر كل من يعتقد به كافراً «لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة وما من

إله إلا إله واحد إن لم ينتهوا عما يقولون ليمسّن الذين كفروا منهم عذاب أليم»⁽¹⁾ ، ولو لا حظنا تعبير القرآن الكريم عن عقيدة المسيحيين، الذين يعتقدون أن المسيح ابن الله لوجدناها غريبة وشديدة اللهجة «وقالوا اتخذ الرحمن ولداً * لقد جئتم شيئاً إذا * تكاد السماوات يتفطرن منه وتشقق الأرض وتخزّ الجبال هداً»⁽²⁾ ، فالاعتقاد بالتثليث وأن المسيح أبن الله اعتقاد فاسد للغاية، يكاد يؤدي إلى خراب العالم بأسره، وعلى هذا فهل يمكن أن نعتبر التثليث والتوحيد طريقين مؤصلين إلى حقيقة واحدة؟

وإذا تعرضنا لبعض الأحكام لرأينا أن الإسلام مثلاً يقول بحرمة لحم الخنزير ونجاسته بينما نجد المسيحية تقول بأنه حلال وطاهر ولذيذ، والإسلام يقول أن المشروبات الكحولية محرمة ومن عمل الشيطان، بينما تقول المسيحية بأن بعض هذه الكحول دم الله، ويقومون في مراسم العشاء الرباني، بغمس قطعة من الخبز في وعاء من الخمر، ثم يأمرّون بأكلها ويقولون أن هذه الخبزة عندما تمتزج مع الدماء تصبح دم الله، فأبي عاقل رشيد بل أي متطفل يقول إن هاتين الديانتين توصلان إلى نقطة واحدة وحقيقة فريدة رغم ما عليه من الاختلافات والتناقضات؟ إذ الأول يقول بأن الخمر رجس من عمل الشيطان، والثاني يقول ما لم تشرب الخمر لا تصبح إلهياً، ومع هذا ما انفكوا عن القول بأن كلاهما يوصل إلى حقيقة واحدة!! وهذا كلام أقرب للخرافة والمهزلة منه إلى الحقيقة والواقعية، فلماذا لا يعتبرون الشيطان والله على حدّ سواء ومن ثم يقولون «إن مقصودي من الكعبة والمعبد هو أنت!!» والأكثر من ذلك عجباً إصرار البعض على اعتبار كل من هذه الأديان

1 — سورة المائدة: 73.

2 — مريم: 88 — 90.

(صراطاً مستقيماً) موصلًا إلى تلك الحقيقة الواحدة على رغم ما فيها من التناقضات الواضحة !!

كيف يكون الإسلام القائل (بأن الله موجود) موصلًا إلى النتيجة التي توصل إليها البوذية القائلة (إن الله ليس بموجود)؟! وكيف نقول بأن معاوية على حق والإمام علي على حق أيضاً؟ وكيف نقول إن كلا من الإمام الحسين ويزيد على حق؟! وإذا اتبعت أي واحد من هؤلاء فسيوصلك إلى الحقيقة الواحدة، حيث أن كلا منها صراطاً مستقيماً!! الأول يوصل إلى الشرق والثاني يوصل إلى الغرب، ومع ذلك نرى الإصرار على أن اتباع أي طريق يؤدي إلى الحقيقة الواحدة.

وكأنني بالشاعر يقول:

أخاف أن لا تصل إلى الكعبة أيها الإعرابي

فإن ما تسلكه هو الطريق إلى تركستان⁽¹⁾

وعلى هذا نرى أن التفسير الثاني للتعددية ليس إلا شعراً وخيلاً ليس له حظ من الحقيقة والواقعية أبداً، وبطلانه أوضح من الشمس في رابعة النهار.

التفسير الثالث للتعددية الدينية

التفسير الثالث للتعددية الدينية يبتني على أصل في علم المعرفة، تكون على أساسه كل القضايا غير الحسية وغير التجريبية لا معنى لها ولا تقبل الإثبات ولا النفي، ويبحث هذا الأصل بشكل مفصل في علم المعرفة وأما ما يمكن توضيحه في هذا المجال فهو:

يقول البعض (وهم الوضعيون) في علم المعرفة: إن المعارف البشرية تنقسم بشكل كلي إلى قسمين:

أ) المعارف التي يخضع للتجربة الحسية والعينية.

ب) المعارف التي لا تخضع للتجربة والحس.

أما أمثلة القسم الأول كقولنا هذا المصباح مشتعل، فإن هذه القضية تخضع للتجربة الحسية، لأننا بكل سهولة نضغط على زر الكهرباء فتظلم الغرفة ثم نضغط ثانية عليه فتضيء من جديد، كقولنا النار محرقة، فإن هذه القضية تجريبية حسية، حيث يمكن لنا بسهولة أن نضع يداً فوق النار لنصدق بصحتها، وهذه المجموعة من القضايا والمعارف تجريبية وحسية نستطيع أن نقول بأنها صادقة أو كاذبة، صحيحة أو باطلة، والطريق لإثبات ذلك هو التجربة والحس.

وأما القسم الثاني من المعارف البشرية التي لا تخضع للحس والتجربة، ولا تقبل النفي ولا الإثبات، فيعتبرون أنها قضايا لا معنى لها، أو أنها لا توصف بالصدق أو الكذب ولا بالصحة أو بالبطالان، فلذا لا يمكن أن يصدر بحقها أي حكم.

ويعتبر الوضعيون الأفراطيون هذه القضايا بلا معنى، ومثلها مثل قولنا «نور المصباح حامض» فكما أن هذه القضية لا معنى لها كذلك الأمر بالنسبة لجميع القضايا غير الحسية فإنها لا معنى لها، وأما النزاع في كون هذه القضايا صادقة أو كاذبة فإنه نزاع لا فائدة منه، ولا فرق في اختيار أي واحد منها، فلا فرق بين أن تقول (الله واحد) وبين أن تقول (الله ثالث ثلاثة)، لأنهما من الناحية القيمية على حدّ سواء، حيث أنه لا قيمة ولا معنى لهما، وكلّ هذه القضايا لا تسمن ولا تغني من جوع، ولا تحل لنا عقدة واحدة من مشاكل العيش والحياة.

أما الوضعيون الذين يعتبرون نوعاً ما أكثر اعتدالاً. فلهم نظريتهم الخاص بالنسبة للقضايا غير الحسية وغير التجريبية وبحسب الاصطلاح «القضايا الميتافيزيقية» — ما وراء الطبيعة —، فهم لا يقولون أن هذه القضايا لا معنى

لها، ولكن بما أن هذه القضايا لا تخضع الحس والتجربة فيدعون أنها لا تقبل الإثبات ولا النفي.

والنتيجة التي يؤدي إليها هذا الاتجاه هي الشك والنسبية، فالقضايا غير الحسية ومن جملتها طبعاً القضايا الدينية، إما أنها لا توصف بالحق أو الباطل، وإما أن اتصافها بالحق أو الباطل، أو بالصدق أو الكذب يختلف باختلاف الأزمان والأفراد والمجتمعات، وكل هذه القضايا حق وباطل، صادقة وكاذبة بحسب الشخص أو الزمن أو المجتمع الذي نقيس عليه.

وقد يقال أحياناً أن المفاهيم القيمية، والتي توصف بالحسن والقبح وترد عادة بلفظ ينبغي أو لا ينبغي، لا مجال لأن توصف بالصدق أو الكذب وبالحق أو الباطل، فأمثال هذه القضايا (ينبغي أن يسود العدالة) و(لا ينبغي أن يسود الظلم) و(الصدق حسن) و(الكذب قبيح) كلها من مقولة الإحساس والذوق والعواطف وما شاكل ذلك. وهذا القضايا وإن كان لها معنى في حدّ نفسها، إلا أنه لا يقام عليها الدليل ولا البرهان وتبقى غير محكمة وغير مبرهنة.

ويُرجع التفسير الثالث الاختلاف بين الأديان والقضايا الدينية إلى نوع الاختلاف بين اللون الأخضر والأحمر، الذي لا يمكن الإدعاء فيه بشكل مطلق أن هذا اللون قبيح وذاك الآخر جميل، بل كلاهما جميل؛ أو أن نقول أنه لا ينبغي النزاع في هذه القضايا ولا بين الأديان، لأنه لا يمكن معرفة واقعها على حقيقتها في نفس الأمر ولا يمكن إقامة البرهان على صحة أحدهما أو كذب، فالأولى أن نلتزم ونعتقد بأنها كلها مثل بعضها البعض، وليس مهماً أبداً أيها نختار.

تقييم التفسير الثالث للتعددية الدينية

وعندما نريد تقييم هذا التفسير نضطر للتعرض للأصل المطروح في علم المعرفة، وابتداءً نواجه هذه الأسئلة:

1 — هل يُعتبر ما يدعيه الوضعيون الإفراطيون «من أن القضايا غير التجريبية قضايا لا معنى لها» صحيحاً؟

2 — هل إن القضايا المشتملة على المفاهيم القيمية — من قبيل الحسن والقبح، وينبغي ولا ينبغي — لا تتصف بالصدق والكذب، ولا مجال للبحث عن الحق والباطل فيها؟

3 — هل إن المعارف البشرية، القيمية منها وغير القيمية كلها نسبية ولا يوجد قضية ثابتة ويقينية؟ أو أنه يمكن أن نجد بعض القضايا اليقينية في مجال القيميات وفي مجال الواقعيات الموجودة؟

4 — بالنسبة للمعرفة الدينية، هل يوجد معرفة دينية ثابتة ويقينية ومطلقة؟ أو أن جميع المعارف الدينية تتبع قراءاتنا للمتون والنصوص الدينية؟ وهذا هو البحث المعروف باسم الهرمنوطيقا وتفسيرها للنصوص الدينية.

وقبل التحقيق والبحث عن التفسير الثالث للتعددية الدينية، ومدى صحة وسقم هذا التفسير، لابد لنا من الإجابة على هذه الأسئلة المعرفية، وبعد اتضاحها تتبين قيمة هذا التفسير، وذلك ما سيكون موضوع بحثنا القادم إنشاء الله تعالى.

التعددية الدينية (3)

تذكير بالعامل النفسي لنشأة الفكر التعددي

تقدم في الجلسة السابقة أن أحد العوامل الباعثة على نشوء الفكر التعددي، عبارة عن عامل نفسي يراود ذهن كثير من الأشخاص لا سيما الشباب منهم، ويمكن يتخلص هذا العامل بسؤال يلح على الأذهان فيؤدي بها إلى الاضطراب، وهو: أننا لو نظرنا إلى جميع أتباع الأديان وجدنا أكثرهم متمسكين وملتزمين بالدين الذي اختاروه فهل يعقل أن يكون جميع أهل الأرض معذبين يوم القيامة إلا مجموعة خاصة من المسلمين وهم الشيعة، وذلك بعد استثناء عدد منهم أيضاً كأصحاب الكبائر من المذنبين؟ وبما أن ذلك لا يقبله الذهن ولا يتحملة الأشخاص تنهياً الأرضية لقبول فكرة التعددية الدينية، أو على الأقل يقولون أن الأشخاص الملتزمين بأحكام دينهم وتعاليمه لا يُعذبون وهم من أهل السعادة في الآخرة.

ولرفع هذا الاستبعاد الموجود في الأذهان ذكرنا في الجلسة السابقة بأنه لا ملازمة بين قولنا (الإسلام هو الدين الحق فقط وأتباعه يؤدي إلى السعادة في الآخرة) وبين القول (بأن جميع أهل الأرض معذبون)، بل يمكن تقسيم الناس غير التابعين للإسلام إلى مجموعتين — ولا يهمنا هنا البحث الإحصائي وأي المجموعتين أكبر من الأخرى —:

(1) أشخاص سعوا للوصول إلى الحق ولكنهم لسبب من الأسباب لم يتعرفوا عليه.

(2) أشخاص لم يسعوا للوصول إلى الحق مع توفر جميع الإمكانيات والاستعدادات لهم، أو أنهم عرفوا أن الإسلام هو الدين الحق ولكن مع ذلك عاندوه ولم يقبلوه.

وهذه المجموعة هي التي تذهب إلى جهنم يوم القيامة. وأما المجموعة الأولى، التي لم تصل إلى الحق عن قصور فإن لها حساباً آخر، وهؤلاء هم المعبر عنهم بحسب الاصطلاح في الأبحاث الفقهية بالمستضعفين — فكراً —، وهم سوف يثابون على أعمالهم الحسنة التي وصلوا إليها عن طريق عقولهم أو الدين الخاص الذي اتبعوه، ولكن هل سيوضعون في أدون درجات الجنة، أو في عالم ثالث بين الجنة والنار، أو أنهم سيتمحنون مجدداً في ساحة يوم القيامة، أو مسائل أخرى من هذا القبيل؟ وعلى كل الأحوال فإنهم لا يخلدون في النار.

توضيح آية «ومن يتبع غير الإسلام ديناً فلن يُقبل منه»

لقد كان السبب من تكرار بعض مطالب الجلسة السابقة هو التعرض لهذا السؤال الذي نتج عن هذا البحث وهو: كيف تحلّون التهاافت بين ما ذكرتم وبين الآية القرآنية الصريحة؟ فإن لازم كلامكم من دخول بعض الأشخاص غير المسلمين إلى الجنة هو قبول بعض الأديان نوعاً ما وفي الجملة، بينما نجد الآية القرآنية تصرح بعدم قبول أي دين غير الإسلام على الإطلاق: «ومن يتبع غير الإسلام ديناً فلن يُقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين»⁽¹⁾.

أما بالنسبة لهذه الآية الكريمة فلو أردنا أن نتعرض لتفسيرها بشكل مفصل لخرج بنا البحث عن موضوعنا الأصلي، لذا نقف على الإجمال دون التفصيل ونقول:

لقد كان الدين الذي أنزله الله للناس في زمن النبي إبراهيم (v) هو الدين الإسلامي، وكان على الناس اتباعه والالتزام به إلى أن تُنزل شريعة جديدة. وعندما أرسل النبي موسى (v) نُسخت شريعة إبراهيم، وكان دينه هو الإسلام أيضاً؛ مع وجود بعض الاختلافات في الأحكام التي كانت في شريعة إبراهيم. وعندما بُعث النبي عيسى (v) نُسخت شريعة موسى وكُلّف الناس باتباع شريعة عيسى التي تختلف مع شريعة موسى ببعض الأحكام، وأما دين عيسى فقد كان الإسلام أيضاً، إلى أن انتهى الأمر بأن بعث الله النبي الأكرم محمداً (p) فنُسخت كل الشرائع السابقة، وكُلّف الناس بالعمل بالشريعة الإسلامية، وأما دين النبي محمد (p) فهو الإسلام أيضاً، وحيث كان لهذه الشريعة أحكام وقوانين وتعاليم خاصة تميزت به عن جميع الشرائع السابقة، صار للإسلام معنى جديداً خاصاً، وهو ما نفهمه اليوم من الإسلام.

وبهذا البيان ظهر أن للإسلام مصاديق مختلفة: شريعة إبراهيم (v) وشريعة موسى (v) وشريعة عيسى (v) وشريعة محمد (p)؛ وعلى هذا الأساس يكون معنى الآية «ومن يتبع غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه» هو: أنه على الشخص الذي يعيش في أيّ زمن مع مصداق من مصاديق الإسلام أن يختار هذا المصداق للإسلام ولن يقبل منه أي دين آخر، ولا شك أن الأشخاص الذين اتبعوا إبراهيم في زمانه، وموسى وعيسى كذلك منعمون ورضي الله عنهم؛ وبتعبير آخر يكون معنى الآية أننا علينا أن نقبل بجميع ما جاء به الأنبياء علاوة على الأحكام الخاصة التي جاء بها نبي الإسلام، من الواضح أن نسخ الأحكام لا يختص بين شريعتين بأن تقوم اللاحقة بنسخ بعض أحكام الشريعة السابقة، بل قد يحصل النسخ في ضمن أحكام شريعة واحدة أيضاً حصل كما في أوائل البعثة النبوية، حيث كان يأمر النبي

المسلمين بالصلاة إلى بيت المقدس فترة استمرت إلى ما بعد الهجرة النبوية وبعد مدة أمر المسلمين بالصلاة إلى مكة المكرمة ونسخ الحكم السابق. وعلى هذا لا نرى أن نسخ بعض الأحكام يفضي إلى تغيير جوهر الدين، فإن جوهر عبارة عن الاعتقاد بالتوحيد والنبوة والمعاد، والاعتقاد بالنبوة هو الإيمان بجميع الأنبياء «آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا نفرق بين أحد من رسله»⁽¹⁾ ولا يجوز تكذيب أي واحد من الأنبياء بل تجب طاعتهم جميعاً، علماً لو أن النبي موسى (ص) أو عيسى (ص) كانوا في هذا الزمان لوجب عليهم الالتزام بشريعة نبي الإسلام محمد (ص).

وظيفتنا في اختيار الدين، وحكم متبعي الأديان الأخرى

بناء على ما مرّ، فإننا مكلفون بالالتزام بأحكام القرآن الكريم وتعاليم النبي الأكرم والأئمة الأطهار (عليهم السلام)، ولن يتقبل منا أي التزام آخر، ولا يعني أن هذا الدين يغيّر بقية الأديان السابقة تغييراً ماهوياً، بل هناك مشابهة في كثير من الأحكام وفي العناوين العامة رغم الاختلاف الموجود وكلها تعتبر من الإسلام، والأشخاص الذين لم يقدرُوا على معرفة الحق وكانوا مستضعفين فسوف يؤجرون يوم القيامة على قدر معرفتهم، وأما الأشخاص الذين عرفوا الحق فعاندوه وخالفوه فسوف يخلدون في العذاب، وهذا معنى الجملة الواردة في دعاء كميل «أقسمت أن تملأها من الكافرين من الجنة والناس أجمعين وأن تخلد فيها المعاندين»، وأما المقصرين الذين لم يكن عندهم أي عناد فإنهم يعذبون على قدر تقصيرهم.

والنتيجة هي أن المخلدون في العذاب هم أصحاب العناد فقط، وأما غيرهم فإما يُعذر على قصوره وإما يُعذب على قدر تقصيره، وما يهمننا من هذا الكلام هو، أننا إذا قلنا: إن بعض الأشخاص ممن لم يتبع الإسلام سوف لن يُعذب يوم القيامة فذلك بسبب العذر والقصور لا بسبب أن دينهم حق ومقبول، والدين الحق والصراط المستقيم واحد لا غير، فعدم ذهاب عدد من غير المسلمين إلى جهنم وعدم عذابهم في النار لا يستلزم تعدد الأديان ولا أن نعتبر أن سبل الحق كثيرة.

إشارة إلى نكتة نفسية

ليس من الضروري أن يتبع الإنسان أمراً معيناً لأجل ما ظهر له من الأدلة والبراهين، بل قد يعجب بهذا الأمر ابتداءً فيتبعه ومن ثم يقوم بإثبات الأدلة على صحته وحسنه، وفي هكذا موارد وإن كانت حسنة أحياناً، يكون الإنسان متبعاً للقلب لا للعقل، وهذا ما نجده في كثير من الناس، حيث تتعلق قلوبهم بشيء ما ثم يسعون لتأييده ودعمه بالبرهان والعقل، وقد حصل ذلك مع كثير ممن آمن بالرسول الأكرم (p)، بمعنى أن كثيراً من المؤمنين لم يُقم في بداية إيمانه البراهين والأدلة العلمية على التوحيد والنبوة وبقية المعتقدات الإسلامية، بل عندما شاهد أفعال النبي وحركاته أحب أن تكون جميع تصرفاته مثل تصرفات الرسول، فأمن به ثم بدأ بإقامة الأدلة على ذلك فيما بعد.

ولهذه المسألة مصاديق في المطالب الباطلة أيضاً، فحيث أن قلب بعض الناس يميل إلى الباطل ويعشقه يقوم بالسعي لإيجاد الأدلة والبراهين لإثباته. وكثير من الناس قد تعودوا على الذنوب والتحلل الخلقي، ويحبون أن يكونوا أحراراً من القيود ويفعلوا ما يحلو لهم، ولا نراهم يقبلون بوجود الحساب والكتاب والقبر والقيامة وأن جميع أعمالهم مسجلة وسوف يحاسبون عليها،

ويسعون لإقامة الأدلة على بطلانها وما ذلك إلا لأنهم لا يحبون هذه الحقائق كلها، ويقول القرآن الكريم «أحسب الإنسان أن نجعل عظامه * بلى قادرين على أن نسوي بنانه * بل يريد الإنسان ليفجر أمامه»⁽¹⁾، فهل يظن من ينكر المعاد أننا لا نقدر أن نحياه ثانية؟ ولو فكر قليلاً لصدق أن القدرة التي أوجدت الإنسان من العدم تستطيع أن تحياه ثانية، بل الأمر أسهل لأنه في المرحلة الأولى لم يكن شيئاً فأوجدته القدرة من لا شيء، أما في هذه المرحلة فهناك على الأقل لحم وعظام بالية يمكن أن تجمع من جديد، والعقل بأدنى تأمل يصل إلى أن القادر على خلق الإنسان من لا شيء قادر على أحيائه بعد موته، ولكن لماذا يُصرّ منكروا المعاد إلى هذا الحد على دعواهم؟ لأنه «بل يريد الإنسان ليفجر أمامه» يريد الإنسان أن يكون حراً في كل شيء ويفعل ما يحلو له، ولا يحب أن يكون هناك أي حساب وأي كتاب، فقلوبهم تميل أولاً للقول بعدم وجود يوم القيامة ثم يسعون ثانياً لإقامة البراهين على ذلك. وأغلب المسائل الاجتماعية من هذا القبيل وبدل أن يقتفي القلب وأثر العقل نجد القلب يسير في المقدمة.

والمثال الحيّ لهذه المسألة في عصرنا اتباع بعض الأشخاص للماركسية: فهؤلاء لم تثبت لهم بالبرهان والعقل أصول الديالكتيك والمادية وأنه لا يوجد شيء غير المادة، وأن الاقتصاد الماركسي وكل المسائل التي تتعلق بالماركسية صحيحة. وأنا أعرف أشخاصاً كانوا مسلمين يصلون ويصومون ولكن يتبعون الماركسية ويظنون أنه يمكن الجمع بينها وبين الإسلام، وإنما تمسكوا بالفكر الماركسي لأنهم عندما كانوا يرون الظلم والتفاوت الطبقي الفاحش في المجتمع، فمجموعة من الناس تحتار كيف تبذر أموالها من شدة الغنى، وأخرى تحتار كيف تجد لقمة العيش من شدة الفقر، وحيث كانوا

يظنون أنه لا يوجد إلا حلان إما اتباع الرأسمالية، وقد عاينوا ما جرّته على مجتمعهم من مأساة وتفاوت في الطبقات، وإما اتباع الماركسية فذهبوا إلى تبني الماركسية، ثم بعد ذلك أخذوا بإقامة الأدلة على هذا الفكر إلى أن وصل بهم الأمر للاعتقاد بأصالة المادة.

وقد جرى نفس الأمر أيضاً مع كثير ممّن يقول بالتعددية الدينية، فقد استبعدوا في بداية الأمر أن يكون جميع أهل الأرض معذبين يوم القيامة ولا ينجو إلا القليل، بل لابد أن يدخل الجميع الجنة، عندها طرحت مسألة «صحة جميع الأديان وحسنها» وبدأ السعي لإقامة الأدلة عليها.

ما هو المبنى الفلسفي و المبنى المعرفي الذي يؤدي إلى التعددية؟

هناك أشخاص شرعوا في البداية ببعض المباني الفكرية والفلسفية الخاصة وعلى أساسها وصلوا إلى التعددية، لا أنه من البداية كانوا يحبونها ويريدونها ثم جاء دور العقل بعد ذلك؛ ونريد أن نعرف ما هو المبنى الفلسفي الذي يُفضي تبنيّه إلى التعددية؟

إذا اعتقد الفرد — في مسألة التعرف على الواقع وكشف الحقيقة — أن عقل الإنسان يستطيع أن يدرك الواقع، عندها لا يمكن له أن يقبل بوجود حقائق متعددة في مسألة واحدة، بل يرى بفطرته أن الحقيقة واحدة وهو يسعى وراءها ويريد كشفها بالدليل والبرهان، وإذا قدمنا له مسألة في الفيزياء أو الرياضيات فهو يعتقد أن لها جواباً صحيحاً واحداً لا غير، ولو حصل على حل لهذه المسألة فإنه يعتقد أن هذا الحل لا يخلو من أحد أمرين إما خطأ وإما صحيح ولا يمكن أن يكون هناك حلول صحيحة متعددة.

أما إذا كان يعتقد الفرد في المسألة المذكورة بأن الإنسان لا يمكن له إدراك الواقع، ومهما استفاد من أدوات كالعقل أو التجربة أو غيرها فإن غاية

ما يصل إليه هو الاقتراب من الحقيقة ولا يتأتى له الوصول إلى نفس الحقيقة والواقع. وهكذا فرد يُفتح له المجال على أنواع متعددة من نظريات الشك والنسبية والتعددية. ونحن نرى اليوم أشخاصا كثيرين في العالم يتبنون هذه النظرية في علم المعرفة وأن الحقيقة فوق العقل والعلم ومعرفة الإنسان، ومهما يسعى الإنسان بما يمتلك من أدوات وطاقت فلن يصل إلى الحقيقة وإنما يصل إلى قشورها ويُكشف له عن بعض أبعادها ووجودها؛ وتشارك كثير من المدارس، أمثال مدرسة كانت والشكاكين الجدد، والمدرسة النسبية ومذهب الشك في هذه المقولة: «لا يمكن لنا أن ندرك الواقع كما هو عليه». وعلى هذا المبنى المعرفي يكون صدق القضايا أو كذبها أمراً نسبياً، بمعنى أن القضية تكشف عن وجه من الواقعية وتشتمل على قسم من الحقيقة، ولا يوجد قضية تكشف عن الحقيقة بتمامها وجميع القضايا العملية على هذا المنوال، وفي الأصل ليست ماهية العلم إلا ذلك، فلا تتصوروا أن العلم يقول «هذه المسألة على هذا النحو ولا يمكن أن تكون غير ذلك»، كلا العلم لا يدعي ذلك أبداً ولا يمكن أن يكون كذلك. وإنما يقع الكلام في النظريات العلمية عن التأييد والإبطال لا عن كشف الواقع وعدمه. وأكثر ما تدعيه النظرية العلمية هو «طالما لم يرد نقض على النظرية فهي ثابتة ومقبولة، ولكن بمجرد ورود النقض عليها فستبطل وتحل مكانها نظرية جديدة»، وهكذا بالنسبة للنظرية الثانية والثالثة وما بعدها، ويستمر الأمر بأن تكمل اللاحقة السابقة ولا يوجد في العلم نظرية ثابتة على إطلاقها أبداً.

ويُحَقَّر الذين يتبنون هذا الأصل في مباحث «علم المعرفة وقيمتها» الأبحاث المنطقية والفلسفية وبحسب الاصطلاح الأبحاث الميتافيزيقية، ويعتبرونها غير علمية وليس لها أي قيمة، وعندما تُطرح هكذا أبحاث يقولون بلهجة مميزة وحالة خاصة (دعونا من الفلسفة)، فهم لا يرون قيمة إلا للعلم، والعلم عندهم لا يعني الكشف عن الواقع بتمامه، وإنما كل نظرية علمية تقوم

بالإشارة إلى وجه من وجوه الواقع لا غير؛ فقد كشف لنا قانون الجاذبة لنبوتن وجهاً من وجوه الواقع، وكشف لنا قانون النسبية لأنشبتن وجهاً آخر، ولكن لم يكشف أي واحد منها الواقع بأسره، وبما أن الأمر كذلك فهذه النظرية صحيحة وتلك أيضاً صحيحة.

وعلى هذا الأساس نصل إلى نوع من التعددية في علم المعرفة، وهي في الواقع ليست إلا النسبية أو التشكيك، ويصر البعض على تسميتها بالنسبية ولا يرضون بإرجاعها إلى الشك أبداً، ولا يرونه لازماً لهذه النظرية. ولكن لا تهمنا التسمية أبداً فليكن اسمها النسبية أو التشكيك أو أي شيء آخر، وإنما المهم هو مضمون هذه النظرية وهو أنه لا يمكن إدراك الواقع بتمامه، والعلم لا يوصل أبداً إلى الاعتقاد اليقيني بمعنى الكشف عن الواقع بأسره.

توضيح التعددية عبر الاستفادة مثال الهرم الزجاجي

لقد ذكرنا أن هذه النظرية يمكن أن تكون مبنية للتعددية الدينية، لأنه بناء على هذا التفسير للعلم ستكون كل نظرية علمية بمثابة سطح وزاوية من الهرم الزجاجي حيث يكشف لنا هذا السطح عن قسم من الواقعية ولا يكشف كل الواقعية، لأنها مقسمة على جميع سطوح وزوايا الهرم المختلفة، وإذا فسرنا التعددية على هذا النحو أمكن لنا القول أن الحقيقة واحدة: وهي الهرم الذي له سطوح مختلفة، ولكنها تظهر لكل شخص على شكل خاص بحسب الزاوية التي ينظر من خلالها إلى الهرم. وتكون كل نظرية علمية بمثابة سطح من الهرم والنتيجة هي عدم إمكان الإحاطة بكل الحقيقة.

فإذا أخذنا بعين الاعتبار هذا التشبيه بالهرم وأردنا أن نستفيد منه في توضيح التعددية وتفسيراتها المختلفة، لقلنا إن هذا التفسير الأول وهو أن الحقيقة واحدة ولكن طرق الوصول إليها مختلفة، تماماً مثل الهرم الزجاجي ليس إلا شيئاً واحداً، ولكن بما أن الناظر إليه ينظر من إحدى الجهات فمن

الممكن أن يرى صورة عن الهرم غير الصورة التي يراها ناظر آخر من جهة ثانية، لأن سطوح هذا الهرم كل منها له لونه الخاص مثلاً ومميزاته الخاصة، فلو تصورنا هرمًا زجاجيًا ولكن إحدى سطوحه بشكل محدّب والسطح الثاني مقعّر والثالث مصقول وأوقفنا ثلاثة أشخاص كل واحد منهم مقابل سطح من السطوح، وجعلناهم ينظرون إلى شيء واحد من خلال هذا الهرم، فسوف يحصل كل شخص على صورة عن ذلك الشيء تختلف عن صورة الآخرين، ويكون عندنا ثلاث صور مختلفة عن الشيء، مع أننا — بصفتنا ناظرين من خارج إلى هذه المسألة — نعلم أنهم قد حصلوا على صور مختلفة بسبب اختلاف زاوية نظرهم ومحلّ وقوفهم، وأما ذلك الشيء فهو واحد لا غير. وهذه هي التعددية بالتفسير القائل أنه هناك حقيقة واحدة ويوجد طرق مختلفة كلها توصل إليها. فمطلوب ومعبود جميع الأديان بل جميع البشر ليس إلا شيئاً واحداً، وكلهم يسعون في طلب هذه الحقيقة الواحدة، ولكن أحدهم قد سلك طريق المسيحية وآخر طريق اليهودية وثالث سلك طريق الإسلام، وبالنهاية جميعهم سوف يلتقون في مقصد وهدف واحد علماً أن كلها سبلاً مستقيمة.

والتفسير الثاني للتعددية بأن نقول: إن الحقيقة ليست واحدة، بل هي بعدد سطوح هذا الهرم، فالحقيقة لكل شخص هي تلك التي ينظر إليها من زاويته، واختلاف ألوان و سطوح الهرم يؤدي إلى أن يرى شخص الحقيقة بلون أحمر ومحدّبة والثاني يراها بلون أخضر ومقعّرة والثالث بلون أصفر ومصقولة، والحقيقة ليست إلا هذه الصور المختلفة بالبداية فتختلف الحقيقة بتتبع اختلاف الصور. ومن الواضح أن هذا التفسير للتعددية يختلف عن التفسير السابق القائل أن الحقيقة واحدة ولكن الطرق المستقيمة إليها مختلفة.

وأما التفسير الثالث للتعددية، فأن ننظر إلى مجموع قضايا الدين أو العلم دفعة واحدة ونحكم عليه، لا أن ننظر إلى كل قضية منه على حدة، فعلى

سبيل المثال إذا أردنا معرفة هل أنّ المذهب الشيعي على حق وصواب أو انه باطل، علينا أن نلاحظ مجموع الاعتقادات الشيعية ونحكم عليها، وعلى أساس هذا التفسير للتعددية لا يمكن لنا الحكم بصحة ولا ببطلان أي واحد من الأديان ولا المذاهب، لأن كل الأديان تشتمل على قضايا حقة وصحيحة كما أنها تشتمل على قضايا باطلة، وبعبارة ثانية إن جميع الأديان صحيحة وفاسدة، فصحيحة باعتبار بعض محتواها وفاسدة باعتبار بعض آخر، وبما أن كل دين أو مذهب مؤلف من مجموعة من الاعتقادات والأفكار والأحكام والقيم الصحيحة والفاسدة، الحق والباطل فلا يمكن لنا الحكم ببطلان أحدها بل كلها متساوية من الناحية القيمة ولا فرق في أن نتمسك بأي واحد منها.

نظرية وحدة الحقيقة في المعرفة الدينية

الاتجاه الثاني الموجود في مقابل التعددية الدينية بتفسيراتها المختلفة، هو الاتجاه القائل أن هناك مجموعة من القضايا الدينية كلها صحيحة، وأي اعتقاد بغير هذه القضايا فهو اعتقاد باطل، فالحقيقة عند هذا الاتجاه واحدة ولا تختلف أبداً بين شخص وآخر أو مجتمع وآخر ولا بين زمان وزمان، وبناء على هذا الاتجاه يمكن أن يكون عندنا مجموعة من الاعتقادات والقيم والأحكام الحق، وأما بقية الاعتقادات والقيم والأحكام فباطلة بشكل كلي، أوهي خليط من الحق والباطل.

وهذه هي النظرية هي الموجودة في أذهاننا نحن الشيعة، ولو سألنا الناس العاديين في المجتمع الشيعي لوجدنا أنهم يحملون هذه النظرية، وأن العقيدة الحق الوحيدة هي عقيدة الشيعة التي استقت معارفها من القرآن الكريم وأهل بيت العصمة والطهارة، وأما بقية الأديان والمذاهب فهي إما باطلة بصورة مطلقة، أو أنها باطلة على قدر ما تخالف الاعتقادات الشيعية، وهذه هي

الصورة الموجودة عن صحة الدين والمذهب وأحقّيته عند أيّ شخص قبل أن يسمع بفكرة التعددية الدينية.

لا علاقة لاختلاف فتاوى المراجع بالتعددية الدينية

السؤال الذي يخطر في ذهنه هو أننا نرى في المذهب الشيعي اختلافا في المسائل الاعتقادية وفي الأحكام والمسائل الفقهية، فكيف يمكن لنا أن ننسب للمذهب الشيعي مجموعة واحدة من الأحكام والعقائد مع وجود تلك الاختلافات؟ فعلى سبيل المثال نرى مراجع التقليد عند الشيعة يختلفون في الفتوى، فيقول مرجع إن التسبيحات الأربع تكفي مرة واحدة في الركعة الثالثة والرابعة من الصلاة بينما يقول المرجع الآخر إنه لا بد من ذكر التسبيحات ثلاث مرات.

وفي مسائل عالم البرزخ هناك اختلاف في الليلة الأولى من دخول القبر، وفي سائر المسائل المتعلقة بهذا العالم، كذلك هناك اختلاف بين علماء الشيعة في تفصيلات المسائل المتعلقة بيوم القيامة. فأى واحد من بين جميع هذه الآراء المختلفة على حق وأيها على باطل؟

ونراهم أيضاً يوجبون تقليد الأعم في الأحكام الشرعية، ولكن هناك اختلاف عند أهل الخبرة في تشخيص الأعم، وكل واحد من الناس يرى مرجعاً معيناً هو الأعم فيقلّده، ولا يدخل الجنة مقلدون مرجعاً معيناً فقط، بل كل من يشخص المرجع الأعم ويعمل على طبق فتواه يُعتبر من أهل السعادة والفوز بالجنة.

ومن هنا تطرح هذه الشبهة وهي أننا إذا لم نقبل أن الأديان عبارة عن سبل مستقيمة توصل إلى الحقيقة الواحدة، فعلى الأقل من قبول ذلك في دائرة المذهب الشيعي والقول بأن هناك سبلا مستقيمة ومجموعات مختلفة من

الأحكام والاعتقادات صحيحة وعلى حق؛ وهذا هو عين التعددية التي كان الهدف الابتعاد عنها.

وفي مقام الجواب نقول: إن هناك خلطاً بين مقام الإثبات ومقام الثبوت، فلا ملازمة بين دخول الجنة وبين الوصول إلى الحكم الواقعي والحقيقي للإسلام. وما ذكر في مجال تقليد الأعلام من العلماء فعلى الشخص أن يقلد من يراه الأعلام وإذا قلده وصادف أن بعض فتاواه لم تصب الحكم الواقعي فسوف يكون هذا الشخص معذوراً أمام الله، ولا يعذب لعدم عمله بالحكم الواقعي للإسلام.

وفي مسألة التسيبحات الأربعة، فالحقيقة واحدة لا أكثر، والحكم الواقعي لا يخلو من أحد أمرين: إما أن يكون الواجب هو ذكر التسيبحات ثلاث مرات، وإما أنه يكفي ذكرها مرة واحدة فقط، وتكون فتوى الفقيه الذي تطابق فتواه الحكم الواقعي لله هي الصحيحة وفتوى الفقيه الآخر خاطئة، ولكن هذا الخطأ يعذر عليه المجتهد فضلاً عن مقلديه، لأنه سعى بكل استطاعته للوصول إلى حكم الله الواقعي، ولكن لم يقدر على الوصول إليه لسبب من الأسباب، وهنا ستكون المسألة شبيهة ببحث المستضعف الفكري التي مرت الإشارة إليه.

عدم الاختلاف في مجال ضروريات وقطعيات الإسلام

يحتوي الإسلام على مجموعة من الحقائق اليقينية الثابتة المطلقة التي لا تقبل التغيير أبداً، وهي ما يُعبر عنها بضروريات الدين، وقد تتسع أحياناً دائرة هذه المجموعة من الحقائق لتشمل قطعيات ومسلمات الإسلام، وهي حقائق لا خلاف فيها بين أحد من المسلمين، فصلاة الصبح مثلاً مؤلفة من ركعتين عند الجميع ولا تحتاج إلى أي بحث وتحقيق، بل هي من ضروريات الإسلام ولذا يقول الفقهاء أنه لا حاجة للتقليد في ضروريات الإسلام، ويعتقد البعض أنه لا مجال للتقليد أيضاً في القطعيات وإنما يصح التقليد في

خصوص الظنيات، وأما بالنسبة لوجوب الصلاة فليس جميع المسلمين يعلمون ذلك فحسب بل الكفار الذين لا يقبلون الإسلام يعلمون أن في الإسلام حكماً باسم وجوب الصلاة على الناس، وهي تلك المؤلفة من ركوع وسجود وبقية الأفعال الأخرى. ومن لا يعلم بالحج الواجب على المسلمين وأنهم في بعض أيام ذي الحجة يذهبون إلى مكة ويقومون ببعض الشعائر والأعمال؟ ولو ادعى شخص بأن الصلاة أو الحج ليسا من الإسلام، فسيواجه بالرفض من أدون الناس معرفة بالإسلام ويقول له بأن ذلك من ضروريات وقطعيات الإسلام، ولا تردد في وجوبهما أبداً، ولا يمكن أن يتغيرا أو يؤثر عليهما الزمان والمكان بل حتى أنه لا مجال للتقليد فيهما لأن كل مسلم يعلم بوجوبهما في الإسلام، ولذا قيل بأن إنكار ضرورية في ضروريات الإسلام يؤدي إلى الارتداد، وتحسن الإشارة إلى رأي الإمام الخميني وهو أن إنكار الضروري الإسلامي يوجب الارتداد إذا رجع ذلك إلى إنكار الرسالة، ولكن بعض الفقهاء لا يرى هذا الشرط لازماً وإنكار الضروري عنده يؤدي إلى الارتداد مطلقاً.

توضيح الاختلاف في مجال ظنيات الإسلام

بعد أن تعرضنا لحكم دائرة الأحكام والعقائد الإسلامية التي يعبر عنها بالضروريات، وبالتعبير الأوسع بالقطعيات التي لا يوجد فيها أي اختلاف وأي تردد، والتي يُعتبر منكر أحدها خارجاً عن الإسلام، نذكر الآن حكم الأمور الظنية في الإسلام.

فالظنيات يمكن وجود الاختلاف فيها بين المجتهدين، والظفر بآراء وفتاوى مختلفة ومتعددة لأصحاب الرأي وأهل الخبرة، وأما غير المجتهدين، فعليهم الرجوع في تحديد وظيفتهم إلى فتوى المجتهد، كما دل على ذلك الدليل العقلي والنقلي، وليست حقيقة التقليد إلا عبارة عن رجوع غير

المتخصص إلى المتخصص، وهذه قاعدة عامة لا حصر لها في دائرة الأحكام والمسائل الدينية فقط، بل تسري إلى كل الأمور التي لا يكون الشخص فيها من أهل الخبرة فيرجع فيها إلى أهل الخبرة وأصحاب الفن؛ والمثال المشهور لذلك هو رجوع المريض إلى الطبيب المتخصص لتعيين حالته الصحية ووصف العلاج الشافي، وفي دائرة الأمور الدينية الظنية، لا يوجد للناس العاديين ولغير المجتهدين إلا هذا الحل وهو الرجوع إلى المتخصصين وهم المراجع العظام، ومن الطبيعي أن تختلف أعمال المقلدين فيما بينهم بتبع اختلاف فتاوى المراجع، تماماً كما تختلف الوصفة الطبية للمريض الواحد من طبيب إلى طبيب آخر، فعلى الأقل، أن واحداً منهما مخطئ في وصفته إن لم نقل بخطئهما معاً، وكذلك بالنسبة لطبيب واحد فإنه لا يمكن القول أن جميع وصفاته الطبية التي أعطاها لمرضاه صحيحة، واختلاف مراجع التقليد في مسألة واحدة يعني وجود رأي واحد صحيح بين هذه الآراء على الأقل إن لم نقل أن كلها أحياناً غير مصيبة للواقع، وكذلك بالنسبة لفتاوى واحد فإنه يحتمل أن يكون من بين مئات الفتاوى التي أصدرها بعض الفتاوى غير مصيبة للواقع. وصحيح أنه مخطئ في بعضها والمقلد المعذور يتبعه على خطئه هذا، ولكن لا يوجد لنا حل آخر بعد غياب الإمام المعصوم، ولا يعقل أن نترك اتباع المراجع لوجود بعض الأخطاء في فتاواهم، كما أنه لا يعقل ترك مراجعة الطبيب والعمل بنصائحه لمجرد احتمال وجود بعض الأخطاء في مجموعة تشخيصاته.

وعلى هذا الأساس، فإذا كان المراد من التعددية في الإسلام والمذهب الشيعي، هو اختلاف المراجع والعلماء في الفتاوى والظنيات الدينية فهذا أمر مسلم ولا غبار عليه، إذ يمكن أن يقع الاختلاف في الأمور الظنية بين المراجع وعلى المقلدين أن يتبع المرجع الذي شخص أنه الأعم، ولا يمكن أن نقول لمجتهد ما إنك قطعاً مخطئ في فتواك هذه، لأن المفروض هو كون

المسألة ظنية لا نعلم واقع الأمر فيها، ولا يعني إذا كانت المسألة ظنية أنه يمكن لأي شخص إبداء نظره فيها، بل هناك شرط أساس وهو أن يكون متخصصا وصاحب نظر في الأمور الدينية، وهل يرضى الناس فضلا عن وزارة الصحة أن يقوم من ليس متخصصا بالطب يفتح عيادة طبية ومداواة الناس؟

وعلى كل حال إذا ادعى شخص أن هذا الأمر دليل على وجود التعددية في الإسلام، فنحن نقبل بذلك ونقول نعم هناك تعددية بالإسلام، ولكن لم يدع أحد أبدا أن التعددية هي بهذا المعنى، لأن حقيقتها كما ذكرناه إما وجود حقائق متعددة أو طرق متعددة للحقيقة، وهذا غير ما نراه في مسألة اختلاف فتوى المجتهدين لأن الحقيقة فيها هي الحكم الواقعي لله وهو أمر واحد وحقيقة واحدة، لا أكثر والمجتهد الذي يصيب هذا الحكم الواقعي تكون فتواه صحيحة والذي لا يصيبه تكون فتواه غير صحيحة قطعاً، غاية الأمر أن يكون هو ومقلديه معذورين أمام الله، وإذا كان الأمر على هذا الحال بين حقيقة معنى التعددية وبين مسألة اختلاف فتوى العلماء فلا يمكن لنا إذا أن نطلق اسم التعددية في الإسلام على هذه المسألة.

نفي التعددية في القضايا الخبرية وقبولها في المسائل القيمية والأخلاقية

المطلب الثاني الذي لا بأس بالتعرض له هو الفرق بين القضايا الخبرية والقضايا الإنشائية، فقد قسموا في علم المعرفة القضايا التي يتعلق بها علم الإنسان إلى مجموعتين:

ألف) القضايا الخبرية: وهي ما يعبر عنها «بالموجودات والمعدومات» بمعنى أنها تقوم بالاختبار عن تحقق ووجود شيء معين، أو عدم تحققه ووجوده.

ب) القضايا الإنشائية: وهي ما يعبر عنها «بما يجب وما لا يجب» أو «بما ينبغي أو لا ينبغي»، وهي قضايا لا تقوم بالإخبار عن تحقق أو عدم تحقق شيء معين.

أما بالنسبة للقضايا الخبرية التي تتصف بالصدق والكذب فمن الممكن أن يقال بعدم وجود بحث فيها.

وأما بالنسبة للقضايا الإنشائية فقد يقال بعدم اتصافها بالصدق والكذب ولا بالصحة والفساد، وهذا ما قد يُطبق على محل بحثنا فيقال: إنه بالنسبة للمسائل الدينية الإعتقادية التي تتصف بالصدق والكذب، يمكن القول بأن هناك رأياً أو عقيدة صحيحة فقط وأما بقية الآراء ففاسدة وباطلة. ولكن هذا الحكم لا يجري على القضايا الدينية، التي تقوم ببيان القيميات وتشتمل على تعابير نحو (يجب) و(لا يجب) و(ينبغي) و(لا ينبغي)، ولا تكون هذه القضايا كاشفة عن واقع عيني واحد ليتمكن القول أن هناك رأياً واحداً هو الصحيح وأما البقية فباطلة وفسدة. وكل قوانين الإسلام وأحكامه وقيمه الأخلاقية أيضاً من هذا القبيل نحو: تجب الصلاة، لا ينبغي الاعتداء على حقوق الآخرين، ينبغي أن تكون صادقاً، ولا ينبغي أن تكون كاذباً وأمثال ذلك من القضايا التي لا يمكن لنا أن نصفها بالصدق أو الكذب، بالصحة أو الفساد، إذ ليس لها أي واقع عيني لكي يتأتى لنا مقايضة محتواها مع الواقع العيني ونرى هل هناك مطابقة فنصفها بالصحة، أو لا يوجد مطابقة فنصفها بالفساد، بل حقيقة هذه القضايا ليست سوى الذوق والجعل والاعتبار، تماماً مثل قول شخص إن اللون الأخضر جميل، وقول آخر إن اللون الأصفر جميل، فليس لمقولتهما حقيقة سوى أن ذوق الأول يعجبه اللون الأخضر، وذوق الثاني يعجبه اللون الأصفر، ولا يمكن أن نقول بأن الأول صادق والثاني كاذب أو العكس، وأن اللون الأخضر مثلاً في الواقع هو الجميل دون الأصفر، وفي هكذا موارد لا معنى أبداً للبحث عن الصدق والكذب ولا عن الصحة والفساد.

وعلى أساس هذا المبنى الموجود في علم المعرفة، يُفتح المجال للنسبية وقبول عدة آراء مختلفة في أمر واحد في مورد القضايا القيمية، فكما نقول بأن اللون الأخضر جميل واللون الأحمر والأصفر و... والأمر راجع لذوق الشخص وإعجابه، كذلك بالنسبة للقضايا الدينية وعلى الأقل في قسم منها — وهو الأحكام والمسائل القيمية — يمكن أن نقول بهذا الرأي أيضاً، وعندما تطرح المسائل القيمية المتضمنة ليجب ولا يجب وينبغي ولا ينبغي، يُفسح المجال للأقوال المختلفة بحسب اختلاف الزمان والمكان والأشخاص والمجتمعات ويمكن قبولها كلها، فيمكن اعتبار أمر ما في القرن الهجري الأول حسناً، ونفس الأمر يكون في القرن الرابع عشر قبيحاً، وكل من الحكمين صحيح في زمانه. والأمور الحسنة عند الانجليز شئ ما وعند اليابانيين شئ آخر، وكل منهما على حق، والتعري أمام الناس أمر مستقبح في كل المجتمعات الحالية، لكن لعله يأتي اليوم الذي تكون فيه هذه المسألة عادية جداً في بعض المجتمعات، بل قد تكون مطلوبة أيضاً، فهذه مسألة تتعلق بالعرف الاجتماعي وعاداته ولا فرق أبداً بين أن يتفقوا على قبح التعري أو على حسنه. والحسن والقبح الموجود في الإسلام أو أي دين آخر من هذا القبيل بلا أدنى فرق، فلا نقول أن أحكام الإسلام وقيمه هي الصحيحة أو أن أحكام المسيحية أو اليهودية، بل المسألة تتعلق بنفس الشخص فالدين الذي ينتخبه ويختاره هو الصحيح.

وخلاصة الكلام هي: أننا إذا لم نقبل التعددية الدينية في مجال الاعتقادات، وذلك القسم من الأمور الدينية المشتملة على «الموجودات والمعدومات» فإننا نقبل التعددية حتماً في مجال الأحكام والمسائل القيمية في الأديان.

وقد اختار البعض — كما ذكرنا — في علم المعرفة، أن جميع المعارف البشرية وفي أي اختصاص كانت تعتبر نسبية، بينما اختار البعض الآخر

نسبيتها في مجال الأخلاقيات والقيميّات، أو أن القضايا القيمية والأخلاقية لا تتصف من الأساس بالصدق والكذب.
والآن، حان الوقت لتقييم النسبية في القيميّات، ومدى اعتبارها.

الرّد على التعددية في الأخلاقيات والقيميّات

لا شك أن هناك أموراً تتغير أحوالها من زمان إلى زمان ومن مجتمع إلى مجتمع آخر، فتكون حسنة في زمان وتصبح سيئة في زمان آخر، أو تكون حسنة في مجتمع وسيئة في مجتمع آخر، أو تكون حسنة في ظروف معينة وتصبح سيئة إذا تغيرت تلك الظروف؛ فمثلاً الصدق والكذب ليسا دائماً الأول منهما حسن والثاني قبيح — وإن اعتقد (كانت) بأن الصدق دائماً حسن والكذب دائماً قبيح بلا أي استثناء — والجميع يعلم أن الصدق في بعض الموارد ليس قبيحاً، بل قد يكون محرماً ويصبح الكذب واجباً، كما لو أدى الصدق إلى قتل الظالم للمؤمن، والكذب إلى حفظه فلكي نحافظ على حياة المؤمن يجب علينا الكذب، وهذا أمر واضح للغاية.

ويوجد أيضاً في التعاليم والأحكام الإسلامية حكم يحرم القيام بأي عمل يؤدي إلى تحقير وإهانة المؤمن، والنتيجة التي نحصل عليها من هذا الحكم، هي أنه علينا أن لا نقوم بأي عمل يؤدي المؤمن في ذلك المجتمع الذي يعيش فيه، ويتصرف على طبق عاداته وتقاليده، وعلينا أن نراعي شعوره على ما هو عليه في آداب ذلك المجتمع وتقاليده طبعاً طالماً لا تتصادم تقاليد المجتمع وعاداته مع الواجبات أو المحرمات الشرعية.

وعلى كل حال، هناك موارد كثيرة من هذا القبيل يبدو من خلالها قبول فكرة التعددية والنسبية في الأصول والقيم الأخلاقية والاجتماعية الإسلامية، فالصدق والكذب كل منهما حسن وقبيح بحسب الشروط والظروف المحيطة. ولا بد من الإنتباه إلى أن نتيجة هذا البيان هو النسبية لا التشكيك، أي أننا لا

نعني بذلك الشك بأن الصدق حسن أو قبيح، بل نحن نقطع أن الصدق في هذه الظروف حسن وفي تلك الظروف أو الشرائط قبيح. والأشخاص الذين يذكرون هذه الموارد يريدون أن يقولوا إن النسبية الأخلاقية والقيمية مقبولة حتى في الفكر الإسلامي، وأما البيان العلمي والفني الذي ذكره بصدد بيان هذه المسألة فيحتاج إلى شرح وتفصيل خاص خارج عن محل بحثنا الفعلي.

وما يمكن أن نقوله هنا هو: أننا إذا لاحظنا في كل قضية جميع الشروط والظروف المحيطة، فلن تكون أي قضية نسبية وكلها ستكون مطلقة. ولتوضيح ذلك نذكر هذا المثال وهو: لو سألنا شخص في الفيزياء عن درجة حرارة الماء عندما يغلي، لقلنا له أن الماء يغلي على مائة درجة، فإذا جاء بماء مالح جدا أو أخذ الماء إلى مكان يكون فيه ضغط الهواء أكثر أو أقل من الحالة العادية، ثم شرع بتسخينه لرأينا أنه يغلي على أكثر أو أقل من مائة درجة بقليل، ولكن لا يدعي أحد بوجود النسبية في هذا المثال، غايته وجود مسامحة في الجواب ولم تُبين القضية بشكل دقيق وكامل، وأما البيان والجواب الدقيق عن سؤال ذلك الشخص فأن نقول: إن الماء بهذه النسبة من الأملاح وبهذه الدرجة من ضغط الهواء يغلي على مائة درجة حرارية، وكل الفيزيائيين والكيميائيين يعلمون أن الماء يغلي على مائة درجة بشروط خاصة، ولكن عندما يكتبون هذه القاعدة يكتبونها مع نوع من المسامحة ومع حذف تلك القيود والشرائط، ويقولون إن الماء يغلي على مائة درجة حرارية. وأمثلة هذه القضايا كثيرة في العلوم، ولكن لا تدل أبدا على النسبية أو على عدم كلية تلك القضايا، وإنما حصل ذلك لنوع من المسامحة وعدم ذكر كل القيود والشروط أثناء بيانها وعرضها.

وإذا رجعنا إلى القضايا الأخلاقية لوجدناها من هذا القبيل، وأنها بُيّنت بنوع من المسامحة وعدم ذكر كل القيود، وأما إذا أردنا بيان القضايا الأخلاقية مع ذكر كل الشروط والقيود والظروف المحيطة، فإنها ستكون كلية

ومطلقة لا تتغير أبداً فهي إما حسنة دائماً وأما سيئة وقبيحة دائماً، وأما مثال الصدق والكذب وأنهما يتغيران فتارة يكون الصدق حسناً وطوراً قبيحاً فليس ذلك إلا لأننا لم نذكر كل القيود والشروط الداخلية في القضية.

أما الوضعيون وأتباع النسبية في المسائل القيمية، فهم يقولون بالنسبية حتى لو ذكرنا جميع القيود والشرائط، ولا يوجد عندهم حسن مطلق أو قبيح مطلق، بل الحسن والقبح يتغيران ويختلفان باختلاف ذوق الأشخاص وباختلاف المجتمعات، وأما دليلهم فهو أن المسائل القيمية أساساً لا تكشف عن الواقع أبداً وهي كمثال حسن اللون الأخضر والأصفر وغيرهما مما لا يحكي إلا عن ذوق الشخص، وليس وراءها أي حقيقة مخفية.

وفي المقام يوجد بحث مبنائي بيننا وبين الآخرين لابد من التعرض له، وهو أنه هل يمكن للقيم بهذا المعنى أن تتعدد؟ وبتعبير آخر: هل يمكن أن نقول بصحة جميع الأحكام القيمية المتخالفة والمتضادة المنصبة على مسألة خاصة ومورد واحد؟ أو أننا إذ قمنا ببيان جميع الشرائط والقيود سيكون الحكم مطلقاً وثابتاً في كل زمان وكل مكان؟

أحكام الإسلام القيمية تابعة للمصالح والمفاسد الواقعية والحقيقية

إن ما نعتقد به في الإسلام — ويمكن إثباته بالبرهان العقلي فضلاً عن النقل — هو أن المسائل القيمية والتي يُعبّر عنها عادة بما ينبغي وما لا ينبغي، تماماً مثل المسائل الخبرية المشتملة على ما هو موجود وما هو معدوم، ليس لها إلا حقيقة واحدة ولا تقبل على هذا الرأي لا التعدد ولا التكثر. وإن كان هناك سلسلة من المسائل المتصفة بالحسن والقبح قد بُنيت على أساس الجعل والاعتبار، ولا تعتمد على جذور حقيقية وواقعية، فإنه ليس كل المسائل من هذا القبيل، والحسن والقبح الأخلاقي والقيمي المعتبر في الإسلام كله تابع للمصالح والمفاسد.

فالكذب مثلاً ممنوع من جهة أنه يؤدي إلى عدم اعتماد الناس على بعضهم وبالتالي إلى اختلال النظام الاجتماعي وعدم إمكان العيش في مجتمع كهذا، فلو تصورنا مجتمعاً ما يعتمد كل أفراده على الكذب، فستحل في هكذا مجتمع جميع الأمور وتضطرب كل الأوضاع والنظم الاجتماعية. ولذا نرى أن أساس الحياة الاجتماعية قد بني على اعتماد الناس على بعضهم البعض، وأما إذا ساد الكذب في المجتمع فلا يمكن للشخص أن يعتمد على أحد أبداً لا على زوجته ولا ابنه ولا صديقه ولا قريبه، وسوف تتبدد أوصال هذا المجتمع. ولدفع هذا الضرر الاجتماعي العظيم قام الإسلام بتحريم الكذب واعتباره ذنباً كبيراً.

وأما الصدق فعلى العكس تماماً حيث أنه يؤدي إلى تعزيز الثقة بالآخرين واعتماد بعضهم على بعض، مما يدفع الناس للاستفادة والتقدم في حياتهم الاجتماعية، ولو أن الطالب في المدرسة أو الجامعة لا يعتمد على ما يقوله الأستاذ أو الكتاب فستكون كل هذه الصفوف والمدارس والكتب لغوا وبلا فائدة، وعليه فالصدق والكذب تابعان للمصالح والمفاسد وكذلك الحسن والقبح، وقد اعتبر الإسلام الصدق بالقياس على ما يترتب عليه من مصالح حسنة، والكذب بالقياس إلى ما يترتب عليه من مفسد قبيحة.

والنكته المهمة التي لا بد من إضافتها هي؛ أن الإسلام لا يحصر المصالح والمفاسد بالأمور الدنيوية والمادية، بل هناك سلسلة في المصالح والمفاسد تتعلق بالأمور المعنوية والحياة الأبدية للإنسان أكد على وجودها الدين الإسلامي.

نتيجة البحث في التعددية

وصلنا في هذا القسم من البحث وإلى أن المعارف الدينية — سواء كانت مجموعة العقائد مجموعة الأحكام والمسائل الأخلاقية والقيمية — تابعة

للأمور الواقعية، والحقيقة في كل هذه المجالات واحدة لا أكثر، والدين الحق واحد لا تعدد فيه أيضاً، وما يظهر من التغيير في مجموعة الأحكام والقيم، وأن الصدق مثلاً حسن تارة وقبيح تارة أخرى، فإنه يعود لنوع من المسامحة في بيان الحكم وعدم عرضه مع تمام شرائطه وقيوده. ولو ذكر الصدق مع جميع قيوده لكان إما حسناً دائماً وإما قبيحاً دائماً دون أي تغيير.

وذكرنا أنه بالإمكان أن يكون منشأ الفكر التعددي من الناحية الفلسفية والمعرفية أحد أمور ثلاثة: الوضعية أو النسبية أو التشكيك، فإذا قلنا كما قال الوضعيون بأن جميع الأمور الميتافيزيقية وغير التجريبية نحو (الله موجود) و(القيامة موجودة) وأمثال ذلك، كلها قضايا لا معنى لها، أو قلنا كما يقول النسبيون بأن المعارف البشرية أو على الأقل خصوص القضايا الأخلاقية والقيمية نسبية، أو قلنا بالتشكيك في جميع المعارف البشرية وأنها كلها ليست قطعية ولا يقينية بل متفاوتة الدرجات في الشك والترديد، فسوف نصل بناء على كل واحد من هذه المباني الثلاثة الفلسفية والمعرفية، إلى التعددية وقبول تعدد الحقائق في المعارف البشرية ومن جملتها المعرفة الدينية.

كما أننا ذكرنا في بداية البحث أنه ليس كل من يتبنى التعددية كان في بداية تفكيره متبنياً للنسبية أو الوضعية أو التشكيك ثم وصل من خلال ذلك إلى التعددية، بل قد يكون أحياناً من المعجبين بالفكر التعددي، ثم يسعى فيما بعد لإثبات هذا الفكر بالأدلة والبراهين، ولكن إذا أردنا أن نتبع التسلسل المنطقي للبحث لابد من قبول أحد هذه المباني في علم المعرفة ومن ثم نخلص إلى القول بالتعددية، والتسلسل المنطقي الدقيق هو الابتداء بالأبحاث المعرفية ثم الأبحاث الفلسفية ثم ننتهي بالأبحاث العلمية النهائية، لأن جميع المسائل العلمية تنبتي بنحو من الأنحاء على أصول فلسفية، وجميع الأبحاث الفلسفية تنبتي بنحو ما على مسائل في علم المعرفة.

فعلى سبيل المثال، لو أراد أحد الأطباء أن يقوم بالبحث في المختبر عن دواء لعلاج مرض معين، فهو وإن لم يذهب لدراسة الفلسفة وإثبات القواعد الفلسفية بالدليل والبرهان، ولكن تحقيقه وبحثه يبتني على أصل فلسفي وهو أصل العلية، وتوضيح ذلك أن هذا الطبيب عندما يصرف ساعات من حياته في المختبر ليكتشف دواءً لعلاج مرض معين، فذلك يعني أنه يعتقد قبل شروعه بالبحث بجملة من الأمور: منها أن هذا المرض الذي أصاب المريض لم يكن من دون أي علة وسبب، ومنها أنه يوجد عامل وسبب آخر يمكن أن يؤثر في دفع هذا المرض ويؤدي إلى شفاء المريض. وعلى هذا الأساس لا يقوم أي محقق بالبحث إن لم يكن معتقداً بأصل العلية، ولكن لا يعني ذلك أنه ذهب وبدأ بدارسة الفلسفة وأقام البراهين والأدلة لإثبات أصل العلية، ومن ثم عاد إلى المختبر وبدأ بالبحث والتحقيق، بل الاعتقاد بأصل العلية مرتكز في الضمائر والنفوس بشكل غير واع أو نصف واع ويكفي ذلك للاعتماد عليه والشروع في البحث والتحقيق.

التعددية الدينية (4)

كنا قد وعدنا الاخوة في الجلسة السابقة بأن نتعرض للعلاقة بين التعددية والليبرالية، ونود الآن أن نفي بهذا الوعد وأن نجيب أيضاً عن سؤال تقدمت الإشارة إليه في إحدى الجلسات الأولى.

العلاقة بين الليبرالية والتعددية

لكي نقوم بتوضيح العلاقة بين الليبرالية والتعددية علينا أن نشخص المعنى المراد من كل منها، أما معنى التعددية فقد مر توضيحه في الجلسات السابقة، وأما معنى الليبرالية فهو لغة (طلب الحرية)، وأما المعنى الاصطلاحي فيمكن القول بأنه عبارة عن أيديولوجية، يستطيع الإنسان على أساسها أن يفعل ما يحلو له في الحياة دون أن يحدّه أي قيد أو شرط خارجي، طالما لا يخلّ بحرية وأمن الآخرين.

وتطرح الليبرالية عادة في ثلاثة مجالات مهمة وهي: الاقتصاد، السياسة، الدين والثقافة.

وتعني الليبرالية الاقتصادية إطلاق العنان للفاعليات الاقتصادية، فيقوم الشخص بإنتاج أي نوع يريده من البضائع وبعرضها بالكيفية التي يريدها، وخلاصة الليبرالية الاقتصادية هي أن يكون الشخص حراً بالإنتاج وتأمين المواد الأولية والعرض والدعاية والبيع ورأس المال وبقية الموارد الاقتصادية، من دون أن يقيد بأي قيد إلا بقيد عدم التعدي على حرية وأمن الآخرين.

وتعني الليبرالية السياسية حرية الناس في انتخاب نوع الحكومة والأفراد الحاكمين والقوانين الحاكمة في المجتمع وبقيّة الأعمال السياسية، وأن يفعلوا ما يحلو لهم ما لم يمسّوا بحرية وأمن الآخرين.

وتستعمل الليبرالية أحياناً في مجال الثقافة أو بخصوص الدين والمذاهب، وتعني الليبرالية الدينية أن يكون الناس أحراراً في اختيار الدين الذي يريدون، وبالأحرى هم مطلق العنان من ناحية قبول أصل الدين والأحكام الدينية أو عدم قبول ذلك من الأساس، ولا ينبغي أن يُفرض على الإنسان أي قيد وأي شرط في ذلك، وقيل أن أول شخص استعمل اصطلاح الليبرالية في الأبحاث الدينية هو (شلاير ماخر) حيث عبّر «المذهب البروتستانتي الليبرالي» ومن ثم بدأ استعمال الليبرالية في الأبحاث الدينية.

وإذا أردنا أن نتعرض لاصطلاح الليبرالية في خصوص الاقتصاد والسياسة فلن يكون هناك علاقة بشكل مستقيم مع التعددية الدينية، ولكن إذا وسّعنا الإصطلاح ليشمل الليبرالية الدينية تظهر العلاقة بين الليبرالية والتعددية على هذا النحو، وهي أن لازم القول «بالليبرالية الدينية» وأن الشخص حرّ في اختيار أو عدم اختيار الدين هو، قبول «التعددية الدينية» وأن هناك أدياناً متعددة وكلها على حق. وعلى هذا تكون النسبة المنطقية بين الليبرالية والتعددية الدينية من بين النسب الأربع الموجودة بين المفاهيم (التساوي، التباين، العموم والنصوص المطلق، العموم والخصوص من وجه) هي نسبة العموم والخصوص المطلق؛ بمعنى أن كل تعددية دينية تكون مصداقاً لليبرالية ولكن ليس كل ليبرالية مصداقاً للتعددية الدينية، لأن الليبرالية السياسية مثلاً مصداق لليبرالية وليست مصداقاً للتعددية الدينية.

وأما إذا قلنا أن التعددية تطرح بمعنى أوسع — كما تقدمت الإشارة إلى ذلك — وتشتمل على التعددية السياسية والاقتصادية والتعددية في علم

المعرفة، عند ذلك سوف تكون النسبة مختلفة عما ذكرنا بين التعددية والليبرالية.

هذا من ناحية النسبة والعلاقة بينهما، وأما من الناحية التاريخية وزمن نشوء كل منهما فالظاهر أن الليبرالية متقدمة على التعددية بل حتى على العلمانية أيضاً.

لمحة ثانية عن العامل الاجتماعي لنشوء التعددية الدينية

أشرنا في إحدى الجلسات السابقة إلى أن أحد العوامل المهمة الباعثة على نشوء التعددية كان عبارة عن عامل اجتماعي، يهدف إلى إنهاء الحروب وإراقة الدماء الناتجة عن الاختلافات والنزاعات الدينية، وقد طرحت هذه الفكرة لأول مرة في الديانة المسيحية لحل النزاعات والحروب الدامية بين الكاثوليك والبروتستانت ذلك المذهب الذي أسسه القسيس «مارتين لوتر» الألماني، وتبعه عليه عدد كبير من المسيحيين، وبعد أن صار له هذا العدد من الأنصار بدأت المعارك الدموية مع الكاثوليك واستمرت فترة طويلة، وما زالت مستمرة في بعض من الدول كإيرلندا وبريطانيا، وهذا كله غير النزاعات الأخرى بين أتباع مذهب الأرثوذكس وبين الكاثوليك.

وللحدّ من هذه النزاعات والحروب المذهبية قام بعض علماء ومثكلمي المسيحيين بطرح فكرة التعددية في الدين المسيحي، وقال إنه يكفي للسعادة والنجاة أن تكون مسيحيين ولا فرق بين الكاثوليك والبروتستانت والأرثوذكس أبداً، ثم بعد ذلك طرحت الفكرة نفسها لإنهاء الحروب التاريخية بين اليهود والمسيحية، وحاولوا جهدهم لرفع كل المسائل المؤدية لهذه الخلافات، ففي إحدى المناسك المسيحية — وبالخصوص عند الكاثوليك — تقام مراسم العشاء الرباني وهو عبارة عن صلاة عندهم يقرؤون فيها بعض الأدعية والأذكار والمطالب الخاصة الأخرى، وقد كان من جملة ما يقرؤونه سابقاً هو لعن

اليهود لأنهم قتلوا السيد المسيح، ولكن عندما استطاع اليهود وبالخصوص الصهيونية أن يفرضوا قدرتهم ويكون لهم النفوذ في الساحة الأوروبية، أُجبروا الفاتيكان على حذف هذا اللعن من صلاة المسيحيين ومراسم العشاء الرباني بشكل قانوني، وفعلاً قام علماء المسيحية بإصدار الحكم بحذف هذا اللعن من الصلاة، وبقي المسيحيون يعتبرون أن اليهود هم قتلوا السيد المسيح، لكن في هذه السنوات الأخيرة قام البابا بإصدار حكمه للمسيحيين بلزوم إخراج هذا الاعتقاد من أذهانهم وأرواحهم، وأنه علينا أن نتصالح مع اليهود، ثم قام مؤخراً بزيارة رسمية إلى فلسطين المحتلة والتقى مع زعماء اليهود.

على كل حال، قام المسيحيون بعد مدة باستعمال هذه السياسة مع جميع المذاهب وفي كل بلدان العالم، وأنه لا عداً لهم مع أي مذهب وأي دين وأنها كلها مقبولة، بل وصل الحال ببعضهم إلى التصريح بأن الإسلام أفضل من المسيحية ولكن مع ذلك يبقى على دين المسيحية لأنها دين جيد ومقبول أيضاً.

وما ذكرناه الآن ليس إلا للتأكيد على الصلح وتجنب الحروب وسفك الدماء الناشئ من الاعتقادات الدينية والخلافات المذهبية، وقد قلنا سابقاً أن الإسلام يقبل بهذا النوع من التعددية وهي التعددية العملية بين الإسلام وبقية الأديان السماوية وأصحاب الكتاب — ومع غير أهل الكتاب أحياناً — واعتبر أن أرواحهم وأعراضهم وأموالهم كلها محفوظة عند المسلمين.

ولكن التعددية الدينية لا يقصد بها التعددية العملية فقط، وأنه لا نزاع ولا خلاف ولا حروب عملاً بين الأديان، وإنما يقصد بها التعددية النظرية أيضاً، وأنه من الناحية النظرية تعتبر جميع الأديان صحيحة، ويصل الشخص إلى السعادة والنجاة فيما لو اعتقد بأي واحد منها والتزم بتعاليمه وكل من اعتقاده هذا وعمله مقبول عند الله. وقد تعرضنا لذلك في الجلسات السابقة وأنه هناك تفسيرات متعددة لهذه الفكرة التي تعتبر جميع الأديان، على ما فيها من

المتناقضات والمتضادات، صحيحة وعلى صواب، وأما الآن فأحب أن انتقل إلى القسم الثاني من البحث وهو الإجابة على سؤال مرّ في إحدى الجلسات الأولى.

تأسيس دين واحد عالمي

السؤال هو: ما المانع أن نتعرف على جميع المشتركات بين الأديان ونوجد بينها نظاماً معيناً ونقدمه كدين واحد عالمي؟ لماذا لا نقول إن حقيقة الدين هي هذه المجموعة من المشتركات الدينية وأما الاختلافات بين الأديان فهي اختلافات فرعية ترجع إلى الذوق لا أكثر، فلا يضر وجودها وعدمه بأصل الدين أبداً؟ لماذا لا نقول بأن الشجرة الأصلية للدين هي هذه المشتركات وأما الاختلافات فهي أوراق الشجرة وغصونها وكل واحد يختار واحد منها بحسب ذوقه ومزاجه. وهذا تفسير رابع للتعددية غير التفسيرات الثلاثة التي تقدمت الإشارة إليها، ونريد أن نتعرض الآن لهذا التفسير الجديد بالبحث والدراسة.

تحقيق هذه النظرية

الحق أن هذه النظرية مشكلة من الناحية الثبوتية ومن الناحية الإثباتية كما يعبر بالإصطلاح الفني، وأن هذه النظرية متناقضة من حيث المحتوى والمضمون ولا يوجد دليل على إثباتها أيضاً. وأما إشكال هذه النظرية من الناحية الثبوتية والمحتوى، هو أن هذه المشتركات المدعاة بين الأديان لا تخلو من أحد أمرين إما أننا لا نعثر على هكذا مشتركات أصلاً بينها أو أننا إذا عثرنا عليها فهي مبهمة جداً وقليلة إلى درجة لا يصح إطلاق الدين عليها.

وتوضيح ذلك: إذا أخذنا بعين الاعتبار من بين الأديان الموجودة خصوص الأديان السماوية الأربعة. (الإسلام والمسيحية واليهودية والزرذشتية)، رغم اعتقادنا بأن هذه الثلاثة الأخيرة قد حرّفت وُبدلت وأن ما هو موجود منها فعلاً غير ما أنزله الله أولاً، فقد يتصور في بداية الأمر أن هناك مشتركات بين هذه الأديان الأربعة يمكن التعرف عليها والتمسك بها، بأن يُتصور أن هذه الأديان كلها مثلاً تشترك في أصل الاعتقاد بوجود الإله، ولكن المسألة ليست كذلك وكما عليه هذا التصور الابتدائي، والمسائل التي يتصور أنها مشتركات بين الأديان يوجد بينها اختلافات أساسية تجعل اعتبارها مشتركات أمراً مستحيلاً.

وفي مثال أصل الاعتقاد بوجود الإله فقد يتصور إبتداءً بأنه أصل مشترك بينهما، ولكن لو دققنا النظر قليلاً ليثبت لنا خلاف ذلك وأنه ليس مشتركاً أصلاً.

فإله المسيحية يمكن له أن يظهر على صورة إنسان ويمشي بين الناس، ثم يصلب على خشبة ويكون فداء لكل الناس الآخرين، وكفارة لذنوبهم وسببا لنجاتهم وفلاحهم في الآخرة، والمسيحية تصف الإله بهذا الشكل وهو أن الإله الأب وضع الإله الابن في رحم السيدة مريم (عليها السلام)، ثم تولّد منها وعاش عدة سنوات بين عبده ومخلوقاته إلى أن صلبوه على الخشبة وشنقوه فعاد ثانية إلى السماء إليها!!

وأما إله اليهود فهو أعجب من ذلك، فإن مكان عيشه الأصلي في السماء وينزل أحياناً إلى الأرض ليتنزه فيها، وأحياناً يخطر في باله أن يصارع، فينزل إلى الأرض ويتصارع مع يعقوب فيطرحه يعقوب على الأرض ويجلس على صدره!!! ويبقى يعقوب على صدره فترة طويلة إلى أن يوشك الصبح أن يطلع والإله يقول: عزيزي يعقوب، اتركني... سيطلع الضوء ويرى الناس أنك غلبتني [فيذهب ماء وجهي]. ويعقوب يجيب: لن أتركك ما

لم تمنحني البركة؛ فلم يجد الإله حيلة إلا أن أعطى يعقوب البركة وعاد إلى السماء!!!

وأما إله الإسلام، إله ليس بجسم، لا يصعد إلى سماء ولا ينزل إلى أرض، لا يؤثر عليه البارحة ولا اليوم لأنه خالق الزمان والمكان فلا يمكن أن يُحدَّ بهما، إله لا يمكن أن يُرى، إله تخضع لقدرته كل المخلوقات، إله لم يلد ولم يولد، ومنزه عما نسبته إليه المسيحيون واليهود من أمور غريبة وسخافات عجيبة.

هذا وصف الإله عند كل من المسيحية واليهود والإسلام، ومن الواضح أنهم لا يشتركون إلا في الاسم واللفظ، وأما من الناحية الوجودية فلا يوجد أي مشابهة أو سنجية بينهما، تماماً مثل [لفظ العين الذي يطلق على الباصرة والذهب والماء الجاري] أو مثل لفظ (شير) في اللغة الفارسية الذي يطلق على الأسد وعلى الحليب، وإذا كان (شير) الصحراء مساوياً (لشير) الفطور الصباحي، أو كانت العين الباصرة مساوية لعين الذهب، كان بالتالي إله الإسلام مساوياً لاله المسيحية أو اليهودية، والحقيقة أنه لا يوجد أي اشتراك أبداً بين إله الإسلام وإله المسيحية، فإن الإسلام عندهم أنه ليس بجسم، وأما عند المسيحية فهو جسم يصعد وينزل ويمشي بين الناس. وما هو الاشتراك بين (ما ليس بجسم) وبين (ما هو جسم)؟!

علماً أن هذا الذي حصلنا عليه فيما لو حصرنا الأديان بهذه السابقة الذكر، وأما إذا لاحظنا جميع الأديان الموجودة في العالم فإن وضع الاشتراك بينها سيزداد سوءاً. فمن الأديان القديمة والتي لها اتباع كثيرون اليوم هو البوذية، وهذه الديانة لا تعتقد بوجود الله وغاية ما تقوله هو أنه على الإنسان أن يتحرر من كل القيود والعلائق المادية والدينيوية لكي يتعالى فيصل إلى الكمال، وهذا يحصل فقط فيما لو ترك جميع الآلام والعلائق عندها يصل إلى السعادة المطلوبة والسرور المطلق.

فهل بين هذه العقيدة القائلة بأن «الله غير موجود» وبين اعتقاد الأديان السماوية بأن «الله موجود»، وجه مشترك يمكن لنا أخذه وعرضه للبشر بعنوان كونه ديناً واحداً عالمياً؟!!

وإذ توسعنا أكثر من ذلك وذهبنا إلى رأي «أوغست كنت» القائل بألوهية الإنسان فإن الوضع يزداد سوءاً بعد سوء، حيث يقول أوغست كنت: صحيح بأن الإنسان بحاجة إلى دين، ولكن لا يحتاج إلى ذلك الدين الذي فيه الله والنبي السماوي والوحي والأمور الميتافيزيقية، بل يحتاج إلى الدين الذي سيكون إلهه الإنسان ونبيه العقل، فالإنسان محور الوجود وقبلة ومعبود كل الأشياء، ولا بد لعالم الوجود بأسره أن يطوِّع نفسه لخدمة رغبات الإنسان وميوله.

ثم نعود لنسأل ثانية: ما هو الوجه المشترك بين دين يرى معبوده الإنسان وبين دين يرى أن معبوده هو ذلك الوجود المطلق اللامحدود... وبين دين يرى معبوده أنه جسم محدود جلس على صدره يعقوب وبين دين يرى معبوده البقر، وبين دين لا يعتقد أساساً بوجود إله يعبد؟ هل يوجد وجه مشترك بين هذه المتناقضات لنقدمه كدين واحد عالمي للناس؟ إن الكلام عن المشتركات بين الأديان على ما هي عليه من التناقض والتضاد أشبه بالخرافة منه بالواقعية وأقرب إلى عالم الخيال منه إلى عالم العقل «أفلا يتدبرون»؟

إن أساس الدين هو الاعتقاد بالله، وها قد واجهنا كل هذه المشاكل والتناقضات في الأساس الأول والخطوة الأولى فكيف نسعى للبحث عن المشتركات الذاتية بين الأديان — واعتبار الاختلافات أمورا عرضية — لنعلنها ديناً واحداً عالمياً؟! وبسبب هذا الإشكال الذي لا يمكن حله قام أحد الكتاب الداخليين، الذي يميل إلى هذه النظرية، بالإدعاء في إحدى مقالاته تحت عنوان «ذاتيات وعرضيات الدين» بأن الاعتقاد بالله ليس من ذاتيات

الدين وجوهره، بل هو من العرضيات ومن الممكن أن يكون للشخص دين وفي نفس الوقت لا يعتقد بوجود إله!! وأنا أقول لهذا الشخص بأنه إذا لم يكن هناك إله فمن الطبيعي جداً أن لا يكون هناك نبي يرسله إلى الناس!! والنتيجة الحاصلة من ذلك هو إمكان وجود شخص متدين وفي نفس الوقت لا يعتقد بوجود الله ولا بوجود النبي، وأما العبادات فالأمر فيها واضح للغاية إذ لا يوجد بين الأديان عبادات مشتركة أبداً، وصحيح أنه في الأديان السماوية توجد عبادة باسم الصلاة إلا أنها ليست مشتركة بنفس الماهية والحقيقة بين الجميع، والاشتراك بينها ليس إلا اشتراكاً لفظياً وباسم الصلاة فقط، وأما حقيقة الصلاة فتختلف بشكل كلي فيما بينها. وعلى هذا لم يبق عندنا إله مشترك ولا نبي مشترك ولا عبادات مشتركة، فأين تلك العناصر المشتركة بين جميع الأديان لنتمسك بها ونؤمن بأنها دين واحد عالمي يوصلنا إلى السعادة والفلاح؟!

الأصول الأخلاقية المشتركة والدين الواحد العالمي

نقدم هذه النظرية بثوب آخر لكي لا تبدو ساذجة بسيطة بطرحها الأول، وأن الجواب والرد عليها سهل للغاية.

ويقول أصحاب هذه النظرية: سلمنا بأنه لا يوجد وجه مشترك في مسألة الله والنبوة والإمامة والعبادات، ولكن يمكن لنا إيجاد دين واحد عالمي على أساس المشتركات الأخلاقية بين الأديان. وبعبارة أخرى، من الممكن أن يدعى أن المقصود من الدين الواحد العالمي عبارة عن مجموعة من الأصول الأخلاقية التي تتفق عليها جميع الأديان وتقرّ بها كل الشعوب، ومن أمثلة هذه الأصول: حسن العدل وقبح الظلم، وحسن الصدق وقبح الكذب، وحسن

الأمانة وقبح الخيانة، وهكذا نسعى خلف هذه الأصول المشتركة ونقدمها ديناً واحداً للعالم، ولا مشكلة في ذلك.

وفي مقام الجواب على هذه النظرية التي طرحت بثوبها الجديد نذكر إشكاليين :

الإشكال الأول: هذا العرض الجديد للنظرية يجعل الدين مرادفاً للأخلاق ، وأن الدين عبارة عن مجموعة من الأصول الأخلاقية ، وهذا خلاف المتعارف والاصطلاح الرائج عند الناس و العقلاء ، ولو راجعنا القواميس وكتب اللغة لوجدنا أن الدين غير الأخلاق ، والأخلاق غير الدين ، وأنهما كلمتان منفصلتان تماماً عن بعضهما ولا يوجد قاموس ولا لغة تعتبر أن الدين والأخلاق موضوعان لمعنى واحد. والذي يؤيد ذلك أننا نجد كثيراً من الأشخاص الذين لا يعتقدون بدين ولا بمذهب، يعتقدون في نفس الوقت ببعض الأصول الأخلاقية كحسن العدل والصدق والأمانة، قبح الظلم والكذب والخيانة ويلتزمون بها عملياً . وخلاصة الإشكال الأول هي انه لا يوجد أي ملازمة بين قبول الأصول الأخلاقية وبين قبول الدين، ومن الممكن أن نجد من لا يعتقد بأي دين يلتزم بالأصول الأخلاقية.

الإشكال الثاني: لو سلمنا أن الإعتقاد بالله والنبوة والمعاد والمسائل العبادية وغيرها ليس له أي مدخلية في حقيقة وماهية الدين، وأن الدين ليس إلا مجموعة من الأصول الأخلاقية، يأتي دور هذا السؤال وهو: هل الدين عبارة عن الإعتقاد بهذه الأصول الأخلاقية فقط أو أنه لابد علاوة على الاعتقاد من الإلتزام والعمل بهذه الأصول؟ وهل يكفي لأن يكون الشخص متديناً بهذا الدين الواحد العالمي أن يدافع عن هذه الأصول بالكتب والمقالات والخطب ولو لم يتقيد ويلتزم بها عملياً؟ أو أنه لابد للمتدينين بهذا الدين العالمي أن يراعوا هذه الأصول الأخلاقية في مقام العمل علاوة على اعتقادهم وكلامهم؟

فإذا كان الجواب أنه يكفي الاعتقاد بهذا الدين ونغض النظر عن التزام الشخص عملياً بهذه الأصول، قلنا إن هكذا دين ليس له أي تأثير على الحياة البشرية والاجتماعية، وسيان وجوده أو عدمه، وإذا كان الكلام والاعتقاد لوحده كاف فيمكن لأي ظالم جان أن يسطر أروع المقالات ويلقي أجمل الخطب دفاعاً عن العدالة والصدق والأمانة؛ ولا أظن أحداً يقبل بهذا الجواب، وأن هذه هي حقيقة التدين. ومن الواضح أن الاعتقاد بدون عمل لا يشكل ديناً ولا تديناً بل لابد أن يترافق الاعتقاد مع الإلتزام لكي نصف الشخص بالمتدين.

وعلى هذا الجواب يبرز سؤال مهم جداً وهو: ما هو الدافع للشخص على أن لا يقول إلا الصدق، وما هو الضامن على أن لا يخون ولا يطبق إلا العدالة مع الأخذ بعين الاعتبار أنه لا يعتقد برب ولا نبي ولا كتاب ولا حساب؟

إن أحد الأبحاث الخطيرة الذي يطرح في القرون الأخيرة وقام باتباعه البعض، هو هذه المسألة وهي فصل الدين عن الأخلاق، فيقال على أساس هذه النظرية أن الذي له تأثير في حياتنا البشرية هو الأخلاق والقيم الأخلاقية وأما الدين فليس له أي تأثير، ولذا نحن نقبل الأخلاق والأصول الأخلاقية لما لها من تأثير، ونرفض الدين إذ لا شغل لنا معه، وهذا نوع من التفكير موجود عند بعض الناس، فيقولون مثلاً: إنه على الشخص أن يسعى لكي يكون (إنساناً)، وأما ما هو دينه أو هل هو يعتقد بدين أولاً، فهذا لا أهمية له؛ واليكم هذه المحاوراة التي سمعتها بين رجلين في طهران:

قال الأول: فلان إنسان جيد وهو يقيم الصلاة.

فقال له رفيقه: أنا اعتقد أن على الإنسان أن يكون جيداً ولا يهم هل يؤدي أو لا يؤدي الصلاة.

فهذا النوع من التفكير مأخوذ من هذه المسألة وهي فصل الدين عن الأخلاق، وأن الأخلاق مطلوبة لا الدين، والتي يكون على طبقها الإنسان الجيد هو الذي يراعي القيم الأخلاقية فيكون مؤدباً مثلاً موقراً متيناً صادقاً... ولا يهم أبداً أنه متدين أو ليس بمتدين.

والحقيقة أن هذه النظرية لا توصلنا إلى شيء، ويرد عليها إشكالات كثيرة ذكرت بشكل مفصل في أبحاث فلسفة الأخلاق نذكر واحداً منها وهو:

إن إحدى المدارس في فلسفة الأخلاق ترى أن (حسن الشيء في لذته) بمعنى أن الشيء الذي يلتذّ به الإنسان يكون حسناً ومقبولاً، وكل شيء كانت لذته أكثر كان حسنه أكبر. فلو فرضنا أن شخصاً يعتقد بهذه النظرية في فلسفة الأخلاق وكان هذا الشخص يلتذّ بالكذب ويتأذى من الصدق، فعند ذلك نسأل: ما هو الدليل على أن هذا الشخص لا يكذب وما هو الضامن لنا أنه لن يكذب في المستقبل؟ بل من الواضح جداً أن هذا الشخص سيكذب في أقواله بناء على ما يعتقد من مبنى (الحسن في اللذة) والحال أنه يلتذّ بالكذب، وإذا كان الصدق يوقعه في مشاكل كثيرة وسيتضرر منه، عندها سيكون قول الصدق لهذا الشخص أمراً سيئاً، وكذلك الأمر بالنسبة لبقية الأصول التي جميعها يعطيها القيمة الأخلاقية، فعلى هذا المبنى لا يوجد أي ملزم لرعاية الأصول الأخلاقية، بل كثير منها سيُضرب بعرض الحائط لأنه لا يؤدي إلى اللذة، ويكون غير هذه الأصول حسناً لأنه لذّي، فإذا كانت السرقة والخيانة والرشوة والجناية تبعث على اللذة والسرور فهي إذاً أمور حسنة، وهذه نتيجة طبيعية لمبنى طلب اللذة.

إذا رجعنا إلى الإشكال على النظرية القائلة «إن الدين الواحد العالمي هو عبارة عن مجموعة من الأصول الأخلاقية المعتبرة عند الجميع» — ومع غض النظر عن أن هذه الأصول العامة المشتركة هل هي واقعا موجودة أو لا— لوجدنا أن الإشكال الأساسي هو: كيف نلزم الناس برعاية هذه الأصول؟

وإذا لم يكن هناك رب ولا نبي ولا كتاب ولا حساب، فلماذا نقيد الناس بهذه الأصول الأخلاقية ونفرض عليها رعايتها؟ الحقيقة هي أنه لا يمكن رعاية هذه الأصول ولا يوجد باعث على الالتزام بها أبداً فيما لو غرضنا النظر عن الله وعن المعاد. نعم، من الممكن أن تراعى هذه الأصول عندما تصبح عادة عندهم وذلك بتربية الناس منذ طفولتهم والاهتمام بهم إلى درجة كبيرة من التلقين والتشويق وعبر المنبه الشرطي وتعليمهم الآداب والرسوم الاجتماعية، ولكن من الواضح أننا لا يمكن الدفاع عن ذلك بعنوان أنها نظرية منطقية يمكن إقامة الدليل عليها؛ بمعنى أننا نسلم أنكم تستطيعون أن تربوا الطفل وتؤدبوه بهذه الآداب ويتخلق بهذه الأخلاق، ولكن كيف تثبتوا لنا أنكم لا تلقنون إلا الأعمال الصحيحة وكيف تثبتون أن عملكم هو الصحيح؟ فإنه بالإمكان الاستفادة من نفس هذه الأساليب لتعليم الطفل الكذب مثلاً إلى أن يصبح عادة عنده، فهل عندما نقرر أن نحول الكذب عند الطفل إلى عادة دليل على أن الكذب حسن؟

وقد التفت (كانت) إلى هذا الإشكال وفهم جيداً أن الإنسان إذا لم يكن معتقداً بوجود الجزاء والعقاب فبالتالي لا يوجد ضمانته على أن هذا الشخص سوف يلتزم بالأصول الأخلاقية، ولذا — رغم أنه كان يعتقد أن القيمة الأخلاقية للعمل هي أن تقوم به إطاعة لحكم العقل والوجدان وأما إذا قمت به رجاء للثواب أو خوفاً من العقاب فسوف يفقد العمل قيمته الأخلاقية — كان يقول إننا إذا أردنا للأخلاق أن تطبق خارجاً لابد أن نوجد ضامناً على تنفيذها وإجرائها وهذا الضامن عبارة عن قبول عدد من الأصول — تلك الأصول التي نقبلها تقريباً نحن المسلمون — وهي وجود الله وخلود الروح الإنسانية، ويقول (كانت) نحن نثبت وجود الله وخلود الروح من خلال ذلك، فإذا لم نعتقد بالحساب والكتاب وأن هناك رباً يُعاقب ويجازي على الأعمال، فلن يكون عندنا أي دافع على فعل الأعمال الحسنة ولا رادع عن فعل

الأعمال القبيحة، وكذلك إذا اعتقدنا بوجود الله ولكن لم نعتقد أن روح الإنسان خالدة، وأن الإنسان ينتهي ويُحمى له كل أثر بعد موته ولا يوجد جزاء وعقاب إلا في هذه الدنيا، فإنه لن يكون عندنا دافع قوي لرعاية الأصول والقيم الأخلاقية. وعلى هذا الأساس يرى (كانت) أن الله لا يمكن إثباته بالبرهان النظري، ولكن مع ذلك يمكن إثباته عبر العقل العملي وأنه لا بد أن يكون موجودا ليكون ضامنا لتنفيذ وإجراء الأخلاق على الأرض.

خلاصة الرد على نظرية (الدين الواحد العالمي)

الخلاصة: أن البعض يدعي أننا نعتبر الاختلافات بين الأديان أمورا فرعية وذوقية ونقوم بالتمسك بالمشاركات بينها لنقدمها للناس دينا واحدا عالميا.

ونحن في مقام الجواب نقول:

أولا: إن أهم الأصول عند جميع الأديان هي الله والنبوة والمناسك العبادية، وقد تبين معنا أنه لا يوجد أي وجه مشترك بين جميع الأديان الموجودة.

ثانيا: لو غضنا النظر عن مسألة الله والنبوة والمعاد، وقبلنا أن هذا الدين الواحد العالمي يتألف من مجموعة أصول أخلاقية مشتركة ومقبولة عند جميع الأديان؛ فنسأل:

1 — هل يكفي مجرد الاعتقاد بهذه الأصول، أو أنه لا بد من الالتزام والعمل؟ ومن الواضح أن مجرد الاعتقاد لا يؤدي إلى أي أثر عملي ولن تحل المشكلة، وأما إذا قلنا أن العمل شرط في التدين وله المدخلة الكبرى، عندها يأتي دور هذا السؤال:

2 — ما هو الضامن لرعاية وإجراء هذه الأصول؟ خصوصاً مع وجود مدارس في فلسفة الأخلاق كالتّي تعتبر أنّ الحسن الأخلاقي هو ذلك الشيء الذي يؤدي إلى سعادة ولذة الإنسان، وهي مدرسة (طلب اللذة)، فمن كان يعتقد بهذه المدرسة كيف نحته على قول الصدق والحال أنه يؤدي إلى تضرره وألمه؟ وكيف نبعده عن الكذب والخيانة والحال أنهما سببان في فرحه ولذته؟

ولا نخفل عن النكتة التي تزيد المشكلة أكثر تعقيداً وهي: علاوة على عدم وجود مشتركات بين الأديان فإن جميع أو على الأقل كثير من الأديان يرفض ويواجه الاعتقادات المخالفة لإعتقاداته، فالإسلام مثلاً في مسألة الاعتقاد بالله يؤكد — رغم أنه يلزم الاعتقاد بالتوحيد — على نفي الشرك مطلقاً، بل هو يبتدئ بنفي الشرك ثم ينتقل إلى التوحيد، والمسلم يقول أولاً (لا إله) ثم يقول (إلا الله)، ومعنى هذا الكلام أن المسلمين يرفضون أولاً تثليث المسيحية ثم يقرون بتوحيد الإسلام، لذا نرى أن هذه المسألة أيضاً تزيد المشكلة تعقيداً على أصحاب هذه النظرية.

والنتيجة النهائية التي وصلنا إليها هي: أن هذه النظرية تواجه المشاكل ثبوتاً وإثباتاً فهي تتضارب في محتواها ومضمونها، ولا دليل على إثباتها ولا برهان، فلذلك نرفضها رفضاً قاطعاً.

دراسات وإشكاليات — محاضرات الأستاذ محمد تقي المصباح اليزدي 115

حدود الجاذبة والدافعة

(المداراة والخشونة) في الإسلام (1)

لقد اقترح البعض أن نتعرض لبحث الجاذبة والدافعة من وجهة نظر الإسلام، ومن الطبيعي في البحث العلمي أن نقوم في بداية الأمر بتوضيح موضوع البحث ثم فيما بعد نتعرض للأبحاث التي تدور حول الموضوع، ولذا نبتدئ في هذا البحث ببيان المقصود من الجاذبة والدافعة في الإسلام لننتقل ثانية إلى بيان حدودهما.

مفهوم «الجاذبة والدافعة» و«الإسلام»

الجميع يسمع بمفهوم «الجاذبة والدافعة» والذي يتبادر إلى الذهن عند سماع هذا الاصطلاح، وخصوصاً ما يتبادر إلى أذهان أساتذة الهندسة، هو المعنى المراد من الجذب والدفع في الطبيعيات والفيزياء، وهو القانون العام للجاذبية (قانون نيوتن) في الفيزياء، وأما مثال ذلك في الطبيعيات فهو القوة الفارّة عن المركز، أو تلك الدافعة الموجودة بين قطبي المغناطيس فيما لو وضعنا القطب الزائد قرب قطب زائد آخر.

ولكن عندما يدخل هذا المفهوم في أبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية سيحصل له تغييرات، ولم يعد المقصود منه الجذب والدفع الفيزيائي والمادي، بل يكون المقصود هو الجذب والدفع النفسي والمعنوي، ومعنى ذلك أنه عندما يشعر الشخص بوجود عامل يشده إليه، وسيميل صوبه ولو أمكن له لاتحد معه، أو على العكس فإنه يوجد بعض الأشياء لا يحب الشخص أن

يقترّب منها وهو يحب الابتعاد عنها قدر الإمكان لما فيها من المنفريّة؛ وقد يكون عامل الجذب والدفع النفسي والروحي هذا أمراً مادياً أو شخصاً معيناً أو فكرة أو عقيدة. فنرى أحياناً منظراً طبيعياً جميلاً جداً يجذبنا نحوه بصورة لا شعورية، وإن لم نقترّب منه بأجسادنا المادية إلا أنه يسلب منا جميع حواسنا وانتباهنا فنتيه في النظر إليه، وقد نسمع أحياناً صوتاً مزعجاً أو نرى منظراً مرعباً لا نصدق كيف نبتعد عنه بأسرع وقت ممكن.

وجود جاذبية في شخصية معينة هي أن هذه الشخصية — غير ما تمتلكه من خصائص جسمية وظاهرية — تتصف ببعض الملكات الأخلاقية والروحية تجذب الآخرين إليها وتجعلهم يتعلقون بها، والجميع ينشرح صدره من أولئك الأشخاص المؤدبين الطاهرين الذين لا يعاشرون الناس إلا بالمحبة والحنان ولا يقابلونهم إلا بالبشاشة والابتناسمة، والجميع يحب أن يعاشرهم ويقترّب منهم؛ والدافعة في الشخصية على عكس ذلك تماماً بأن تكون هذه الشخصية تتصف ببعض الرذائل تؤدي لتنفّر الناس منها والابتعاد عنها قدر الإمكان.

ولابد من ملاحظة هذه النقطة وهي أننا عندما نبحث عن الجاذبة والدافعة في الشخصيات والأفراد علينا أن نعلم أن المسألة تابعة للثقافة والقيم، بمعنى أنه من الممكن أن نجد بعض الخصائص مرغوب فيها في مجتمع وثقافة معينة ويكون لها قيمة إيجابية، ولكنها نفسها في مجتمع آخر وثقافة أخرى لا يكون مرغوباً فيها، إن لم تكن مرغوباً عنها وتحمل قيمة سلبية، ومن الواضح أن الشخصية، التي تتصف بهذه الخصائص ستكون محبوبة في المجتمع الأول ولها جاذبية أيضاً، وبينما نفسها في المجتمع الثاني ستكون شخصية عادية إن لم تكن منبوذة أيضاً. وعليه فجاذبية الشخصية أو دافعيّتها أمر يتعلق بالنظام القيمي والثقافة الحاكمة في المجتمع وهي تختلف من

مجتمع إلى آخر، وهذه مسألة تحتاج إلى بحث مستقل لسنا بصدد التعرض إليه.

إلى الآن يمكن القول بأننا بيّنا مفهوم الجاذبة والدافعة ولكن يبقى علينا أن نبين المراد من (الإسلام) في عنوان البحث.

والإسلام بنظرنا عبارة عن مجموعة من التصديقات والقيم والأحكام فيشمل، المسائل الاعتقادية والمسائل القيمية والقوانين الفردية والإجماعية، وعندما نقول إن الإسلام هكذا فنحن نقصد من الإسلام مجموع هذه التصديقات والقيم والأحكام. وفي هذا البحث عندما نقول الجاذبة والدافعة في الإسلام فنقصد الجاذبة والدافعة الموجودة في الأصول والمباني الاعتقادية، والأصول والمباني القيمية، والقوانين والمقررات الإسلامية. فنعني بجاذبية الإسلام في قسم العقائد أن العقائد الإسلامية؛ موافقة للفطرة الإنسانية الباحثة عن الحقيقة، بمعنى أن العقائد الإسلامية بما أنها مبتنية على أساس الحقائق الوجودية، والإنسان بفطرته طالب للحقيقة وباحث عنها، ستكون هذه العقائد موافقة للفطرة وجاذبة لها، ولكن لا نريد التعرض للجاذبة والدافعة في مجال العقائد الإسلامية، وإنما المهم هنا أن نتعرض للجاذبية والدافعة المتعلقة بالقيم والأحكام الإسلامية، وبالأخص تلك المتعلقة بالقوانين والأحكام التكليفية، والسؤال الذي نود التعرض إليه هو: هل تكون مجموعة القيم والأحكام الإسلامية جاذبة للإنسان أو دافعة له؟

هل يمكن تصور الدافعة في الإسلام؟

ومن الممكن أن يخطر في ذهن هذا السؤال، وهو أنه إذا كانت مجموعة المعارف الإسلامية منظمة على أساس الفطرة الإنسانية وهذا بمعنى أنها جاذبة للإنسان، فكيف يتصور وجود دافعة للإنسان في هذه المعارف؟

والجواب على هذا السؤال هو: أن الإنسان كما أنه طالب للحقيقة ومريد للكمال ومحب للجمال بفطرته، كذلك هناك مجموعة من الأمور الغريزية والفطرية الأخرى موجودة فيه، وفي كثير من الأحيان يحصل التعارض والتزاحم بين هذه الأمور الفطرية والغريزية، ولكي يتضح البحث أكثر ولا يحصل فيه بعض الالتباسات بسبب الاصطلاحات سنطلق اسم الغريزة على الرغبات الحيوانية والمادية للإنسان وأما سائر الرغبات فنطلق عليها اسم الفطرة، وبعد ذلك نقول إنه كثيراً ما يحصل التنافي وعدم الانسجام بين الغريزة والفطرة، حيث أن الغريزة لا يهتمها إلا إشباع رغباتها فقط ولا تعرف معنى العدالة والرحمة والإنصاف، والبطن الخاوية لا تعرف إلا الطعام والخبز ولا تفرق بين حلاله وحرامه وبين أنه ملك أو غصب أو غير ذلك، وكل همها الشبع فحسب. وطبيعة الإنسان الطالبة للرفاهية، تسعى خلف المال وتأمين المخرج لتحصيل تلك الرفاهية المطلوبة، ولكن لا يهتمها من أين تحصل على المال، من الحلال أو من الحرام، من طريق العدل والأنصاف أو من طريق الظلم والإعتداء؛ وأما فطرة الإنسان فهي تطلب الإنصاف وتوافق العدالة والأمانة ولا ترضى بالظلم والخيانة، ولو غضضنا النظر عن فطرة طلب العدالة وترك الظلم، فإننا نلاحظ أحياناً أن إرضاء الغرائز المادية والحاجات الجسمية وإشباعها والوصول إلى اللذائذ الحيوانية لا يحصل إلا عن طريق الظلم والخيانة، وعلى هذا فإذا كان الإنسان فعلاً طالباً لكماله الحقيقي والإنساني فسيضطر إلى ترك اللذائذ من أكل وشرب ولباس ونظر وسماع وغيره، وبالتالي سيكون مقيداً ببعض القيود، والإسلام الذي يريد أن يوصل الإنسان إلى كماله الحقيقي يحكم في هكذا موارد بتقديم جانب الفطرة وتحديد الغرائز وتقييد اللذائذ المادية والحيوانية، وستكون الأحكام الإسلامية في هذه المجالات غير جاذبة للأشخاص الذين لم يمسكوا لجام غرائزهم وغلبت غرائزهم الحيوانية على فطرتهم الإنسانية، بل قد تكون

هذه الأحكام دافعة لهم، والإسلام يحتوي على سلسلة من القوانين والأحكام موافقة للغريزة وللفطرة أيضاً نحو «كلوا واشربوا»⁽¹⁾ أو نحو «كلوا من طيبات ما رزقناكم»⁽²⁾ وهكذا أحكام لا تواجه مشكلة مع أحد، وأما السلسلة الثانية من الأحكام الإسلامية المفعولة للحدّ من الغرائز الحيوانية عندما تتعارض أو تتزاحم مع الفطرة الإنسانية نحو: لا تشربوا الخمر، ولا تأكلوا لحم الخنزير و... فإن هذه الأحكام لا تجذب جميع أفراد الإنسان بل هناك من لا تعجبه هذه الأحكام فتكون دافعة له.

مثال تاريخي عن دافعية أحكام الإسلام

لا بأس من ذكر المثال التاريخي عن دافعية أحكام الإسلام لبعض الأفراد وهو: قصة نصارى نجران عندما تغلب عليهم الرسول الأكرم (p) في المناظرة والبحث العلمي في عقائدهم وفي باب التوحيد بالذات، ولكن نلاحظ أن نصارى نجران لم يقبلوا بالإسلام فدعاهم الرسول للمباهلة، وعندما قبلوا الدعوة وجاء الرسول اليوم الثاني مع أحب الخلق إليه وأعزهم لديه مع أبنته فاطمة وزوجها علي وابنيهما الحسن والحسين (عليهم جميعاً سلام الله) مستعدين للمباهلة، ولكن عندما وقعت أبصار علماء النصارى على أنوار هذه الوجوه الطيبة قالوا: إن من يباهل هؤلاء الخمسة فلن يكون نصيبه إلا اللعن والعذاب في الدنيا والخزي والويل في الآخرة، ولذا لم يباهلوا الرسول ومع ذلك لم يقبلوا بالإسلام أيضاً وأصرروا على مسيحياتهم بعد قبولهم لدفع الجزية. وعندما سأل أصحاب الرسول عن السبب في عدم دخولهم الإسلام، أجاب (p) بأنهم

1 — سورة الأعراف: 31.

2 — سورة الأعراف: 160.

تعودوا على شرب الخمر واكل لحم الخنزير وهذا ما حرمه الإسلام على الجميع.

فهذا مثال تاريخي عن جماعة ثبت لهم بالدليل أن الإسلام هو الدين الحق، ولكن بعض الأحكام الإسلامية كانت دافعة لهم عن دخولهم في هذا الدين القويم. وهذا يعني حصول تعارض وتناف عندهم بين فطرتهم الإنسانية وغرائزهم الحيوانية، وقاموا بترجيح وتقديم الغرائز الحيوانية، وهذا الأمر ليس خاصا بنصارى نجران بل هو شامل لكل من لم يرب نفسه تربية إلهية ومازال تحت سيطرة الغرائز والشهوات الحيوانية.

والإسلام يصدر مجموعة من الأحكام والقوانين التي تحدّد وتقيّد بالحملّة الغرائز والعلائق المادية، وبالتالي ستكون هذه الأحكام دافعة لتلك الطائفة من الناس، والأمر ليس بسيط ولا يتلاءم مع الغرائز والميول الحيوانية أبدا عندما يصدر الإسلام حكمه بالصوم من الفجر إلى الغروب، وعدم جواز الشرب والأكل وغيره من المفطرات ويصادف ذلك في أيام الصيف الحار، وبالخصوص لمن كان عمله شاقاً ومتعباً، طبعاً هناك بعض الأشخاص يعملون تحت حرارة الشمس وقرب النار وغيره من الأعمال الصعبة ومع ذلك كله يمثلون حكم الله ويصومون قربة وحبا لله وأوامره.

وأما قانون الخمس في الإسلام، فمن الممكن لي ولأمثالي الذين لا يتقاضون الأموال الكثيرة أن ندفع الخمس المتعلق بها، ولكن ذلك الشخص الذي يمتلك الأموال الطائلة والحسابات الضخمة فسوف يواجه مشكلة عند دفع الخمس، ولا أظن الأمر سهلاً أبداً أن يدفع ملايين من الأموال للحاكم الشرعي تلبية لحكم الخمس الإلهي، والنماذج كثيرة في صدر الإسلام عن الأشخاص الذي تركوا الإسلام وحاربوا الرسول ووقفوا في مقابلة لأجل حكم الزكاة، وعندما كان يصلهم رسول النبي لأخذ الأموال والخمس والزكاة منهم كانوا يقولون: لقد صار الرسول يأخذ الجزية، نحن لا نعطي الجزية لأحد.

فلاحظوا كيف صار هذا الحكم الإسلامي دافعاً لهم وباعثاً على عدم دخولهم الإسلام بل وعلى القيام لمحاربة خليفة المسلمين.

وأما قانون وحكم الإسلام بالجهاد، فمن الواضح جداً أن لا يكون له جاذبية عند أغلب الناس، ففي الحرب والجهاد لا يوجد الطعام اللذيذ والفاكهة الطيبة، بل هناك احتمال الموت أو العمى أو قطع اليد أو الرجل أو الأسر أو آلاف الأهوال الأخرى، ولا يقدر كثير من الناس على تحمل هذه الأهوال وتلبية نداء الجهاد، وذلك يعني أن هذا الحكم ليس فيه الجاذبة لهم؛ نعم هناك مجاهدون يلبون نداء هذا الحكم حباً لله ولا يعبؤون أبداً بكل هذه الأهوال والاحتمالات، ولكن لا يعني ذلك عدم دافعيه حكم الجهاد لأناس آخرين.

وخلاصة الجواب على سؤال هل تكون أحكام الإسلام وقوانينه جاذبة أو دافعة، هو: أن بعض الأحكام والقوانين الإسلامية قد يكون جاذباً بالنسبة لنوع الناس وللأشخاص العاديين وقد يكون بعضها دافعاً أيضاً.

حكم الإسلام بالنسبة للجاذبة والدافعة في السلوك

وأما مسألة كيف ينبغي أن يكون سلوك المسلمين فيما بينهم، وكيف ينبغي أن يكون تعاطيهم مع الآخرين؟ فالجواب هو أن الإسلام يسعى لإيجاد الجاذبة، والإسلام يريد أن يوصل الإنسان والمجتمع إلى الكمال والسعادة، فلذا يحاول أن يصيغ سلوك المجتمع الإسلامي بشكل يجذب فيه كل من هو خارج هذا المجتمع، لكي يروا المسلمين فيسألوا عن الإسلام وبالتالي تتم هدايتهم بذلك، وإلا إذا ابتعد الناس عن المجتمع الإسلامي، فلا يمكن تبليغ الإسلام لهم وعليه لا يحصل مراد وهدف الإسلام وهو هداية الناس إلى سواء السبيل، وعلى هذا فالأصل هو أن يتعامل المسلمين فيما بينهم بأسلوب يبعث إلى

الجاذبة فيما بينهم وإلى المحبة والترابط وأن يكون لهم جاذبية لغير المسلمين لكي يستطيعوا أن يبلغوهم الإسلام ويهدوهم إلى الحق، هذا هو الأصل في الإسلام ولكن لا يعني ذلك أن هذا السلوك الجاذب لابد أن يكون دائماً وبشكل مطلق وفي كل الظروف والأحوال، بل لا بد من الاستفادة من الأسلوب الدافع في بعض الموارد. وأما إثبات ذلك وتوضيحه فنحن نذكر فيما تبقى من الوقت بعض المطالب ونترك الباقي إلى الجلسة القادمة.

نماذج للسلوك الإسلامي الجاذب

يؤكد الإسلام كثيراً على رعاية العدل والإنصاف والإحسان، وعلى خدمة الآخرين وإدخال السرور إلى قلوبهم، ومن أكبر العبادات الإسلامية أن تسرّ الآخرين وتذهب عنهم الغم والهم، وقد ورد في بعض الروايات أن مسرة المؤمن وإبعاد الغم عنه أفضل من عبادة سنين، حتى ولو كان ذلك العمل مجرد قول أو سلوك ودّي يبعث في نفسه الهدوء النفسي والأمل، والروايات التي تذكر الثواب الكثير لمن يبتسم في وجه المؤمن، أو يضافحه، أو يحضنه، أو يعودده عند المرض، أو يقوم بمساعدته وقضاء حوائجه مما يبعث على الإلفة والمحبة والجاذبة بين المسلمين كثيرة جداً، ولم يكتف الإسلام بذلك فحسب بل أوصى وأكد على أن تتبع هذه التعاليم والأحكام مع غير المسلمين أيضاً، فالإسلام يقول أن هناك حقاً للجار حتى ولو كان كافراً، وهناك حقاً لرفيق السفر حتى ولو كان كافراً، فتشيعه وتسير معه عدة خطوات تودّعه فيها عند مفترق الطرق بينك وبينه، والإسلام يأمر برعاية العدل والقسط مع جميع الناس حتى الكافر ولا يسح بظلمه أبداً «ولا يجرمكم شئنان قوم على أن

لا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى»⁽¹⁾ ولم يكتف بالعدل مع الكفار فقط بل أمر بالإحسان إليهم الذي هو بمرتبة أعلى من العدل: «لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم إن تبرّوهم وتقسطوا إليهم»⁽²⁾، وفي بعض الموارد ترقى الحكم الإسلامي إلى درجة أعلى بكثير بحق الكفار، وأمر بإعطاء قسما من الأموال الشرعية للكفار المجاورين للبلد الإسلامي لعلهم يميلون إلى الإسلام ويتجاذبون إليه⁽³⁾، ولا يعني أنه من جراء هذا العمل سيوف يدخلون الإسلام، وإنما يكفي ذلك المقدار من التعامل الحسن مع المسلمين وإيجاد العلاقة والمحبة معهم، وهذا العمل سيؤدي رويداً رويداً إلى اقترابهم من المسلمين وأنسهم بهم ومشاهدة أعمال وسلوك وحياة المسلمين وسماع كلامهم، ولا يبعد أن يتأثروا بذلك فيهتدوا ويصبحوا مسلمين، والتاريخ يذكر لنا عدداً ممن دخل الإسلام جراء اتصاله بالمسلمين وسماع منطق الإسلام ومشاهدة سلوك اتباعه. وعلى كل حال، كانت هذه نماذج للتعاليم والأحكام الإسلامية التي شرعت لأجل الجاذبة.

هل يوصي الإسلام دائماً باتباع سياسة الجاذبة في السلوك؟

من الضروري جداً أن نعلم أن هذه السياسة الهادفة إلى إيجاد الجاذبة بين المسلمين أنفسهم ومع غيرهم أيضاً ليست كلية وعلى إطلاقها، وإنما يقوم مقامها في بعض الموارد السياسة الدافعة؛ والإحسان والمحبة في بعض الأحيان لا يهدون الشخص ولا يوصلونه إلى رشد المعنوي وتكامله الروحي

1 — سورة المائدة: 8.

2 — سورة الممتحنة: 8.

3 — راجع سورة التوبة: 60.

بل قد يشكلان سدّاً مانعاً عن الوصول إلى ذلك، فقد تغطي على الإنسان الغرائز الحيوانية والشهوات المادية، أو أنه يقع تحت تأثير بعض العوامل الاجتماعية والتربية المنزلية وغيرها من العوامل التي تجعله يظلم ويبطش ويفسد في الأرض، وإذا لم نمنعه عن أفعاله القبيحة هذه سيغرق أكثر وأكثر في مستنقعات الفساد والانحراف، وسيخسر الدنيا والآخرة، وسيؤدي أيضاً إلى أذية الآخرين وتضييع حقوقهم، وفي هكذا حال — ولصالح المجتمع وصلاحه هو — لا بدّ من تأديبه وتنبيهه ليقف عن ظلمة وفساده، ويرجع إلى طريق الخير والصلاح، وهذا يعني أن في باطن هذا التأديب رحمة من أن يسقط في الضلال أكثر، ومن عدم انتقال أعماله إلى الآخرين، وإن كان ظاهر الغرامة المالية أو الجلد أو الحبس أو الإعدام أو غيره من القصاص الذي يبعث على انزعاج هذا الشخص وتدمره من حكم القصاص. وعلى هذا نخلص إلى أن الإسلام يدعو في بعض الموارد والشرائط الخاصة إلى القساوة والخشونة والسياسة الدافعة ولا يوصي باستعمال السياسة الجاذبة دائماً وفي كل الموارد.

خلاصة البحث

تبين معنا في هذه الجلسة في البحث عن الجاذبة والدافعة في الإسلام:

1 — تعريف كل من «الجاذبة والدافعة» و«الإسلام» وقلنا إن الجاذبة والدافعة قد تتعلق بشيء معين أو شخص كذلك أو فكر أو عقيدة، وقلنا إن الإسلام عبارة عن مجموعة من القيم والعقائد والأحكام، وكل من هذه المجالات ترتبط بالجاذبة والدافعة في الإسلام.

2 — وقد صيبننا البحث على خصوص الجاذبة والدافعة المتعلقة بدائرة القيم والأحكام دون العقائد، وفي هذا المجال قلنا إن في الإسلام أحكاماً يطلبها نوع الناس ويرغب فيها، كما إن فيه أحكاماً أيضاً لا يرغب فيها كثير من الناس، والمجموعة الأولى تكون جاذبة وأما المجموعة الثانية فتكون دافعة.

ومن أمثلة المجموعة الأولى: الأمر بالتعطر واستعمال المسواك، وبالنظافة والطهارة وحسن المعاشرة والأمانة والعدالة والإحسان. ومن أمثلة المجموعة الثانية: الأمر بالجهاد وتأدية الزكاة والخمس والصوم وبعض الأحكام التي تكون دافعة لأفراد الناس ونوعهم.

3 — ثم تعرضنا لسؤال مهم وأنه ما هو حكم الإسلام بالنسبة لسلوك المسلمين وتعاطيهم مع الآخرين؟ هل يأمر المسلمين بأن يكون تعاطيهم دائماً مبنياً على أساس من المحبة والعشرة الحسنة ويستفيدوا من السياسة الجاذبة؟ أو أنه أوصى باستعمال القساوة والخشونة والاستفادة من السياسة الدافعة في بعض الأحيان؟ وقلنا في الجواب إن الإسلام أوصى بكلا السياستين، رغم أن الموارد التي يجب اتباع السياسة الدافعة فيها قليلة جداً، لكن مع ذلك هي موجودة في التعاليم الإسلامية، وسنذكر إنشاء الله تعالى نماذج لهذه السياسة في الجلسة القادمة.

حدود الجاذبة والدافعة

(المداراة والخشونة) في الإسلام (2)

ثلاثة مجالات للجاذبة والدافعة في الإسلام

إذا أردنا أن نتعرض لبحث الجاذبة والدافعة في الإسلام بشكل وسيع وجامع لكل الأطراف تقريباً؛ فهناك ثلاثة مجالات وثلاثة إشكالات على الأقل يمكن طرح البحث فيها.

المجال الأول: القول بأن مجموعة المعارف الإسلامية تؤدي إلى سعي الإنسان لجذب بعض الأمور، ودفع بعض الأمور الأخرى الأعم من كونها مادية أو معنوية، ونعني بالمعارف الإسلامية الأعم من المسائل الاعتقادية والأخلاقية والأحكام والأعم من كونها فردية أو اجتماعية ومن كونها عبادية أو حقوقية سياسة أو غيرها وهكذا.... وعلى هذا المعنى عندما نقول الإسلام جاذب فنقصد بذلك، أن مجموعة معارفه مجعولة على شكل تحرك وتحث الإنسان على جذب بعض الأشياء إليه؛ وأما قولنا الإسلام دافع فنقصد بذلك أن المعارف فيه على نحو تحريك الإنسان لاجتناب أشياء معينة وإبعادها عن نفسه. وهذا هو المعنى الأول الذي يمكن اعتباره للجاذبة والدافعة في الإسلام، وقد كان فرض السؤال السابق مبنياً على هذا المعنى، وأما جوابه الإجمالي فهو أن الفروض التي تتصور في هذا المجال أربعة:

1. الإسلام جاذب لا غير.
2. الإسلام دافع لا غير.
3. الإسلام لا يجذب ولا يدفع.

4. الإسلام جاذب ودافع، وهذا الفرض الأخير هو الصحيح فقط.

المجال الثاني: وهو المعنى الثاني الذي يمكن فرضه للجاذبة والدافعة في الإسلام، وهو القول بأن مجموعة المعارف الإسلامية مجعولة على شكل تجذب نوع الناس والأشخاص إليها، أو أنها مجعولة على شكل تدفعهم عنها وتكون سببا لابتعادهم عن الإسلام، أو أن مجموعة المعارف الإسلامية تنقسم إلى قسمين، قسم منها يعجب نوع الناس والأفراد فيكون جاذبا لهم، وقسم آخر لا يعجب نوع الناس فيكون دافعا لهم عن الإسلام.

المجال الثالث: وهو معنى ثالث يمكن فرضه للجاذبة والدافعة في الإسلام، وهو السؤال عن السلوك والتعاطي الذي يطلبه الإسلام ويحث عليه بين المسلمين أنفسهم، ومع غير المسلمين أيضا، فهل يوصي باتباع سياسة الجاذبة فقط؟ أو السياسة الدافعة فقط؟ أو أنه يوصي باتباع كلتا السياستين كل بحسب ظروفه ومقتضياته؟

تكامل الإنسان بين الجاذبة والدافعة

وقبل أن ندخل في تحقيق هذه المجالات والمعاني الثلاثة نطرح السؤال التالي: هل القوة الجاذبة تساعد الإنسان على الوصول إلى هدفه في مسيرته التكاملية بشكل أفضل وأكثر من القوة الدافعة؟ بعد ملاحظة أن الإنسان باعتبار كونه موجودا متحركا قد وضع هدفا يسعى للوصول إليه في مسيرته التكاملية.

والجواب على هذا السؤال سهل، ويمكن الحصول عليه بقليل من التأمل وهو: أننا لو بحثنا في مجال الموجودات الحيّة كلها التي تشمل النبات والحيوان والإنسان لرأينا أنها جميعا تحتاج إلى القوانين الجاذبة والدافعة، فأول خصوصيات الموجود الحيّ هو التغذية، فلكي تنمو هذه الموجودات

وتبقى على قيد الحياة تحتاج إلى التغذية، وعملية التغذية هذه، لا تتم من دون قوة الجذب، فلا بد من وجود مواد خارجة عن الجسم يقوم بجذبها وإدخالها إليه لتتم عملية التغذية، ولكن ليس كل جذب مفيداً للجسم الحي بل قد يؤدي جذب بعض المواد إلى اختلال أعمال الجسم وتوقفه عن النمو بل قد يموت جراء ذلك في بعض الأحيان، ولذا لا بدّ من وجود قوة دافعة لهذه المواد من الجسم ولتحافظ على سلامته، وعلى هذا يحتاج كل موجود حي في حياته ونموه إلى كل من القوتين الجاذبة والدافعة. والذي يتبادر إلى الذهن عند الحديث عن الجذب والدفع هو الجذب والدفع المادي، وأن الجسم يقوم بجذب ودفع أمور ومواد محسوسة مادية، ولكن الذي ينبغي الإشارة إليه أن الحياة الإنسانية من وجهة نظر المعارف الإسلامية لا تنحصر بهذه الحياة المادية والطبيعية، بل هناك حياة معنوية للإنسان تتعلق بروحة ونفسه، وهذا يعني أن للإنسان حياة ونمو وتكاملاً جسيماً، وله أيضاً حياة ونمو وتكاملاً روحي، وفي هذا الصدد يقول القرآن الكريم «يا أيها آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم»⁽¹⁾، ونلاحظ أن الله يخاطب في هذه الآية المؤمنين «يا أيها الذين آمنوا» وهذا يعني أنهم أحياء ويسمعون كلام الرسول، فكيف يأمرهم بالاستجابة لبعض الأمور التي يعطيهم الحياة، إذا لا بدّ أن تكون الحياة المقصودة في الآية غير الحياة الجسمية والمادية وهي الحياة المعنوية، ويقول في آية أخرى: «وما علمناه الشعر وما ينبغي له إن هو إلا ذكر وقرآن مبين»^{*} لينذر من كان حياً ويحقّ القول على الكافرين»⁽²⁾ فالقرآن إنما ينذر ويهدي من كان (حياً)، فما المراد من الحياة هنا؟ هل المراد هو الحياة الجسمية والمادية، أو تلك الحياة المعنوية والروحية؟ وإذا كان المراد هو الحياة الجسمية سيكون

1 — سورة الأنفال: 24.

2 — سورة يس: 69 — 70.

القرآن هاديا لكل الناس، لأنهم يتصفون بهذا النوع من الحياة، وهذا المعنى مرفوض قطعاً لأن القرآن الكريم لا يهدي أمثال أبي لهب وأبي جهل رغم اتصافهم بالحياة الجسمية، فالمراد إذاً هو الحياة المعنوية، حياة القلب وحياة الروح هي الحياة التي تعطي الأذن للإنسان لسمع كلام الله فيهدي لسماعه: «فإنك لا تسمع الموتى ولا تسمع الصم الدعاء إذا ولوا مدبرين»⁽¹⁾. والمراد (بالموتى) هم موتى القلوب الذين يعيشون على هذه الأرض ولكن بقلوب وروح ميتة.

علامة حياة القلب والروح

ما هي علامة حياة القلب والروح؟ الجواب هو حالة «الخشية»: «إنما تنذر الذين يخشون ربهم بالغيب»⁽²⁾، فعندما يؤمن الإنسان أن له خالقاً، وله عليه حقاً، وأنه خلقه لهدف، وأنه حمّله التكليف والمسؤوليات، سيضطرب قلبه وتتغير حاله، ونتيجة هذه الخشية ودخول الإيمان إلى القلب أن «يؤتكم كفلين من رحمته ويجعل لكم نورا تمشون به»⁽³⁾ وليس هذا بنور حسي ومادي قطعاً، وإنما هو نور يرجع إلى حياة الروح والقلب، تلك الحياة التي أشار إليها القرآن الكريم بطرق متعددة وفي موارد متعددة: «فإنها لا تعمي الأبصار ولكن تعمي القلوب التي في الصدور»⁽⁴⁾. فالعين المادية حيّة تنتظر وترى، ولكن القلب أعمى لا ينظر ولا يرى، [وكذلك قوله تعالى «وما أنت بمأدٍ العمى عن

1 — سورة الروم: 52.

2 — سورة فاطر: 35.

3 — سورة الحديد: 28.

4 — سورة الحج: 46.

ضلالتهن إن تسمع إلا من يؤمن بآياتنا فهم مسلمون»⁽¹⁾ يراد منه عمى القلوب لا عمى العيون المادية⁽²⁾.

القلب الصنوبري الموجود في الصدر حي وينبض، ولكن هناك قلب آخر وله أشكال مختلفة: «ثم قست قلوبكم من بعد ذلك فهي كالحجارة أو أشد قسوة»، بل أصبحت هذه القلوب أقسى وأصلب من ذلك بكثير: «وإن من الحجارة لما ينفجر منه الأنهار وإن منها لما يشقق فيخرج منه الماء»⁽³⁾.

وهناك آيات كثيرة يستفاد منها بوضوح وجود عين وأذن وقلب وحياة للإنسان غير تلك المادية والجسمية منها، وكما أن حياة الجسم ونموه وتكامله قائم على الجذب والدفع، كذلك بالنسبة لحياة الروح فإنها قائمة على جذب بعض أمور ودفع بعضها الآخر. وكما أن هناك أشياء تؤثر على جسم الإنسان فتضره أو تنفعه، كذلك يوجد أمور تؤثر على حياة الإنسان الروحية فتضره أو تنفعه، وكما أن للحياة الجسمية مراتب مختلفة من شدة وضعف ونقص وكمال، كذلك الحياة الروحية فإن لها مراتب مختلفة، وأول مرتبة للحياة الروحية هي ترتيب الإنسان الأثر على دعوة الأنبياء للإيمان والتوحيد والانحراف إلى ذلك، وبعد أن يهتدي على يد الأنبياء ويبدأ بالعمل بتعاليمهم تبدأ الروح بالنمو والتكامل، وكلما تكاملت الروح وصلت إلى مراتب أعلى في الحياة الروحية، وفي هذا المجال يطرح بحث تركية وتهذيب النفس.

1 — سورة الروم: 53.

2 — هذه الإضافة من المعرب.

3 — سورة البقرة: 74.

تركية النفس = الجذب والدفع اللازم لتكامل النفس

إن بحث التركية هو نفسه بحث الجذب والدفع الراجعين للروح، وإذا كان للشجرة مثلاً أن تنمو بشكل جيد، فعليها علاوة على ما تجذبه من ماء وهواء وتراب، أن تقوم بدفع السموم والآفات المضرة بها، وهذا بعينه يجري بالنسبة للإنسان، ولا بدّ من بعض الأعمال حتى تصبح روحه صافية مهذبة، وأول تلك الأعمال هو المعرفة بالأمر المفيدة للروح التي ينبغي جذبها، والأمر المضرة لها التي ينبغي دفعها، فالمعرفة هي الخطوة الأولى للتركية، وعلى الإنسان أن يعرف بأن روحه تتغذى بذكر الله «... ألا بذكر الله تطمئن القلوب»⁽¹⁾ وأن هناك علاقة بين حياة القلب وذكر الله، وعليه أن يعرف بأن قلبه إذا لم يقيم بالمحافظة عليه ودفع السموم والآفات عنه، سوف يبتعد عن الله ويشمئز منه، «وإذا ذكر الله وحده اشمأزت قلوب الذين لا يؤمنون بالآخرة...»⁽²⁾ وهذا على خلاف الفطرة الإنسانية تلك الفطرة الباحثة عن الله، فقد جبلت الطبيعة الأولية للناس على حبّ الله ومعرفته، إلا أن السموم لوثتها وحرفتها عن مسارها القويم إلى أن وصل بها المقام حدّ الاشمئزاز من ذكر أسم الله عند سماعه، وهذا الأمر يشبه تماماً الطبيعة الأولية لجسم الإنسان فإنها جبلت هذه الطبيعة الجسمية على عدم قبول التدخين، وبمجرد دخول الدخان إلى الفم ستكون ردة الفعل هو السعال واضطراب الرئة لإخراجه منها، ولكن عندما يعتاد الإنسان على التدخين فإن الأمر سيكون بالعكس ولن يهدأ باله ما لم يدخل الدخان إلى صدره، بل قد يحصل ما هو أعجب من ذلك، بأن يشرب الدخان ويشبع رغبته ولكن عندما يريد النوم يجد أن علبة

1 — سورة الرعد: 28.

2 — سورة الزمر: 45.

السجائر فارغة فلا يهدأ له بال ويذهب النوم من عينيه، فهذا الدخان المرّ الذي كان على خلاف الطبيعة الأولية وسببا لانزعاجها، أصبح يمثل كلّ حياة هذا الإنسان المعتاد، ولا يقدر على النوم إذا لم يكن بحوزته علبة منه، وذلك بعد أن انحرفت الطبيعة بالاعتبار عن مسارها الأولي.

ومن جملة الأشياء المؤثرة على حياة الإنسان المعنوية، محبة الله. وأحباء الله ومن يحب أحباء الله، ولا بدّ من السعي لجذب هذه المحبة، لدفع المعصية والشيطان وأعداء الله وإبعادهم عن القلب. ولا تحسبوا أن الذنب والمعصية مضرة بالحياة المعنوية فحسب، بل نفس التفكير بالمعصية مضر أيضا، ولكي يكمل إيمان الإنسان المؤمن وتسمو روحه ويرتفع مقامه المعنوي، عليه أن لا يفكر بالمعصية ولا يخطرأها في ذهنه، ولعل هذا الكلام في هذا العصر وهذه الأوضاع والظروف الموجودة في المجتمع، قريب إلى الخيال والأسطورة، ونفس تصور هذا الأمر مشكل علينا، فكيف بالتصديق بوجوده؟ ولكن شئنا أو أبينا، فإن هذا الأمر موجود وله واقعية حقيقية.

مثال رفيع للجذب والدفع الروحي

بالنسبة لي شخصيا لا أعتقد بقسم من هذه القصص التي تُنقل، ولم أعود نفسي على إثبات الأبحاث التي أتعرض لها بذكر القصص، ولكن لا تخلو القصة أحيانا من بعض الفوائد وتقريب الفكرة إلى الذهن؛ ولذا أنقل لكم قصة تتعلق بهذا البحث: وهي القصة المشهورة عن الشريف الرضي والشريف المرتضى؛ فالشريف الرضي هو ذلك العالم الذي قام بجمع نهج البلاغة، والشريف المرتضى معروف بأنه من الدرجة الأولى من علمائنا الكبار، وعندما أراد هذان الأخوان الذهاب لأول مرة إلى الدرس عند أستاذهم الشيخ المفيد، رأي الشيخ في منامه أن السيدة الزهراء (عليها السلام) جاءت إليه

وهي تمسك بيدي الحسن والحسين (عليهما السلام) وقالت له: «يا شيخ علمهما الفقه»، وعندما استيقظ الشيخ تعجب كثيرا من هذا المنام وقال من أكون أنا حتى أعلم سيدي شباب أهل الجنة الفقه؟! ولكن عندما ذهب إلى إعطاء الدرس رأى امرأة تتقدم إليه وهي تمسك بيدي ولديها وتقول له: «يا شيخ علمهما الفقه». وهذان الولدان هما الشريف الرضي والشريف المرتضى.

وأنا أريد أن اذكر قصة وحادثة حصلت بين الأخوين، فقد كانا في مقام أخلاقي رفيع يمثلان المستحبات ويتركان المكروهات فضلا عن فعل الواجبات وترك المحرمات، وصادف مرّة، أن حان وقت الصلاة وأرادا الصلاة جماعة لأن الصلاة جماعة أفضل من الصلاة فرادى، والحال أنهما شخصان فقط، ويوجد أيضا استحباب بأن يكون الإمام أفضل من المأموم، وعلى هذا الحال من سيكون الإمام منهما ومن يكون المأموم؟ هنا أراد السيد المرتضى أن يعمل بهذا الاستحباب ويقدم نفسه لإمامة الجماعة من دون أن يصرّح بأنه بنظره أفضل من أخيه، ويكون لهما ثواب أكثر في هذه الصلاة لعملهما بالاستحباب فقال: «الأفضل أن يتقدم لإمامة الجماعة منا، من لم يرتكب ذنبا واحدا في كل حياته»، وهذه كناية يريد بها إعلام أخيه أنني أفضل منك حيث لم أرتكب ذنبا واحدا كل حياتي، فيكون هو أولى بإمامة الجماعة؛ ولكن ماذا أجاب الشريف الرضي؟ قال: «الأفضل أن يتقدم لإمامة الجماعة منا من لم يفكر بارتكاب معصية في كل حياته» وهذه كناية يقصد بها أنه لم يفكر بارتكاب معصية واحدة كل حياته.

ولا يهمننا مدى صحة هذه القصة بقدر ما تهمنا الإشارة إلى هذه الواقعية، وهي أن من درجات الإيمان العالية عدم التفكير بالمعصية، واجتناب إخطارها وتصور فعلها في ذهن الإنسان، قال تعالى: «يا أيها الذين آمنوا

اجتنبوا كثيراً من الظن إن بعض الظن إثم»⁽¹⁾ فعل المؤمن أن يدفع عن ذهنه الظن السيئ، إذ من الممكن أن يجرّ التفكير بالمعصية رويداً رويداً إلى ارتكابها، ويوسوس تصوّر بعض الأعمال شيئاً فشيئاً إلى فعله، وعلى المؤمن أن يعيش ديمومة الذكر مع الله في كل الأحوال. «الذين يذكرون الله قياماً وقعوداً وعلى جنوبهم»⁽²⁾، فحاولوا أن تطبق جفونكم عند النوم وأنتم تسبحون الله وتمجدونه، ويكون نومكم على ذكر الله، لتسير روحكم أثناء النوم في عالم الملكوت وتحلق إلى العرش الإلهي. ولكن هناك من ينام وهو يفكر بأشياء أخرى تلوث له ذهنه فتسير روحه في عالم الشياطين ويرى في منامه أنه يرتكب المعاصي ويفعل المحرمات.

هذه أمور شتّى أو أبينا لها تأثيرها في الحياة المعنوية للإنسان، وكما أنه يقوم بجذب الأغذية المفيدة لبدنه في حياته المادية والحيوانية، ودفع الأغذية السامة والأشياء الضارة المانعة عن سلامة ونمو بدنه، عليه أيضاً أن يقوم بجذب الأمور المفيدة لروحه في حياته المعنوية، ودفع كل ما يضربها ويلوثها.

تفسير آية «فلينظر الإنسان إلى طعامه»

يقول القرآن الكريم: «فلينظر الإنسان إلى طعامه»⁽³⁾، وظاهر هذه الآية مع ملاحظة سياق الآيات المتقدمة والمتأخرة عنها، أنها تتحدث عن الغذاء المادي والجسمي، وأن على الإنسان أن يفكر من هذا الغذاء من أين وجد، وكيف

1 — سورة الحجرات: 12.

2 — سورة آل عمران: 191.

3 — سورة عبس: 24.

أنزلنا الماء من السماء وأنبتنا النبات والشجر، وكيف أصبح النبات غذاء الحيوان، والفواكه غذاء الإنسان، فإن ذلك كله مع أمور لا تحصي نعماً إلهية وفُرت للإنسان ليستفيد منها، والخلاصة أن ظاهر الآية مع ملاحظة المقام والسياف كون المراد من (الطعام) هو الغذاء المادي.

لكن ورد في ذيل هذه الآية رواية، وهي في الحقيقة بمنزلة تأويل وإعطاء المعنى الباطني للآية، جاء فيها بأن معنى الآية «فليُنظر الإنسان إلى علمه من يأخذه»، والعلم غذاء الروح، فلا بد أن ندقق جيداً في نوعه وكيفه وكميته، فكما أننا بالنسبة لغذاء البدن المادي نسأل جيداً عن الطعام والغذاء الذي نجلبه من الخارج، وندقق بالمصدر الذي نأخذه منه كالمطعم مثلاً، بأنه هل يراعي الطهارة والنظافة والمسائل الصحيّة وغيرها من الأمور، فلا نأكل إلا من المطعم الذي يراعي كل هذه المسائل، وسيكون أطيب وألذ من غيره، كذلك بالنسبة للعلم، لأنه غذاء الروح، فلا يصح أن نأخذه من أي شخص وأي مكان، بل لابد أن نرى الأستاذ الذي نريد أن نأخذ منه العلم، هل يراعي النظافة والطهارة والتعقيم الروحي؟ ولا يصح الاعتماد على أي علم من دون تأمل وفكر، ومهما كانت وسيلة ذلك العلم، من كتاب أو درس أو خطبة أو غير ذلك، بل لابد أن نرى القناة التي يمر فيها هذا العلم، لأن تأثير العلم على الروح لا يقلّ أبداً عن تأثير الغذاء على الجسم، وكما أننا نراقب جيداً الغذاء الذي نريد الاستفادة منه، علينا أن نراقب العلم الذي يقوم بتغذية روحنا، فلا يكون فاسداً ولا ملوثاً؛ وفي هذا المجال يطرح بحث الجاذبة والدافعة أيضاً.

يجب علينا أن نبتعد عن كل ما يؤدي إلى ضعف الإيمان، من عقيدة وقيم وأحكام، وعن كل ما يفسد ذلك، إلا إذا وصلنا إلى مرحلة المناعة من التأثير منه، وعندما نقوم بتقوية وتمتين البنية العلمية، فمن الممكن أن لا تتأثر أرواحنا ببعض الأفكار والشبهات الفاسدة والمنحرفة لما قمنا به من تلقیح

وتطعيم ضدها، تماماً كما نلقح الجسم بإعطائه بعض المكروبات فيقاومها ويكتسب مناعة قوية عند مواجهة الأمراض الملحق ضدها، ولا يتأثر بذلك؛ فإذا وصل الإنسان إلى هذه الدرجة من المناعة والنمو العلمي فلا مانع من أن يقرأ أو يسمع المطالب ذات الشبهات والأفكار المحرفة، وأما إذا لم يصل إلى هذا الحد من النمو والمناعة العلمية، فعليه أن يبتعد عن هكذا مطالب: «وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره إنكم إذا مثلهم...»⁽¹⁾، ولا ينبغي له أن يقول: أنا مؤمن بالله وبالرسول وبالكتاب، ولا أتأثر من أي كلام آخر، لأنه طالما لم يحكم أسسه العلمية، ولم يتم له التلقيح العلمي، فإن الأفكار المنحرفة والاستماع إلى أصحابها سيترك جراثيمته الفكرية في الأذهان، فيؤثر شيئاً فشيئاً على الإيمان والمعتقدات: «وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره»⁽²⁾، فالله سبحانه وتعالى هو الطبيب الروحي وقد أعطى الدواء الشافي، فلم يسمح بالاشتراك بالجلسات التي تلقى فيها الشبهات الفكرية ما لم يصل الإنسان إلى درجة من المناعة الفكرية والعلم والمعرفة اللازمة؛ ولا يسمح بمطالعة المجلات والصحف والمقالات والكتب التي تشكك في المباني الدينية، وتستهزئ وتهين المقدسات؛ وماذا يحصل لو أننا قرأنا ذلك؟ يجيب القرآن الكريم: «إنكم إذا مثلهم إن الله جامع الكافرين والمنافقين في جهنم جميعاً»، وإذا لم تلتزموا بهذه الوصية وجلستم في هكذا محافل ومع هكذا أشخاص، فإنكم ستلتحقون تدريجاً بحلقة

1 — سورة النساء: 141.

2 — سورة الأنعام: 68.

إهانة المقدسات ومن يضعف القيم والمعتقدات، وستكون العقوبة «إن الله جامع المنافقين والكافرين في جهنم جميعاً»⁽¹⁾.

وكما أنكم تبتعدون عن المصاب بمرض يعدي كل من يقترب منه، عليكم أن تبتعدوا عن الأفراد والجلسات والمطالب التي تحمل في طياتها الأمراض الفكرية، إلا إذا كنتم مجهزين بالوقاية والحماية اللازمة، بل عليكم إذا كنتم مجهزين أن تداووا أمراض هؤلاء الأشخاص — لا أن تبتعدوا عنهم — وتهذوهم إلى سواء السبيل، كالطبيب والممرض الذي يستعمل الوقايات والمحافظة الجسمية لإنقاذ أرواح المرضى المصابين، ومع ذلك نجد هذا الطبيب المجهز يداوي المرضى باحتياط كامل ومراقبة شديدة وحذرة، والأشخاص العاديون وغير المجهزين بالعلم والمعرفة اللازمة سيصابون بالأمراض الفكرية عند حضورهم محافل تحقير المقدسات وإهانة المعتقدات وبحث الأفكار الضالة، وقد يبتلى بعض الناس بأمراض فكرية وروحية وقلبية خطيرة جداً، وإذا لم تحصل المراقبة التامة والضرورية لهؤلاء، فلا يستبعد احتمال سرية هذه الأمراض إلينا.

أمراض الروح وسلامتها

وذكرنا أن العلامة لسلامة الروح هي محبة الله، والإلتذاذ بذكر الله، ومحبة كل من يطيع الله ويلتزم بأحكامه كاملة، وأما العلامة التي تدل على مرض الروح فهي تظهر من سمات وحركات الشخص عندما يسمع باسم الله، أو بالأعمال التي تربطنا به من قبيل الصلاة والدعاء وغير من المحافل الدينية، فتراه مشمئزاً ومنزعجاً أو ليس له رغبة في ذلك، كالشخص الذي يبقى عدة

ساعات بلا طعام وعندما يُقدّم له الطعام الشهى لا يبدي رغبة في تناوله، ولا يمد يده إلى الطعام فإن ذلك إنما يدل على المرض وعدم سلامة مزاج الشخص.

لابد أن نعلم بأن للقلب أمراضاً أيضاً، وعلينا أن نراقبها جيداً، وعندما يتحدث القرآن عن الكفار يقول في أحد تعابيره: «في قلوبهم مرض»⁽¹⁾، وإذا لم يعالج هذا المرض فإنه سيكبر ويزداد «فرادهم الله مرضاً»⁽²⁾، وإذا لم يُحدّ ازدياد المرض فسوف يستفحل ويخبث ويخرج عن دائرة العلاج، ولن يبقى أمل بالشفاء والسلامة، كمن يرمي نفسه في منحدر قوي جداً فإنه لا يقدر أحد على إيقافه وإنقاذه من المنحدر: «أولئك الذين طبع الله على قلوبهم وسمعهم وأبصارهم وأولئك هم الغافلون»⁽³⁾ وقد يتبدل المرض أحياناً إلى سرطان لا علاج له، ويكون الشخص غافلاً عن ذلك، هذا إذا لم يكن فرحاً وظاناً أنه في مدارج الكمال يوماً بعد يوم، ومثّل هذا الشخص في القرآن الكريم: «قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً * الذين ضلّ سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا»⁽⁴⁾.

فالروح تحتاج إلى الجذب والدفع، وقد ألقى اختيار الشيء الذي تجذبه أو تدفعه على عاتق نفس الشخص، فله أن يدخل إلى روحه ما يشاء، فكما يمكن له أن يكون مثل المدخنين والمدمنين فيدخل السموم إلى روحه وقلبه، يمكن له أن يكون مثل الرياضيين ومتسلقي الجبال فيدخل الهواء النقي والمنعش إلى هذه الروح: «من كان يريد العاجلة عجلنا له فيها ما نشاء لمن نريد ثم جعلنا له

1 — سورة البقرة: 10.

2 — سورة البقرة: 10.

3 — سورة النحل: 108.

4 — سورة الكهف: 104، 103.

جهنم يصلحها مذموماً مدحوراً * ومن أراد الآخرة وسعى لها سعيها وهو مؤمن فأولئك كان سعيهم مشكوراً * كلا نغد هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك وما كان عطاء ربك محظوراً»⁽¹⁾، أولئك الأشخاص الذين يريدون اللذة الدنيوية العاجلة ولا يكفرون بغيرها، يسعون جهدهم للحصول عليها، ولكن لا يمكن أن يصلوا إلى كل رغباتهم لأنه لا حدّ لرغبات الإنسان فكلما وصل إلى المرتبة من المراتب يتطلع إلى المرتبة الأعلى، ويبدأ بالسعي لها، والله سبحانه يساعدهم للوصول إلى بعض رغباتهم الدنيوية لا كلها ولكن ستكون عاقبتهم النار يوم القيامة، ولكن هناك مجموعة أخرى تطلب الآخرة ولذا نذها، يعبر عنهم القرآن بتعبير دقيق لا بأس بالتأمل فيه، حيث يقول إن هناك بعض الأشخاص أولاً: «أراد الآخرة»، ولكن للوصول إلى هذه الرغبة؛ ثانياً: بذل جُده «وسعى لها سعيها» بشكل يتناسب سعيه مع ما يريد الحصول عليه، ولم يكتفي بذلك بل؛ ثالثاً: «وهو مؤمن» فيتصف بالإيمان بالله وبضيف هذه الصفة على سعيه نحو غايته، وهذه المجموعة الثانية سيوصلها الله إلى كل رغباتها، وسيقوم بشكرها أيضاً على ما قدمته من السعي «وكان سعيهم مشكوراً».

والشيء المهم والملفت للنظر في هذه الآية، هو قوله: «كلا نغد هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك»، فإله سبحانه يعين كلتا المجموعتين ويهيئ لها الأدوات والوسائل اللازمة ليتأتى لها الوصول إلى رغباتها، وهذا يعني أن اختيار نوع المادة المدفوعة أو المجذوبة موكول إلى الناس، ولا يفرق الإمداد الإلهي بين اختيارنا لهذا النوع من المواد أو لذلك النوع، بل الله يمد دائماً والجميع يستفيد من هذا الإمداد، وهذه سنة إلهية موجودة، وإلى جانبها سنة ثانية وهي: «من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ومن جاء بالسيئة فلا يُجزي إلا

مثلها»⁽¹⁾. فمن يختار المواد الفاسدة والضارة ويدخلها إلى روحه، فسيتضرر منها على قدر ما تملك من ضرر وإفساد لا أكثر، وأما اختيار المواد المرغوبة والمفيدة للروح، فإنها سنضاعف له الأثر الناتج عن ذلك عشرة أضعاف.

خلاصة البحث

وصلنا إلى هذه النتيجة وهي: أن للإنسان في الحياة بعددين، بعد مادي وبعد معنوي، وكما أن البعد المادي يحتاج إلى قوتي الجذب والدفع، كذلك يحتاج إلى هاتين القوتين في بعده الروحي والمعنوي، فهو يحتاج إلى قوة تجذب له تلك العناصر أمثال محبة الله وعباد الله، والعلم النافع، التي تقيد القلب وتنمي الإنسانية وتقويها؛ وهو يحتاج أيضا إلى قوة تدفع عن قلبه كل ما يضره نحو: الشيطان والمعصية ومحبة أعداء الله وأعداء دينه.

وكل ما ذكرناه، كان مقدمة لبحثنا الأصلي وهو ما أشرنا إليه في بداية هذا الحديث عن الجاذبة والدافعة في الإسلام، وأن هذا البحث يمكن أن يتصور على ثلاثة أشكال:

1. هل أن جميع المعارف الإسلامية، من العقائد إلى الأحكام مروا بالأخلاق والقيم قد جعلت على نحو تبعث وتحرك الإنسان نحو جذب بعض الأمور فقط، أو أنها تحثه فقط على دفع بعض الأمور، أو أن كلا هذين القسمين صحيح؟

2. هل جعلت هذه المعارف الإسلامية على نحو تكون جاذبة لنوع الناس، أو دافعة لهم، أو كلا القسمين صحيح؟

3. هل أن الإسلام في مقام الدعوة إليه يأمر المسلمين بالاستفادة من الأساليب الجاذبة فقط، أو من الأساليب الدافعة فقط، أو من كلا النوعين؟ هذه الأسئلة الثلاث هي أساس البحث، ولكن لا يمكن التعرض لها فيما بقي من الوقت، فلذا نرجئها إلى الجلسة القادمة إنشاء الله تعالى.

سؤال وجواب

السؤال: إذا لا حظنا الجسم المادي وجدنا فيه هذه الخصوصية، وهي أنه يحتاج إلى كمية محددة من الغذاء، وإذا أضف على هذه الكمية شيئاً فإنه سيتضرر ويقوم الجسم بدفع ذلك؛ فهل توجد هكذا محدودية في مجال الروح والغذاء الروحي؟

الجواب: إنه سؤال مهم، له ارتباط بإحدى المدارس المعروفة في فلسفة الأخلاق باسم «مدرسة الاعتدال»؛ ويعتقد أتباع هذه المدرسة في مجال الفضائل الأخلاقية بأن ملاك الفضيلة هو الاعتدال، وكل من الإفراط والتفريط مضر. ولكن أول ما يخطر في الذهن عند سماع فكرة الاعتدال في الأخلاق هو: أن هناك بعض الأمور كلما ازدادنا منها كان أفضل، كمحبة الله والعلم والعبادة وكثير من المسائل الأخرى، فماذا تعني فكرة الاعتدال في هذه الموارد؟ وهذا السؤال يشبه تقريبا السؤال المطروح في هذا البحث، والجواب عليه هو: أننا نسلم بأنه لا حدّ لاكتساب الفضائل، ولكن طاقات الإنسان في الدنيا محدودة، وإذا أراد أن يصبّ كل طاقاته على مجال واحد فإنه سوف يُحرم من بقية المجالات، وعلى سبيل المثال: لو أننا تفرغنا للعبادة وتركنا كل أنواع الاهتمامات الأخرى من تهيئة الغذاء للجسد، وتأمين الراحة له، فإن ذلك سيؤدي قطعاً للمرض وعدم القدرة على العبادة أيضاً، ونفقد كلاً من الجسم والعبادة؛ أو إذا أراد أن يصرف الإنسان كل جهوده في مجال التكامل المعنوي والأخلاقي، ويترك الزواج أو يهجر الزوجة ولا يفكر بإنجاب

الأطفال، ولا يصرف بعض أوقاته على تشكيل العائلة وتربية الأطفال — مع أن هذا يريد الله منا لبقاء النسل الإنساني — ولا يقوم بتأمين الحاجات المنزلية والعائلية، وغير ذلك من الروابط التي تحتاج إلى صرف الوقت وبذل الجهد وفقدان بعض الطاقات، فلو حصل ذلك فإنه سيؤدي إلى انقراض نسل الإنسان أو فساد؛ وكذلك الشخص الذي يكون في ساحة القتال، فإن نفس الموقعية التي هو فيها تفرض عليه اهتمامات تمنعه من القيام بكثير من العبادات والمستحبات.

وعلى هذا أصبح من الواضح أن للإنسان في هذه الدنيا وظائف متعددة، وفي نفس الوقت نرى أن طاقاته وقدراته محدودة، فلذا عليه أن يقسم هذه الطاقات على تلك الوظائف، ويتفرغ لكل وظيفة بالمقدار اللازم الذي لا يزاحم به بقية الوظائف، علماً أن بإمكان الإنسان أن يجعل كل حياته عبادة لله، ابتداءً من العبادات وقراءة القرآن والأذكار، مروراً بالنوم والأكل والشرب، وانتهاءً بكل التصرفات العادية في الحياة، كل ذلك يمكن أن يصدر منه بنية القربة إلى الله ويكون سبباً للتكامل المعنوي والروحي.

حدود الجاذبة والدافعة

(المداراة والخشونة) في الإسلام (3)

لمحة عن الأبحاث السابقة:

تعرضنا في البحثين السابقين لمطالب تتعلق بالجاذبة والدافعة في الإسلام وحدودهما، و كان أكثرها مقدمة للدخول في البحث الأصلي؛ وقد أكدنا في الجلسة السابقة على أمر، وهو أن الإنسان بما أنه موجود متكامل، يواجه في مسيرته التكاملية مجموعتين من العوامل، وهما: العوامل المفيدة والعوامل المضرة، وهو بحاجة مثل جميع الموجودات الحية إلى جذب العوامل المفيدة، ودفع تلك العوامل المضرة، ولكي يتأتى له هذا العمل بشكل صحيح فإن عليه،

أولاً: أن يعرف جيداً هاتين المجموعتين، ويميزهما بينهما بشكل دقيق، وتكون هذه المعرفة بمثابة الخطوة الأولى في حركته، وينبغي أن تكون عملية الجذب والدفع هذه إرادته واختياره، وأن لا يكون مجبوراً عليها.

ثانياً: أن يقوي إرادته جيداً ليستطيع القيام بالأعمال المفيدة وترك الأعمال المضرة، ويكون ذلك بمثابة الخطوة الثانية له، إذ من الواضح أن الإنسان لا يلتذ ولا يتعلق بكل ما هو مفيد ونافع له، كما أنه لا يتنفر ولا يكره كل ما هو مضر له، بل كثيراً ما يكون الأمر على العكس تماماً، فيكره ما هو مفيد له قطعاً، ويعشق ويرغب ما هو مضر له جداً، كالذي نراه عند بعض الناس من تعلقهم بالتدخين أو بالخمير وغير ذلك من المسائل الضارة، والمهم هو بيان

أن لمسألة الجذب والدفع دوراً أساسياً في معرفة، وكذلك هناك دور أساس
لقوة إرادة الإنسان.

المرجع في تشخيص العوامل المفيدة والمضرة في التكامل الروحي

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: أننا في عملية بناء النفس والتكامل
الروحي نحتاج إلى مرجع يشخص لنا كلاً من العوامل المفيدة، والعوامل
المضرة في هذا التكامل، لكي يتأتى لنا جذب العوامل الأولى ودفع العوامل
الثانية، فأبي مرجع يمكن له أن يقوم بهذا الدور؟ وأي مرجع يشخص لنا
الأساليب التي تقوي لنا الإرادة أيضاً؟

نحن المسلمون والمتدينون نعتقد بأن الله سبحانه وتعالى يحل لنا هذه
المشكلة، لأنه هو الذي خلق الإنسان ويعرف تماماً قوانين وخصائص روحه
وجسمه، وتأثيرهما على بعضهما البعض، ويعلم أيضاً ما هي الأشياء المفيدة
له وما هي الأشياء المضرة، ويعلم بالأمور التي تقوي أو تضعف الإرادة
الإنسانية في مسائل الجذب والدفع المعنوي؛ وقد حلّ هذه المشكلة لنا بإرساله
الأنبياء والرسول، بل ليست فلسفة بعثة الأنبياء إلا هذا الأمر، وليس الدين ولا
مجموعة التعاليم والقوانين والأحكام الموجودة فيه إلا بياناً وتقريباً بين ما هو
نافع للإنسان ومقوّ لإرادته عما هو ضارّ له مضعّف لإرادته؛ وإذا أراد
الإنسان أن يصل إلى الكمال المعنوي والروحي، ويميز العوامل المفيدة عن
المضرة، فعليه أن يسأل الدين والأنبياء عن ذلك.

سياسة الإسلام العامة في تبليغ الدين

أما الآن، فقد جاء دور هذا السؤال وهو: ما الذي ينبغي فعله لجذب الناس إلى الدين؟ لأنه لا يكفي أن تكون تعاليم وأساليب التكامل الروحي للإنسان بيد الأنبياء فقط، بل لابد من التفكير جيداً كيف يصل ذلك إلى الناس ويلتزموا به. وفي هذا المجال يطرح بحث الجاذبة والدافعة بمعناه الثالث المتقدم، وهو: السؤال عن الأساليب التي اتبعتها الأنبياء لدعوة الناس إلى الدين، وحثهم على الالتزام به، فهل استعملوا فقط السياسة والأساليب الجاذبة، ليدخلوا الناس في الدين عبر التسامح والرحمة والليونة؟ أو أنهم استفادوا من الأساليب الدافعة والخشونة والقوة؟ أو أنهم استعملوا واستفادوا من السياستين والأسلوبين معاً؟ والخلاصة أنه هل هناك قاعدة وقانون خاص في هذا المجال أولاً؟ وإذا أردنا التعرض لهذه المسألة بشكل جامع وكامل فسنحتاج إلى جلسات متعددة، ولا يتلاءم ذلك مع البرنامج الموضوع لهذه الجلسات، فلذا سنسعى قدر الإمكان لبيان خلاصة ما يتعلق ببحثنا هذا.

ألف — الاستفادة من البرهان والموعظة

المرحلة الأولى في عمل الأنبياء هي دعوة الناس، فلا بد لهم أن يقوموا بعمل يسمع فيه الناس كلامهم ومن ثم يلتزموا أو لا يلتزموا بما يقولونه، وفي مرحلة الدعوة هذه لا يستعمل الأنبياء إلا المنطق والاستدلال والبرهان «ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة»⁽¹⁾، ولكي تكون الدعوة جاذبة لابد أن تطرح بالحكمة والدليل والمنطق، ولا مجال لاستعمال السياسة الدافعة في هذه المرحلة أبداً.

ولكننا إذا نظرنا إلى الواقع الموجود فسنرى أنه لا يقدر الجميع على إدراك الحكمة والأدلة والبراهين الفلسفية والمنطقية. وإذا رجعنا إلى أنفسنا أيضاً، فسنرى أننا ترعرعنا على دين الإسلام وعلى مذهب يدعى التشيع وقبلناه، من دون أن نبحث عن ذلك بالأدلة والبراهين العقلية، وجلّ الناس يتأثرون بالعوامل الاجتماعية كتربية الوالدين، وتعليمات الأساتذة والمدارس، والأجواء المحيطة وأمثال ذلك مما يؤدي إلى قبول الإسلام مثلاً دون أن يسأل عن الدليل على صحة الإسلام وعدمه، نعم قد يسمع ببعض الأدلة من عالم أو خطيب أو غير ذلك، ولكن هذا غير ما نريد قوله وهو أن الأكثر ليس عنده الرغبة أو الدافع للبحث والتحقيق عن الدين والمذهب، وإنما يتفاعل مع الأحاسيس والعواطف، ويتعلق بالمسائل المادية والظاهرية دون سعيه لإقامة البراهين.

والمحرك الأصلي لنوع الناس هو: المنفعة والضرر، والرغبة والرغبة، ويعبر عن هذا المحرك في الثقافة الإسلامية (بالخوف والرجاء) بمعنى أنه لا بد من وجود شيء يحرك نحو الفعل أو يدفعه عنه، كأن يكون هناك مال أو شهرة أو مقام أو أي مرغّب آخر، أو يكون هناك حبس أو جلد أو غرامة مالية أو أي مخوف آخر، عند ذلك تبدأ فعالية الإنسان، بل في مقام الدراسة والتحصيل نرى أن الشخص يدرس عادة إما ليحصل على عمل مهم، أو وظيفة مرغوبة، أو لكي ينافس أصدقاءه ورفاقه ولا يتأخر عنهم، أو لأنه لا يتحمل ملامة الأهل وعتاب الوالدين، وبما أن نوع الإنسان من هذا القبيل، قام القرآن الكريم بطرح الموعظة إلى جانب الحكمة والمنطق والاستدلال «أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة»⁽¹⁾ فتصبّ الموعظة على تشخيص الأمور بأن هذه الفوائد تترتب على هذا الفعل أو الترك، وهذه المضار تترتب

على ذاك الفعل أو الترك، والمتتبع لأوصاف الأنبياء يجد أن القرآن الكريم وصفهم بأنهم مبشرين ومنذرين وما أرسلوا إلا لأجل ذلك، «وما نرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين»⁽¹⁾.

فالأنبياء (عليهم السلام) لا يُكَلَّفون في مقام الدعوة بإقامة البراهين والاستدلالات، بل يقولون للناس — لما عليه نوعهم — :إنكم إذا قبلتم دعوتنا والتزمتم بها فسوف تدخلون الجنة ولكم نعم لا تعدُّ ولا تحصى، وأما إذا لم تقبلوها فإن الله قد أعد جهنم وأنواع العذاب للكافرين، عند ذلك يضطرب الإنسان من جراء ذلك، ويقوى فيه الحافز خصوصاً عندما يكون قد سمع ببعض الحوادث الواقعية والعملية، ولذلك يقوم القرآن بنقل ما جرى مع الأمم السابقة وكيف كانت عاقبتهم، وماذا حل بهم من بلاء، وعذاب، ويؤكد على أن ينتبه الإنسان، وليكن متيقظاً ألا يحل به ما حل بهم، وتكون له نفس العاقبة. والملاحظ أن حالة الخوف من الضرر تحرك الإنسان نحو الفعل أو الترك بشكل أكبر من حالة الرجاء والوعد بالمنفعة، فعلى سبيل المثال: إذا قلنا لشخص غني ومتنعم في الدنيا، إنك إذا قمت بهذا العمل سوف تزداد عليك النعم وتحصل على مقام أرفع وشهرة أكبر... فمن الممكن ألا نرى منه أي اهتمام بذلك ويقول: عندي من النعم ما يكفيني ولا رغبة لي في أكثر من ذلك، ولكن إذا قلنا له: إنك إذا لم تقم بهذا العمل فسوف يقل مالك وتقص هذه النعم التي أنت عليها، فسوف يتحرك لدفع هذا الضرر، والضرر بالنسبة له مرفوض قطعاً بخلاف مسألة الرجاء وازدياد النعم، ولعله لهذه النقطة يؤكد القرآن على عنصر الإنذار أكثر من عنصر التبشير، وإن تقارنا في مواضع جمّة «وإن من أمة إلا خلا فيها نذير»⁽²⁾.

1 — سورة الأنعام: 48.

2 — سورة فاطر: 24.

وعلى هذا، فقد اتضح أن القوة الجاذبة تتكاتف مع القوة الدافعة في ابتداء الدعوة، فتطرح الحكمة والبراهين معضودة بالوعد بالجنة والتخويف من النار، وقد كان وصف الجنة والنار، خصوصاً في الروايات، جاذباً قوياً ومحركاً شديداً نحو الجنة، ومرعباً مخيفاً من النار وأهوالها.

ب — الموعظة وصفتها

ونلاحظ وجود نكتة في الآية، وهي بعد أن انتهت مرحلة الحكمة وجاء دور الموعظة، لابد لهذه الموعظة أن تكون حسنة، فالموعظة كما أشرنا تشتمل على عنصر التبشير وكذلك تشتمل على عنصر الإنذار، وهذا الأخير يحتوي على الخوف والوعيد والتهديد، ولكن مع ذلك لابد للواعظ أن يبين هذا العنصر بشكل يؤثر في القلوب ويأخذ مكانه منها، حتى ولو كان المخاطب شخصاً فاسداً مثل فرعون، ويقول الله للنبي موسى وأخيه هارون (عليهما السلام): «اذهبا إلى فرعون إنه طغى * فقولاً له قولاً لنا لعله يتذكر أو يخشى»⁽¹⁾، فإن فرعون طاغ وعاه يجب أن تعظوه بشكل «يخشى» منه، وهذا هو عنصر الإنذار، ولكن مع ذلك عليكم بيان مقولتكم المشتمة على التهديد والوعيد بطريقة وأسلوب لين وملئ، ولا يصح أن تواجهه في بداية الأمر بالخشونة والقسوة. وإذا أردنا استعمال الأسلوب الحاد والصراخ في بداية الدعوة، فإننا لا نرى مدعونا إلا واضعاً أصابعه في أذنيه غير مستعد لسماع أي كلمة منا، ولا يُصدق ذهنه مدّعانا أبداً، ولكن إذا طرحنا نفس هذا الكلام الذي يحتوي على القوة الدافعة والتهديد بأسلوب هادئ وملئ جذاب فإنه سيؤثر ويوصل إلى النتيجة المطلوبة أحياناً.

ج — المناظرة

ثم بعد أن ذكرت الآية الكريمة الحكمة والموعظة الحسنة تعرضت لذكر المجادلة، «أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن». ولينأتى لك هدايتهم إلى الصراط المستقيم عليك أن تناظرهم وتعتقد معهم الأبحاث، ولكن مع ذلك لابد من استعمال أحسن وأجمل أساليب البحث، وإذا انتصرت على خصمك في مقام البحث والمناظرة فلا تخرج عن الإنصاف والأدب والنزاهة، ولا تستند من المغالطات للفوز عليه، ولا يكن أكبر همك أن تسقط خصمك في حلبة البحث، بل لابد أن يكون جلّ سعيك لإقناعه وإيصال الحقيقة إليه.

السبب في عدم استعمال القوة الدافعة في مقام الدعوة

وعليه، يمكن القول بأنه لا مجال للقوة الدافعة وللخشونة في مقام الدعوة بجميع مراحلها، سواء كانت مرحلة الحكمة أم الموعظة أم المجادلة، ومن الممكن أن تكون الموعظة في مجال عنصر الإنذار، ويكون الحديث عن جهنم والعذاب، ومع ذلك لا بدّ أن يكون لحن الكلام جذاباً، يلفت انتباه الطرف المقابل ويدفعه للتفكير بمحتواه، وعندما يكون الكلام بهذا الأسلوب، سيفكر السامع بالمحتوى ويقول في نفسه: «إنه قد يكون الكلام عن العذاب وجهنم أمراً ممكناً، فلماذا لا أتأكد من الخبر وأرى ما هي حقيقته؟» خصوصاً بعد ملاحظة هذه النكتة الموجودة في مسألة النفع والضرر، وهي أن المحرك والباعث ليس ناتجاً عن احتمال النفع والضرر فقط، بل هو حصيلة ضرب الإحتمال بالمحتمل، وهذا يعني أنه من الممكن في بعض الموارد أن يكون إحتمال النفع أو الضرر قليلاً ولا يترتب عليه الأثر عادة، ولكن إذا ضمنا

إلى ذلك قوة المحتمل وأهميته سوف يؤدي إلى التحرك والإنبعاث وترتيب الأثر.

فعلى سبيل المثال لو أخبرنا طفل عمره خمس سنوات بوجود سلك كهربائي على الدرج وقال: انتبهوا ولا تدوسوا عليه أثناء صعودكم. فالاحتمال في هذه المسألة ضعيف جداً، لأن طفلاً بعمر خمس سنوات لا يعرف السلك الكهربائي عادة، ولا يميز بينه وبين سلك التلفون، وكيف علم بأن هذا السلك متصل بالكهرباء، وأنه ليس مجرد سلك مقطوع؟ فإن كل ذلك يجعل الاحتمال ضعيفاً جداً، ولكن من ناحية المحتمل والإخبار عن الكهرباء التي فيها الموت والحياة، فإنه قوي جداً ولقوة هذا المحتمل نصعد الدرج حذرين مراقبين ذلك السلك جيداً ونعبر عنه باحتياط كامل.

وفي مجال بحثنا، نرى المحتمل قوياً جداً أيضاً، بل هو أقوى من مسألة الموت والحياة وأرفع من ذلك بدرجات لأنه إخبار عن عذاب أبدي وعن خلود في النار، ويمكن لنا طرح عنصر الإنذار هذا، بما فيه من الحديث عن العذاب وعن جهنم، بأسلوب ملائم ولهجة لينة، وبقلب صادق غيور على الناس حريص على مصالحهم، وعند ذلك لا يستبعد أن يستمع الناس إلينا ويتأثروا بذلك أيضاً.

تعاطي الإسلام مع السلوك الشخصي

وأما بالنسبة للبحث عن المجتمع وسلوك الأفراد فيه ومدى تأثيرهم عليه، فالأمر مختلف، فإذا ما كان العمل الصادر من الشخص سرّياً وكان نفعه أو ضرره شخصياً، راجعاً إليه فقط وغير مؤثر على المجتمع، عندما يُطرح هذا السؤال وهو كيف يتعامل الإسلام مع هكذا سلوك؟ فمن يقوم في آناء الليل يصلي أو يقوم بشرب الخمر، والعياذ بالله، من دون أن يطلع على صلاته أو

شربه أحد، فالنفع والضرر في هذين الموردین شخصی لا يعود على المجتمع بشيء، والإسلام في هكذا موارد يستعمل القوة الجاذبة لا غير، فيقوم بذكر فوائد وآثار صلاة الليل، وضرر ومساوئ شرب الخمر، حتى يوجد الباعث لأداء صلاة الليل، والحافز على ترك شرب الخمر، طبعاً عبر الاستفادة من الأسلوب الحسن والكلام المناسب والنصيحة الأخوية، ولا يسمح الإسلام باستعمال القوة الدافعة مع من يشرب الخمر في سرية تامة، حيث أن ضرر ذلك شخصی، ولا يجوز استعمال القوة والخشونة معه أبداً، وإذا أطلع أحد على فعله، فليس له الحق أن يقول له إنني رأيته تفعل هذه المعصية، فضلاً عن إفشاء ذلك للآخرين، لأن هذه المعصية كانت بالسر وليس لأحد الحق في إفشائها، ولعله إذا قيل له بأنك تفعل هذه المعصية، أوجد فيه ردة فعل سلبية، ولقال في نفسه بما أن الناس قد اطلعوا على ما أفعل، فلا فرق بين أن أقوم به في السر أو في العلانية، ولذا نرى أن الإسلام يمنع عن فضح هكذا شخص، وإفشاء سره، فكيف يأمر بالتعاطي الدفعي والمجازاة والقوة معه؟! طبعاً لا يأمر بذلك، وإنما يوصي بنصيحته وأن يطلع على مساوئ ومضار عمله بشكل غير مباشر، ومن دون أن يعلم بأن أحداً قد أطلع على معصيته، فلعله يقلع عن ذلك ويتوب إلى ربه.

تعاطي الإسلام مع السلوك الإجتماعي

هناك بعض الأعمال القبيحة يتعدى الضرر فيها نفس الشخص ليسري ويؤذي المجتمع كله، وتارة يكون هذا التأثير مباشرة، وطوراً لا يكون كذلك، وأما مثال الأول فواضح، وهو كما لو قام شخص بضرب وشتم أو ظلم بعض الناس وغصب حقوقهم بالقوة؛ وأما في مجال تأثير الأفراد على المجتمع بشكل غير مباشر، فإنه قد يناقش في بعض الموارد وفي سعة وحدود هذا

التأثير، ولكن لا شك بوجود موارد تبدو غير مؤثرة على المجتمع، ولكن من خلال التأمل والتدقيق نجد أن لها تأثيراً على بقية الأفراد في المجتمع، كما لو قام أحد الناس بعمل قبيح على مرأى منهم، فإن ذلك يعتبر تلقيناً وتعليماً غير مباشر للناس، ومؤدياً لزوال قبح العمل شيئاً فشيئاً من أذهانهم، كما لو كذب الأب على بعض الناس في محضر أولاده، فإن ذلك يعتبر تلقيناً بشكل غير مباشر للأولاد بأن الكذب ليس بقبيح، إذ لو كان قبيحاً لما فعله الأب.

وأما موقف الإسلام من هذه الأعمال فهو لما يراه من تأثير لها على الساحة والمجتمع، فإنه ينهى عن التجاهر بالفسق، ويمنع عن إجراء بعض الأعمال في العلانية، وأما إذا صدرت من الشخص بالخفاء والسر من دون أن يطلع عليها أحداً فتكون معصية لا أكثر، ولا يكون فاعلها قد ارتكب ذنباً حقوقياً ولذا لا تتعرض له الحكومة الإسلامية بأذى، ولكن لو قام بنفس العمل أمام مرأى وأعين الناس، فهذا يكون ذنباً حقوقياً، علاوة على كونه معصية وستتعرض له الحكومة الإسلامية بالعقوبة وبالمجازاة.

وعلى كل حال، يحكم جميع العقلاء في العالم بلزوم وجود قوة قاهرة اجتماعية اسمها الحكومة، وظيفتها منع ومجازاة الأشخاص الذين يقومون أعمال تعتبر تعدياً على حقوق الآخرين، ويكون تأثيره على الآخرين بشكل مباشر، وهذا أمر جرى عليه كل العقلاء ولا اختصاص له بالإسلام أو بالأديان الإلهية، ولكن عندما يكون الضرر معنوياً على المجتمع كما في بعض الموارد، يفترق الإسلام بفارق أساس عن النظم الديمقراطية والليبرالية، فالإسلام يُجوز للحكومة الإسلامية، بل يكلفها بالتدخل والحد من الضرر المعنوي، بينما نرى بقية النظم ساكتة عن ذلك، وعلى سبيل المثال يحكم النظام الديمقراطي أو الليبرالي على ظهور شخص في الشارع بلباس لا يتناسب ولا يتلاءم مع المجتمع، بأنه تصرف فردي، وليس لأحد التعرض له بسوء، بينما الإسلام يمنع بشدة هذا العمل لما له من الآثار السلبية والتخريبية

دراسات وإشكاليات — محاضرات الأستاذ محمد تقي المصباح اليزدي156

على المعنويات, ويعتبر من يقوم بذلك متجاوزاً لحكمه مذنباً لا بد من معاقبته.

القوانين الجزائية سبب للنظم الاجتماعي

لا يوجد أي خلاف حول ضرورة وجود الحكومة للحد من الأعمال التي تضر بالمجتمع وتضيّع حقوق الآخرين، وتحتاج الحكومة بشكل بديهي لوضع القوانين حتى يمكن لها القيام بوظيفتها بشكل صحيح، وتقسم القوانين الموجودة في المجتمع — في إحدى تقسيماتها — إلى قسمين: القوانين المدنية (الحقوق المدنية)، والقوانين الجزائية.

وتقوم القوانين المدنية ببيان حقوق وحريات أفراد المجتمع، من زواج وطلاق وإرث وأمثال ذلك، وأما القوانين الجزائية فهي ترجع إلى التخلف عن القوانين المدنية، بمعنى أنه بعد أن وضعت الحقوق المدنية وعُيّنَت حدود وحريات الأفراد، يأتي دور القوانين الجزائية لتضع الجزاء والعقوبات على كل من يتخلف عن الحقوق المدنية ولم يراعِ الحدود المعينة والحريات المذكورة، ويعتبر وضع هذه القوانين الجزائية وتنفيذها من أهم الأعمال والوظائف الملقاة على الحكومة والدولة، ويكون ذلك عاملاً مهماً لإيجاد النظم والإستقرار والأمن الاجتماعي، وأما إذا اقتصرَت الدولة على وضع الحقوق المدنية وتعيين حريات المواطنين فقط، دون أن تراعي مسألة وضع القوانين الجزائية وتنفيذها، فستختل القوانين المدنية وسوف نسمع بكثير من التخلفات والتجاوزات وعدم رعاية حقوق الآخرين، ولو لم يكن هناك ضريبة على مخالفة نظام السير، ولم يكن هناك مراقب لتنفيذ وإجراء هذا النظام كالشرطي، فسنرى التجاوزات الكثيرة، فلا نجد من يقف على ضوء الإشارة الحمراء، ولا من يراعي عدم الوقوف في بعض الأماكن، وهكذا يختل كل نظام السير في البلد، وإنما الذي يمنع اللصوص والقتلة من التماذي في تجاوزاتهم هو الخوف من الحبس والإعدام، ولولا ذلك لكثير القتل والسرقة في البلد، وعلى هذا الأساس نجد أن من أهم أعمال الدول وضع القوانين

الجزائية وتنفيذها، ولولا ذلك لم يكن هناك معنى للدولة ولا للنظام الاجتماعي.

القوانين الجزائية والقوة الدافعة

إن تنفيذ وإجراء القوانين الجزائية يستتبع وجود القوة الدافعة، ولا أظن أن أحداً يعجبه الحبس أو الجلد أو الإعدام، لأن ماهية وطبيعة هذه الأعمال خشنة ومرة، حتى ولو كان الذي ينفذها بشوشاً ورحب الصدر، فلو قال القاضي وهو يبتسم وبأسلوب هادئ ومؤدب لشخص قد تجاوز بعض الحقوق: الرجاء، عليك أن تبقى في هذه الغرفة خمسة عشر سنة؛ أو الرجاء، اكشف عن جسمك فإننا سنجلدك مائة جلدة، أو الرجاء أن تضع رأسك على المصقلة فإننا نريد قطع رأسك؛ فإن هذا الأسلوب الهادئ والإحترام والإبتسامه وكل ذلك لن يغير من خشونة تلك الأعمال، فإنها بطبيعتها وذاتها خشنة، حيث إنه لا أحد يحب أن يبقى في السجن ولو يوماً واحداً، ولا أحد يفرح بالجلد أو بقطع رأسه، بل حتى تلك الضريبة التي يفرضها شرطي السير على المخالف، ومهما كان الشرطي مؤذياً في تعاطيه ومهما أبدى المخالف من سعة صدر واعتراف بالخطأ، مع ذلك كله يبقى منزعجاً ولو قلبياً من الضريبة ومن الشرطي؛ إذاً لا شك بوجود القوة الدافعة والخشونة الذاتية في القوانين الجزائية، وكذلك لا شك أن فلسفة وجود الحكومات هو وجود هذه القوانين الجزائية، وعلى هذا الأساس، يوجد في كل حكومة مجموعة من القوانين الجزائية، وهذه القوانين بطبيعتها وماهيتها خشنة ودافعة، فكل حكومة تمتلك بشكل إلزامي لمجموعة من الخشونات والقوى الدافعة في قوانينها.

قد يقال: إن اصطلاح الخشونة لا يستعمل إلا في الموارد التي تؤدي إلى الألم والانزعاج الجسمي، كالضرب والجلد وقطع اليد، ولو سلمنا بذلك فعلى

الأقل يوجد قوة دافعة في بعض الموارد كأمثال الضريبة المالية والحبس وأمثالها حيث لا ضرر على الجسم، ولا يرضى بل يشمئزّ المعاقب والمجازى من الأحكام الصادرة في حقه، فإذا لم يطلق عليها اسم الخشونة في القوانين فهي على الأقل قوانين دافعة.

والنتيجة التي وصلنا إليها هي: أن قوام الحكومة وجود القوانين الجزائية، وهذه القوانين لا بحسب النوع عن الخشونة أو الدفع، ولا يعقل قيام الحكومة على أساس القوى الجاذبة فقط، لأن تشكيل هكذا حكومة يعتبر لغواً، حيث إن إحدى الفلسفات والعلل الأصلية لتشكيل الحكومات: أنها تقوم بدفع كل من تجده معرضاً عن العمل بالقوانين وإلزامه على التقيد بها، حتى ولو أدى ذلك الدفع والإلزام إلى استعمال القوة، ومن الطبيعي أن لاستعمال القوة مراتب ودرجات، فقد يكون بدفع ضريبة وقد يكون سجنًا، وقد يصل أحياناً إلى الجلد أو التباعد، وقد ينجرّ الأمر لتنفيذ حكم الإعدام.

الدقة في تفكيك البعد الشخصي والبعد الاجتماعي للعمل

نتبين أن الاستفادة واستعمال القوة الدافعة إنما هو في الموارد التي يختلف فيها عن القوانين الاجتماعية، ولا يحق للدولة استعمالها وإعمال المجازات والعقوبة طالما ينحصر العامل في دائرته الشخصية ولم يتعداها إلى الناحية الاجتماعية، ولكن لو أن شخصاً أذنب في الخلوة والسر، ولم يكن قاصداً أن يطلع على ذنبه أحد، ثم صادف أن اطلع عليه بعض الناس، واشتكوا عليه وثبتت معصيته أمام القاضي، فعند ذلك يحكم الإسلام بلزوم مجازاته رغم كونه لم يكن قاصداً ومريداً لإظهار هذا الذنب، والسرّ في ذلك أن هذا العمل دخل في جنبته وبعده الاجتماعي، واطلع عليه بطريقة أو بأخرى بعض الناس، وقد يترتب الضرر الاجتماعي على عمله حتى ولو لم يكن قاصداً،

ولا تحاسب الحكومة على القصد والنوايا وإنما تحاسب على العمل إذا كان له ضرر إجتماعي؛ بل لو أن شخصاً اعترف وأقرّ على نفسه بأنه ارتكب ذنباً، فسوف يكون مصداقاً لـ «الذين يحبون أن تشيع الفاحشة» وهذا أمر محرم وممنوع في القوانين الإسلامية «إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب أليم في الدنيا والآخرة»⁽¹⁾.

تعاطي الإسلام مع الدول غير الإسلامية وأتباعها

ويطرح بحث الجاذبة والدافعة في الإسلام في دائرة تعاطيه مع الأشخاص الخارجين عن الحدود الجغرافية للبلد الإسلامي، وهذا بحث مهم وكبير يحتاج إلى الكثير من الوقت، فلذا نقتصر على بيانه بشكل إجمالي:

لا يخلو وضع الأشخاص الخارجين عن دائرة الحكومة الإسلامية من أحد حالتين: فإما أن يكونوا أشخاصاً يتربصون الدوائر بالحكومة الإسلامية ويهدفون إلى إضعافها بشتى الطرق، أو ليسوا كذلك، وبعبارة أخرى، إما أنهم أشخاص يعادون المسلمين والحكومة الإسلامية ويريدون إيذاءهم، أو أنهم ليسوا كذلك:

فإذا كانوا من الصنف الثاني الذي ليس عنده عداوة مع المسلمين، ولا يريد إيذاءهم ولا إضعاف الحكومة الإسلامية، فالمسلمون مأمورون بمراعاة العدل والإحسان معهم، وعدم الاعتداء عليهم ولا مصادرة حقوقهم: «لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبرّوهم وتقسطوا إليهم»⁽²⁾؛ وطالما لا يعادون الإسلام ولا يتآمرون عليه، فلا تجوز أذيتهم بل

1 — سورة النور: 19.

2 — سورة الممتحنة: 8.

على المسلمين أن يتعاملوا بإحسان، ويوصي الإسلام في بعض الموارد بالرحمة واللفظ بهم لعلمهم ينجذبون إليه، فمن موارد صرف الزكاة الكفار المجاورون للبلد الإسلامي، وقد عبر الاصطلاح القرآني عنهم بـ «المؤلفة قلوبهم» فلعل إعطاء الأموال لهم يوجب ميلهم إلى الإسلام، أو على الأقل يوجب نوعاً من المحبة للمسلمين فلا يسمحون للكفار المحاربين بالتوغل من جهتهم لضرب المسلمين. إذاً يمكن القول بأن حكم الإسلام في التعاطي مع هذا الصنف الثاني هو عدم جواز استعمال الخسونة والقوة الدافعة، بل لابد من استعمال قوة الجذب معهم.

أما الصنف الأول من الكفار المعاندين والمحاربين للإسلام والمتأمرين عليه، فإن حكم الإسلام تجاههم قاطع وحازم حيث يوجب استعمال قوة الدفع، ولا يسمح لهم بأي تحرك ضده، ويحرم أيضاً التعامل معهم: «إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم»⁽¹⁾.

وأؤكد مرة ثانية على أن حكم الإسلام باستعمال قوة الدفع مخصوص بالأشخاص الذين يعادون ويحاربون الإسلام بشكل رسمي وعلمي، وأما غيرهم فالحكم يختلف تماماً، ويقول القرآن الكريم بأنه إذا كان هناك معركة بين المسلمين والمشركين، وظهر في ساحة المعركة من صف المشركين شخص يرفع علماً أبيض مثلاً أو أي شيء آخر يريد أن يصل إلى جهة المسلمين وعنده أسئلة علمية، وهو واقعاً لا يعلم بأن الإسلام حق أولاً، وأن الحرب ضدهم صحيحة أو لا، فعلى المسلمين أن يرسلوا مع تمام الحيطة والحذر من يأتي به إلى معسكر المسلمين، ويتحدثوا معه ويجيبوه على أسئلته، وعليهم أن يسعوا جهدهم لإقناعه بالأدلة والبراهين، فإذا اقتنع فبها

ونعمت، وإلا فعليهم إرجاعه إلى مكانه الأصلي بعيداً عن مرمى جيوش المسلمين، وعند ذلك إذا صمم على محاربة المسلمين قاتلوه وحاربوه، وإلا تركوه يذهب أين ما يشاء: «وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم ابلغه مأمنه»⁽¹⁾، ففي أي نظام حقوقي نرى هكذا مسألة؟ نعم الإسلام هو الذي يقول إن على العالم والجامعي المسلم أن يجيب على أسئلة الكفار المعاندين حتى ولو كانوا في ساحة المعركة، ومن قال بأن الإسلام لا يسمح بالأسئلة والتفاهم وأنه لا يجيب إلا بالطعن والمحاربة؟! الإسلام الذي يأمر بهكذا تعامل رفيع مع المشرك المحارب الشاهر لسلاح العداء، فيكيف به مع المسلمين أنفسهم؟

إذاً السياسة الأولى للإسلام تبدأ بالحكمة والإعتدال على البرهان، ثم الموعظة الحسنة والمجادلة بالتي هي أحسن، وأما ذلك الشخص الذي أفحم في البحث العلمي ولم يبد أي جواب ومع ذلك يصر على محاربة الإسلام، ويتآمر عليه ويسعى لتضعيف النظام الإسلامي، فلا بد من مقابلته بالشدة والحزم، ولا مجال للتساهل والتسامح معه أبداً.

رأي الإسلام في مجال الأعمال والقوى الدافعة

الإسلام إذاً يأمر باستعمال الخشونة والقوة الدافعة في مجالين:
الأول: في دائرة المجتمع الإسلامي وداخله، مع المسلمين وغيرهم أيضاً فيما لو تجاوزوا القوانين المدنية وتعدوا على حقوق الآخرين، وظلموا وعتوا في الأرض مفسدين.

والثاني: في الدائرة الخارجة عن حدود الحكومة الإسلامية، مع من نوى العداء للإسلام وتآمر عليه.

وأما بالنسبة لنوع المجازاة التي ينبغي تنفيذها وتطبيقها على المتخلفين عن القانون والمتجاوزين لحقوق الآخرين، فلا يدركها العقل في كثير من الموارد، فلذا يكون المعين والمشخص لها هو الله سبحانه وتعالى بشكل مباشر، وبعد أن يتم تعيين نوع المجازاة تُنفذ بحق المتخلفين بشدة وعلى أكمل وجه، ويقول القرآن عند تحديده لجزاء فاعلي الفحشاء ومسببي الفساد: «الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهم طائفة من المؤمنين»⁽¹⁾. فإنه لابد من قمع هكذا متخلف بشدة، ولا ينبغي أن ينظر إليه أي مسلم معتقد بالله وبيوم القيامة بعين الرأفة والرحمة، وليشهد هذه الشدة والمجازاة طائفة من المؤمنين ليروا الآلام التي يتحملها المتخلف، وكيف يُراق ماء وجهه في المجتمع، لكي لا يجروا أحد بعد ذلك على ارتكاب مثل هذا العمل.

خلاصة الكلام في الجاذبة والدافعة في الإسلام

والنتيجة الأخيرة في هذا القسم من البحث هي: أن حدود الجاذبة والدافعة في الإسلام عبارة عن الاستفادة من القوة الدافعة في مجالين فحسب، وهما مجال المجتمع الإسلامي مع من يتعدى على حقوق الآخرين المادية أو المعنوية بشكل مباشر أو غير مباشر، والمجال الخارج عن المجتمع الإسلامي مع من يعادي الإسلام وينوي الإضرار بالمجتمع الإسلامي ويتآمر

عليه، وأما في غير هذين المجالين فلا بد من الاستفادة من القوة الجاذبة بالخصوص، أو من القوة الدافعة المترافقة والمتعاضدة مع القوة الجاذبة بالأسلوب وباللهجة المناسبة التي يمكن لها أن تقلل من حِدَّة الدفع، كما أن المعين والمحدد لنوع الخشونة والدفع ولحدودهما في كثير من تلك الموارد هو الله سبحانه وتعالى، إما مباشرة أو ببيان القواعد الكلية لها: وفي كلا الحالتين لا يجوز تعدي هذه الحدود عند تنفيذ الدفع والخشونة: «تلك حدود الله فلا تعتدوها ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون»⁽¹⁾.

وفي ختام هذا البحث نُذكر قليلاً ببعض المطالب التي مرّت في الجلسة الماضية. حيث قلنا أن البحث عن الجاذبة والدافعة في الإسلام يمكن أن يفرض على ثلاثة أشكال:

1. هل جعلت مجموعة المعارف والأحكام الإسلامية على نحو تجذب بعض العناصر للمتدينين بها، أو تدفع بعض العناصر عنهم، أو أنها تدفع وتجذب معاً؟

2. هل جعلت مجموعة المعارف والأحكام على نحو تكون جاذبية لنوع الناس، أو تكون دافعة لهم؟

3. هل الإسلام في مقام الدعوة إليه، يأمر المسلمين باستعمال الأساليب الجاذبة فقط، أو باستعمال الأساليب الدافعة فقط، أو استعمال كلا النوعين؟ وقد كان أكثر بحثنا منصباً عن السؤال الثالث، ولم نتعرض للسؤالين الأولين بشكل مفصل ودقيق، ولكن مع ذلك ننهي البحث عن الجاذبة والدافعة في الإسلام، آمليين أن تسمح لنا الفرصة فيما بعد لإكماله، وننتقل في الجلسات المقبلة إلى بحوث جديد من الأبحاث المهمة والحساسة الأخرى.

سؤال وجواب

السؤال: لقد ذكر في طيات البحث عن الجاذبة والدافعة في الإسلام كلمة (الخشونة)، ويقع البحث عن استعمال هذه الكلمة وهذا المفهوم من جهتين:

الجهة الأولى: هل ورد هذا المفهوم في القرآن الكريم والروايات حتى نعتبره اصطلاحاً دينياً؟

والجواب على ما يبدو بالنفي، لأن هذه الكلمة لم تستعمل قطعا في القرآن الكريم، ولعلها غير موجودة في الروايات أيضا، وإذا استعملت فذلك استعمال نادر جدا، والخلاصة أن الخشونة لم تطرح بعنوان فضيلة من الفضائل في الثقافة الإسلامية، وكذلك الأمر في اللغة الفارسية، حيث إن مفهوم الخشونة لا يحمل في مضمونه قيمة إيجابية ويستعمل في موارد عدم الرحمة، وهذا المفهوم يختلف عن مفهوم الحزم والشدّة، ومفهوم الحزم مفهوم قيمى إيجابى لا يرادف مفهوم الخشونة السلبى، فعلى سبيل المثال، من الممكن أن نجد قائد جيش حازماً غير خشن، وقد يكون خشناً غير حازم، والحزم والخشونة مفهومان متفاوتان لا يصح استعمال أحدهما مكان الآخر، بل قد يقوم الإنسان بعمل عاطفى (كالتقبيل) بأسلوب خشن.

الجهة الثانية: إذا فرضنا وسلمنا وجود اصطلاح الخشونة في القرآن والروايات والثقافة الإسلامية، وإذا قبلنا أيضا أن مفهوم الخشونة مرادف لمفهوم الحزم وله قيمة إيجابية، لكن مع ملاحظة الظروف المحيطة والمسائل الموجودة، نجد أن هناك مانعاً من جهة العقل ومن جهة النقل أيضا عن استعمال هذا المفهوم، وأنه لا بد من استعمال مفهوم آخر مكانه.

أما من الناحية العقلية فالعقل يقول: عندما يكون استعمال الخشونة في المجتمع لا يُفهم منها إلا المعنى السلبي وأنها مرادفة لعدم الرحمة، وسيؤدي من دون قصد إلى إيجاد حالة الدفع والنفور عند سماع هذه الكلمة، بينما يمكن تجاوز المشكلة بسهولة باستعمال مفهوم آخر يؤدي نفس المعنى ويكون مفهوماً قيماً إيجابياً، فلا بد من اختيار المفهوم الثاني دون مفهوم (الخشونة).

وأما من الناحية النقلية، فالقرآن الكريم يقول: «يا أيها الذي آمنوا لا تقولوا راعنا وقولوا انظرونا»⁽¹⁾، فعندما كان الأعداء يستفيدون من هذا التعبير (راعنا) بشكل سيئ، جاء القرآن ليقول للمسلمين إنكم تستطيعون أداء نفس المفهوم بتعبير آخر وهو (انظرونا) وتقطعوا الطريق على سوء استفادة الأعداء.

إذاً يفرض البحث عن الخشونة في مقامين:

الأول: في مقام الحسن والقبح الفعلي.

الثاني: في مقام الحسن والقبح الفاعلي.

فالبحث عن الذبح مثلاً بحث عن فعل بطبيعته خشن، فقطع رأس الدجاج أو الخروف بطبيعته وماهيته فعل خشن؛ ولكن إذا ما تعرضنا للبحث عن الذي يقوم بهذا الذبح (فاعل الذبح)، نرى أنه يقوم الذبح بصورة خشنة وقاسية، وطوراً يقوم به بأسلوب لا يتصف بالخشونة، وإنما ذكرنا هذا المثال للإشارة إلى أن بحثنا في المجال الثاني والخشونة الفاعلية لا الخشونة الفعلية، فلا ينبغي لنا أن نظهر أحكام الإسلام عند تنفيذها بصورة خشنة، تماماً كالرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) الذي بعث رحمة للعالمين وكان على خلق عظيم، فإنه على ما

يتحلى به من الصفات السامية كان يواجه الكفار بحزم وشدة من دون أن يكون هناك خشونة في فعله وتصرفه.

وخلاصة السؤال هي: أنه لماذا نصرّ على استعمال كلمة الخشونة ونوجد الحالة الدافعة منها، ونترك المجال لسوء استفادة الأعداء من هذا المفهوم الحامل للقيمة السلبية، والذي يرادف في كل المجتمعات معنى عدم الرحمة، مع أنه وبكل سهولة يمكن لنا تبديل هذا التعبير وتحل كل المشاكل الناجمة عنه؟

الجواب:

بعض المطالب التي ينبغي ذكرها في مقام الجواب، كنا قد تعرضنا لها في مناظرة تلفزيونية حول بحث الخشونة، يمكن مراجعة هذه المطالب حيث إنها طبعت في مجلة پرتو (الشعاع) الأسبوعية⁽¹⁾.

ولكن يمكن الإشارة في هذا المقام إلى أن كلمة الخشونة تارة يبحث عن معناها في ثقافتنا، وطوراً يبحث عن معناها في الثقافات والأعراف المختلفة، وأما في مجال ثقافتنا نحن، فقد يُدعى أنها مرادفة لعدم الرحمة، وعلينا في تحقيق هذا المدعى، أن نرى ما معنى مفهوم الرحمة لكي يتضح المفهوم المقابل له وهو عدم الرحمة والخشونة، ولو سلمنا أن مفهوم الخشونة يطلق ويراد منه غالباً عدم الرحمة، ولكن الأمر ليس كذلك في الثقافات والأعراف الأخرى، ففي عرف الحقوق والسياسة مثلاً لا تعني الخشونة عدم الرحمة، فإن هذه الكلمة (الخشونة) عربية الأصل، وإذا راجعنا كتب اللغة والقواميس العربية، لا نجدهم أبداً يفسرون الخشونة بعدم الرحمة، بل يقولون إن الخشن ضد اللين، واللين تأتي بمعنى النعومة والطلاوة أحياناً.

1— من المقرر أن تطبع مؤسسة التلفزيون في الجمهورية الإسلامية الإيرانية هذه المناظرة، وتنتشر على شكل كتاب.

وإذا قيل إنه عندما تنتقل المفاهيم من العلوم الفيزيائية والطبيعية إلى العلوم الإنسانية والاجتماعية يطرأ عليها عادة بعض التغيير ويصبح لها مصاديق جديدة.

قلنا هذا صحيح، ولكن تبقى أصول وجذور المعنى اللغوي محفوظة فيها أيضاً.

وأما ما قيل في ضمن السؤال ومقدمته، من أن كلمة الخشونة لم تستعمل قطعا في القرآن الكريم، وكان استعمالها في الروايات نادرا جدا، وأن هذا المفهوم لم يطرح بعنوان فضيلة من الفضائل في الثقافة القرآنية والروائية، فإن هذه دعاوى باطلة، ففي القرآن وإن لم نجد هذه المادة (خ — ش — ن) ولكن هناك كلمات قد استعملت في القرآن وهي مرادفة لكلمة الخشونة، ولا مانع من جهة قواعد اللغة والبلاغة والأدب أن توضع إحدى الكلمات المترادفة مكان الأخرى، وإذا دللنا على الكلمة المرادفة للخشونة في القرآن والروايات لا يمكن الإدعاء بعد ذلك بأن مفهوم الخشونة غير مستعمل في القرآن الكريم؛ والكلمة المرادفة للخشونة التي وردت في الكتاب العزيز هي كلمة (الغلظة) من مادة (غ — ل — ظ) وهي في قوله تعالى: «وليجدوا فيكم غلظة»⁽¹⁾ وفي مكان آخر «يا أيها النبي جاهد الكفار واغلظ عليهم ومأواهم جهنم»⁽²⁾ وفي موضع ثالث يقول: «فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك» وفي موضع رابع: «عليها ملائكة غلاظ شداد»، والخلاصة أن مادة (غ — ل — ظ) وردت في الكتاب الكريم ثلاثة عشر مرة، والغلظة مرادفة للخشونة ولهما معنى واحد، وكذلك نجد أن القرآن

1— سورة التوبة: 123.

2— سورة التحريم: 9.

قد استعمل في مورد واحد مفهوم الرحمة في مقابل مفهوم الشدة: «محمد رسول الله والذين معه أشدء على الكفار رحماء بينهم»⁽¹⁾.

وأما من ناحية الروايات فنقول: إن مادة (خ — ش — ن) وردت فيه الروايات، وذكرت في بعض الموارد بعنوان أنها فضيلة، كما في وصف أمير المؤمنين علي (ؑ) بأنه **خشن في ذات الله**⁽²⁾. كان هذا تحقيقاً للكلمات في اللغة والآيات والروايات، اتضح من خلاله بطلان الدعوى المذكورة في السؤال.

وإذا غضضنا النظر عن البحث اللغوي وموارد الاستعمال، فإن لنا أن نسأل عن معنى الخشونة، وهل تعني حقاً عدم الرحمة؟ فلو حكمت قوانين الإسلام الجزائية، على شخص ارتكب ذنباً معيناً، بقطع يده اليمنى ورجله اليسرى، وأصبح بعد تنفيذ الحكم منبوذاً في المجتمع، فهل يعتبر ذلك الحكم رحمة أو لا رحمة فيه وكذلك يوجد في قوانين الإسلام حكم بإشعال النار وإلقاء العصا فيها، أو تكبل يداه ورجلاه ويرمى من شاهق، أو لأجل سرقة دينارا من ذهب يحكم بقطع أصابع يده الأربعة، فهل هذه الأعمال تعتبر رحمة أو لا رحمة فيها؟

وقد ميز في السؤال بدقة بين الخشونة الفعلية والخشونة الفاعلية، وبين الحسن والقبح الفعلي والحسن والقبح الفاعلي، وقيل كذلك بالفرق بين الحزم والخشونة، ولو أن الشرطي إذا ضبط شخصا يعبر بسيارته من دون مراعاة الإشارة الحمراء، وتعامل معه بكل احترام وأدب وقال له بابتسامه: عليك أن تدفع خمسة آلاف تومان غرامة وجزاء لتخلفك، فإن عمل الشرطي هذا حازم وليس فيه خشونة؛ ولكن نقول إن عمدة البحث في أن المجازاة الموجودة في

1 — سورة الفتح: 29.

2 — بحار الأنوار، ج 21، ص 385، باب 36، الرواية العاشرة.

الإسلام ليست حازمة فحسب، بل بعض منها وبطبيعته وماهيته خشنة، فمثلاً عمل الجلاذ عندما يفصل الرأس عن الجسد بسيفه القاطع ويفور الدم، عمل بطبيعته وماهيته خشن، ولا يمكن أن ينفذ عمله هذا بطلاقة وجه وابتسامة وانسراح، والمشهد الذي يتجلى أثناء تنفيذ هذا الحكم لا يتحملة كثير من الناس، (ويغيب البعض عن الوعي، وينسون الضحك والإبتسامة وأمثال ذلك)، عندها كيف نقول إن هذا الحكم لابد أن ينفذ بحزم ولكن بأسلوب هادئ؟! كيف يتصور قطع الرأس وفصله عن الجسد مترافقا مع الابتسامة؟! إن طبيعة هذا العمل خشنة، وطبيعة الجلاذ المنفذ له خشنة أيضا، ولا معنى للتفكيك بين الخشونة الفعلية والخشونة الفاعلية في هكذا أفعال.

أضف إلى ذلك: أن الأشخاص الذين أوردوا هذا الإشكال على الإسلام، لا يعترضون في مورد الخشونة الفاعلية، وإنما وبطريق الصدفة يعترضون على الخشونة الفعلية، وأن هذه الأعمال الموجودة في الإسلام أعمال خشنة لابد أن تلغى بنظرهم، ولا تحل المشكلة إذا قمنا بتنفيذها بأسلوب هادئ ولين، كما لا يصح الجواب بأن هذه الأعمال حازمة وليست خشنة، بل الإشكال منصب عندهم على نفس هذه المجازاة، ويرجع أساسه إلى ما ورد في بلاغ لجنة حقوق الإنسان، حيث ورد من ضمن بنوده إلزام الدول على حذف المجازاة الخشنة مطلقا، والمصداق الأبرز الذي أكدوا على حذفه هو مجازاة الإعدام وأمثاله كقطع اليد والجلد وكل ما ينال من جسد الإنسان، وعندما تقوم بعض الدول بطرح مسألة حقوق الإنسان، يهتمون — وعلى رأسهم أميركا — الجمهورية الإسلامية بعدم احترامها لهذه الحقوق، وهم لا يعترضون علينا بأننا لماذا لا نبتسم عند تنفيذ المجازاة، ولماذا ونقطب الجبين، وإنما اعتراضهم على أصل وجود هذه المجازاة عندنا، وهم يقولون إن هذه الأنواع من المجازاة تتعلق بالعهود القديمة، حيث لم يكن البشر متمدنين ومتطورين، وحيث كانت الصراعات بين القبائل والدول، وكانت الغارات والقتل والسلب،

وأما إنسان هذا العصر فقد تطور كثيراً، وأصبح الناس يحترمون بعضهم، (وإذا أرادوا على سبيل المثال أن يرموا القنبلة الذرية على منطقة ما، فإنهم يرمونها بشكل هادئ ومهذب وهدوء تام !!!) وإذا تطور الإنسان لهذا الحد فلا معنى لهذه المجازاة الخشنة من إعدام وقطع وجلد وغيره.

نعم لقد أثرت هذه الأفكار وهذه الدعايات على كثير من الناس، ووصل الأمر بأن يكتب جرائها بعض المعممين في مجلاتهم بأن هذه المجازاة الموجودة في الإسلام خشنة وغير إنسانية فلا بد من إلغائها. علماً بأن هذه الآراء ليست جديدة علينا، بل ما زلنا نذكر بيان بعض الحقوقيين في «جبهة الشعب» حيث ذكروا فيه أن قوانين الإسلام في القصاص خشنة وغير إنسانية ولا بد من تغييرها أو حذفها، وقد تصدى لهم الإمام الخميني رضوان الله تعالى عليه وحكم بارتدادهم عن الإسلام، وقبعوا في أوكارهم — جراء هذا التصدي — سنوات طويلة، ولكن يطرح في هذه الآونة ومن جديد كلام وقح للغاية، فيه جرأة كبيرة على الإسلام، يطرحونه وبشكل حرّ وواضح في المجلات والصحف والمراكز العامة.

والخلاصة أنهم لا يعترضون على نفس الفاعل والمنفذ لهذه الأحكام، ولماذا لا يبتسم ولا يكون مؤدباً أثناء تنفيذه للحكم، وإنما يعترضون على نفس هذه الأعمال والمجازاة، ويعتبرونها خشنة وغير إنسانية.

والسؤال المهم هو: هل لابد من حذف هذه المجازاة وهذه الأعمال التي يعتبرونها خشنة، أو أنه لا مجال لحذفها أبداً؟ فهم يقولون بضرورة إلغاء أي نوع من أنواع الخشونة، ويقصدون من الخشونة خصوص هذه الأعمال من الإعدام والقصاص والجلد، ونحن في مقام نفي كلامهم والردّ عليه، مضطرون لاستعمال نفس الكلمة وأنه لابد من وجود الخشونة في المجتمع، ولا مجال لإلغائها، وطبيعي أننا نقصد من الخشونة الإعدام والقصاص والجلد، وليس عندنا أي داع لاستعمال هذه الكلمة أبداً، ولكن عندما وردت في

بلاغ لجنة حقوق الإنسان، وصرنا بصدد الرد عليها وعلى من يتمسك بمقولتها، اضطررنا لاستعمال نفس الكلمة، وأن هذه الأعمال التي تعتبر بنظرهم خشنة لا بد من وجودها، ودليلنا على ذلك ما جاء في صريح القرآن الكريم، ونحن إما أن نتمسك بما ورد في كتاب الله، أو — والعياذ بالله — نرفضه ونتمسك بما جاء في بلاغ لجنة حقوق الإنسان، ولا أظن أن مسلماً حقيقياً يرفض كتاب الله ويتهمه لأجل ما ورد في بلاغ لجنة حقوق الإنسان، يقول القرآن الكريم: «الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر»⁽¹⁾ وهذه الآية صريحة بأنه ليس للمؤمن بالله واليوم الآخر أن يرأف بالزاني أو بالزانية، وليس له أن يرحمهم، والقرآن يقول إن على المؤمن أن لا يرحم في هكذا مواضع، وعدم الرحمة في المورد الذي يستحق فيه الشخص ذلك لا تساوي الظلم أبداً وعلى كل حال، فالمسلم إما أن يقبل القرآن الكريم وعن ضمنه هذه الآية ويعمل بها، أو أن يقبل ما تقوله لجنة حقوق الإنسان وبدافع عنها. ومن الأمثلة الأخرى في القرآن الكريم قوله تعالى: «السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا»⁽²⁾ وهذا الحكم بنظر لجنة حقوق الإنسان حكم غير إنساني ووحشي وعلى المسلم أن يختار إما القرآن أو ما تفرضه لجنة حقوق البشر. وأما رأي القرآن من ناحية أصل القوانين الجزائية فهو قوله: «ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب»⁽³⁾ فضمان حياة المجتمع وسلامته بالمجازاة، ومجازاة القاتل مثلاً بالإعدام، بينما للجنة المذكورة تعتبر هذا الحكم غير إنساني وينبغي أن يلغى.

1- سورة النور: 2.

2- سورة المائدة: 38.

3- سورة البقرة: 179.

وفي الواقع إن الذي يجري عبارة عن مؤامرة ثقافية، يهدفون من وراء هذه الغوغاء والدعايات الوسيعة وإثارة الضجيج حول الأحكام الإسلامية، التأثير علينا سلبيا، والضغط على مراجعنا العظام لسحب هذه القوانين؛ علينا في مقابل هذه السياسة أن نصرّ على موقف الإسلام بحزم وحدّية، ونقول لهم: نعم يوجد في الإسلام حكم الإعدام وقطع اليد والرجل وحكم الرجم وغير ذلك، وإذا أطلقتم على هذه الأعمال اسم الخشونة، فنحن عندنا خشونة في الإسلام، ولا نخاف ولا نهتم من أن تطلقوا علينا اسم الوحشيين أيضا، ولا نريد أن نلعب معكم على حبال الألفاظ، فإننا تابعون للقرآن وهو يجوز بل يوجب هذه الأعمال التي تعتبرها لجنة الحقوق أعمالا وحشية وخشنة، والقرآن يأمر المسلمين بأن يكون أشداء على الكفار وأن يكونوا غليظين وخشنيين معهم «وليجدوا فيكم غلظة»⁽¹⁾ ولاحظوا دقيق قوله تعالى (فيكم) ولم يقل (في عملكم)، وهذا يعني أنه لابد من تحسس الخشونة في وجودكم عندما تتعاطون معهم، ولتشعروهم بأنكم أشخاص لا تتأثرون بالعواطف والأحاسيس، وإذا صدر تجاهكم أي مخالفة فإنكم ستواجهون المخالف بشدة ولن ترحمونه، وإذا كنا نؤمن بالقرآن، فلا بد من التصريح بوجود هذه القوانين فيه، ولا نخاف من أحد أبدا «الذين يبلغون رسالات الله ويخشونه ولا يخشون أحدا إلا الله»⁽²⁾ وإذا كنا نخاف من التصريح بحكم الله والقرآن، فعلى الأقل نسكت ولا نتكلم، لا أن نوّيد كلامهم بكتابة المقالات وإلقاء الخطب بما يرجع نفعه عليهم. وكثير من الأشخاص لا يملكون الشجاعة والجرأة على الدخول في هذه الأبحاث، ولكن هناك من يخوض فيها

1- سورة التوبة: 123.

2- سورة الأحزاب: 39.

ويبلغ أحكام الله ولا يخاف عتاباً ولا ملامة : «يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم»⁽¹⁾.

وأما جواب البعض بأن أحكام الإسلام جازمة وليست خشنة، فإنه لا يصلح جواباً للجنة حقوق الإنسان التي تعتبر أن مجازاة الإسلام للمجرمين خشنة لابد أن تلغى، والجواب الصحيح أن نقول لهم: إن مجازاة الإسلام للمجرمين خشنة ولابد أن تبقى، ونحن لا يمكننا الإيمان ببعض آيات الله ورفض بعض آخر إرضاء للجنة الحقوق، فإن الإيمان ببعضه والكفر ببعض آخر كفر حقيقي: «إن الذين.... ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون أن يتخذوا بين ذلك سبيلاً * أولئك هم الكافرون حقاً...»⁽²⁾ والمؤمن الواقعي لا يبيع دينه برفض بعض أحكام الله إرضاء للجنة الحقوق، ولو كان لابد من غض النظر عن بعض الأحكام التي لا تتلاءم مع بعض الناس، لما تعرض الرسول الأكرم (p) لللات والعزى ولما حطم أصنام مكة، ولكن القرآن يأمرنا أن نتبرأ علناً من الكفار ودينهم، وأن نستعمل الأسلوب الدافع في كلامنا وتعاطينا معهم، ويأمرنا بالإقتداء بالنبي إبراهيم (v): «قد كانت لكم أسوة حسنة في إبراهيم والذين معه»⁽³⁾ فكيف كان عمله هو والذين معه لنقتدي به؟ يجب القرآن في تكملة الآية: «إذ قالوا لقومهم إنا برءاؤا منكم ولما تعبدون من دون الله وكفرنا بكم»، فالقرآن يأمرنا صريحاً بالإقتداء بإبراهيم (v)، حيث وقف أمام الناس وقال بصراحة: أنا برئ منكم، أنا برئ من آلهتكم، ولم يقل القرآن بلزوم احترام عادات وتقاليد الناس، واحترام أصنامهم لأنها محترمة ومقبولة عندهم!!! كلا لم يسمح بذلك لأحد من المسلمين، بل يقول بحزم بضرورة

1 — سورة المائدة: 54.

2 — سورة النساء: 150 — 151.

3 — سورة الممتحنة: 4.

الوقوف أمام الأصنام لإسقاطها، ولم يكتف القرآن بذلك بل أضاف بعض التعاليم أيضا وأنه علينا أن نحتد مع الكفار في كلامنا أكثر من ذلك، ونقول لهم: «وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء أبدا حتى تؤمنوا بالله وحده». وطالما تحملون هذه الأفكار فنحن أعداء لكم ولا نهاية لهذه العداوة، ولا بد أن نقول لهم: الموت لكم ولأصنامكم «أف لكم ولما تعبدون»⁽¹⁾.

هذا هو رأي القرآن الصريح — وليس رأيي الشخصي — يفرض علينا أن نضمّر لهم الكره والبغض في قلوبنا ماداموا غير مؤمنين بالله، وتزداد روعة التعبير القرآني في الاستثناء المذكور في الآية، فبعد أن أمرنا بالاعتداء بإبراهيم (٧) استثنى من عمله (٧) شيئا واحدا لا ينبغي لنا أن نتبعه فيه هو: «إلا قول إبراهيم لأبيه لأستغفرن لك» فإن إبراهيم (٧) كان حازما مع الكفار، إلا أنه أبدى في كلامه مع أبيه آزر بعض الليونة والملاطفة، وأنه سيستغفر له الله، والقرآن قد استثنى هذا العمل من أعمال إبراهيم (٧) التي أمرنا بالاعتداء بها، فلا يعد أحداً من الكفار بأنه سيستغفر له الله. فمعنى الآية القرآنية صريح جدا، ولا يقبل أي تفسير أو تأويل آخر، إلا تفسيرا واحدا وهو تحريفها أو حذفها من القرآن لأجل إرضاء المؤسسات العالمية!!

فعلينا أن نشخص تكليفنا في هذه المسألة، إما أن نكون أتباع القرآن الكريم أو أتباع لجنة حقوق البشر، وبما أننا متبعون للقرآن حتما، فعلينا أن نؤمن بكل ما جاء فيه، لا أن نؤمن ببعض الآيات التي تتسجم مع ما تقرره لجنة حقوق الإنسان، ونكفر ببعض الآيات التي تخالف ما تقرره اللجنة، لأن ذلك عين الكفر الحقيقي، ونحن نؤمن بما ورد في كتاب الله من القصاص من الإعدام وقطع اليد والجلد وغيره رغم مخالفة ذلك لكل لجان العالم، ونؤمن

بأن «ادعُ إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة...»⁽¹⁾ من القرآن، ونؤمن كذلك بأن «وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة»⁽²⁾ من القرآن أيضاً، ولا بد أن نعمل بكلا الآيتين معاً، وإذا كنا نؤمن بأن الله «أرحم الراحمين»، فإننا نؤمن أيضاً بأنه «شديد العقاب»، ولا يصح قبول الموارد التي يكون فيها الله «أرحم الراحمين»، ونرفض تلك الموارد التي يكون فيها «شديد العقاب»، بل الحق أن الله «أرحم الراحمين في موضع العفو والرحمة» وأنه «أشد المعاقبين في موضع النكال والنقمة» كما ورد في دعاء الإفتتاح.

ومن الضعف أن نخفي حقائق الإسلام، ومن الجبن أن لا نظهرها كما وردت في القرآن الكريم، لماذا نخاف من ذكرها كما هي عليه؟ وقد كان الإمام (قده) يشير إلى هذا الأمر عندما كان يقول: «لا تخافوا مما يتهمونكم به من الخشونة والتحجر». والإسلام الذي ندعو الناس إليه كلُّ لا يتجزأ، ومجموعة متكاملة من الأحكام، ومن جملتها هذه المجازاة التي لا تتسجم مع ما في لجنة حقوق الإنسان. ونحن لا نقدر أن ندعو الناس إلى القرآن الكريم ونستثني منه بعض الآيات.

سؤال وجواب آخر

السؤال: أولاً: نحن نعلم أن القرآن والدين الإسلامي لم ينزلا في ليلة واحدة، وإنما نزلا بالتدريج وعلى مقدار فهم الناس والمستوى الاجتماعي الذي كان يخاطبه الرسول (ﷺ).

1- سورة النحل: 125.

2- سورة الأنفال: 39.

ثانياً: نحن نعيش في الجمهورية الإسلامية التي يؤمن أكثر من تسعين في المائة من سكانها بالدين الإسلامي، فلذا نحن ملزمون بقبول هذا الدين بكامله ومن دون أي نقصان، وهذا لا كلام فيه، وإنما الكلام في أن الثورة الإسلامية جاءت لتحجي الإسلام من جديد بعد أن كاد لا يُعرف منه إلا اسمه، وصارت وظيفتنا الآن تعريف الإسلام للعالم ودعوتهم إليه، ولكن نلاحظ من جهة ثانية ما عليه الغرب من القدرات والوسائل الإعلامية، فقد استطاع تشويه صورة الإسلام في العالم، وإعطاء صورة عنه بأنه دين خشن ومتحجر، وإن المسلمين — خصوصاً الإيرانيين — إرهابيون متحجرون خشنون وغير منطقيين.

وفي هكذا ظروف وأجواء، لا يمكن تطبيق كل أحكام الإسلام بمخافيرها في المجتمع، لأننا إذا أردنا أن ننفذ حكم الإعدام بالقاتل، أو رجم الزانية المخصصة، فسوف يكون لعملنا أثر سلبي وصدى سيئ في أفكار عموم الناس في العالم، وتستطيع وكالات الإعلام الغربية من التقاط الصور والأفلام عما يجري عندنا وتعرضه بصورة بشعة في المراءى العالمي، لتعطي الانطباعات السيئة عن الإسلام، وبالتالي لم يعد بمقدورنا إيصال الإسلام إليهم، ولم نجد هناك من يرغب به ويميل إليه، والسؤال هو: ألا تصلح كل هذه المسائل والأمور أن تكون سبباً للتغيير ببعض الأحكام الإسلامية، حفاظاً على المصلحة الأهم من حفظ الإسلام ونشره مثلاً؟ فعلى سبيل المثال نقوم بتغيير دية القتل، حيث كان الحكم الأولي دفع مائة جمل دية مسلّمة لأهل المقتول، ونجعل الدية الآن سبعة ملايين تومان مثلاً، فهل نقدر على تغيير بعض الأحكام ونصلحها بصورة عصرية نقدر من خلالها على جذب الناس إلى الإسلام، وعلى المنع في نفس الوقت من إعطاء صورة بشعة عن الإسلام؟

الجواب:

إن كل جملة من هذا السؤال تحتاج إلى بحث على حدة، ولكن نبين بعض المطالب بالقدر الممكن في هذا المجال.

أما بالنسبة لما ورد في السؤال من أن أكثر من تسعين في المائة من شعب الجمهورية الإسلامية يعتنق الإسلام، ولا خوف عليهم من الانحراف أبداً، فإنها دعوى على خلاف الحقيقة. فإنه لم يمض وقت طويل على عمر الثورة وإذا بنا نرى كلمات الإمام (قده) تثبت عبر وسائل الإعلام محرقة أحياناً بالزيادة والنقصان، وقد شاهدت ذلك وللأسف بأمّ عيني، وتطبع بعض المقالات التي تخالف صريح القرآن في صحيفة لرجل معمم!! والخاصة: أننا نخاف على شبابنا في هذا البلد، من ناحية تبليغ الإسلام لهم وأن لا يكون إسلاماً محرّفاً، لما يقومون به من التشكيك وبث الشبهات في نفوسهم بالوسائل المختلفة والأساليب المتعددة.

وأما بالنسبة لما ورد في السؤال من أن الإسلام لم يُعرّف إلى الآن للغرب، ووظيفتنا الآن إيصاله إليهم، فهذا باطل أيضاً، لأن القرآن تُرجم في هذا العصر إلى أغلب اللغات العالمية الحيّة، وقد أصبح كل شيء بمتناول أيدي جميع الناس بعد وجود وسائل الإعلام على أنواعها، من راديو وتلفزيون وأقمار اصطناعية وإنترنت، فلا يمكننا أبداً القول بأنهم لا يعرفون الإسلام، خصوصاً مع وجود هذه الحملة على الإسلام في الإذاعات والمحطات الإعلامية ولا سيما الصهيونية منها. فقد عُرّف الإسلام لكل العالم بأنه مجحف بحقوق المرأة، وأينما ذهبتم ستجدون من يقول لكم إن في الإسلام تفكيكاً وتبعيضاً بين حقوق المرأة والرجل، وقد طرح نفس هذا البحث معي في كثير من دول العالم، وقد أجريت معي في جنوب التشيلي مقابلة تلفزيونية حيّة وعلى الراديو أيضاً حول هذه المواضيع. والخاصة هي أن الكلام عن وجود أشخاص في العالم لا يعرفون عن الإسلام شيئاً ونحن نريد تعريفه لهم، غير تام.

ولكن لو فرضنا وجود هكذا أشخاص، وأردنا أن نعرفهم على الإسلام، فإننا لا نبدأ معهم بتعريفهم على أحكام الإسلام الجزائية، وأن في الإسلام

إعداماً للقاتل وقطعاً ليد للسارق وجلداً للزاني وما شابه ذلك، وهذا أمر بديهي جداً، بل نبدأ معهم بالبحث والدعوة إلى مبادئ الإسلام وأصوله كالتوحيد والنبوة والمعاد ثم بعد أن تقوى هذه الأصول في قلوبهم تتدرج معهم بتوضيح وذكر المسائل الأخرى، بل نحن في بداية دعوتهم نقصر على أن يتشهدوا الشهادتين فقط ويعتقوا الإسلام بذلك، أو على أن يمتثلوا حكم الصلاة من بين جميع الأحكام الإسلامية؛ والخلاصة أننا نسعى لجذبهم إلى الإسلام بالمقدار الضروري واللازم، وبعد ذلك نقول لهم الأحكام الأخرى بالتدرج وبالقدر الذي يمكن لهم امتثاله، وهذه السياسة التدريجية في بيان الأحكام عامة لكل الناس باستثناء المسلمين.

وهذا الجواب الذي تقدم منا كان على فرض وجود هكذا أشخاص، وأما إذا أردنا أن نعطي الحكم الكلي للسؤال المتقدم: فإنه إذا أدى إجراء أحد أحكام الإسلام، في ظروف خاصة ومكان وزمان خاص أيضاً، تضرر الإسلام والمجتمع الإسلامي وإلى خسارة كبيرة لا تعوّض أبداً، فإن لولي أمر المسلمين فقط الحق في إعمال ولايته، وأن يحكم على طبق العناوين الثانوية — التي هي ضمن الأحكام الإسلامية — بتعطيل هذا الحكم بشكل مؤقت، وهذا الأمر خاص بالولي الفقيه وليس لأحد البتة أن يقوم بهكذا عمل.

والنكته المهمة التي ينبغي التأمل فيها جيداً، هي التمييز بين الحكم الذي يُعطّل بشكل مؤقت لوجود بعض المصالح الأهم، وبين إنكار الحكم من أساسه والقول بأنه غير موجود في الإسلام، أو القول بأن هذا الحكم كان موجوداً في الإسلام ولكن من الآن فصاعداً يعتبر محذوفاً وغير موجود فيه، فإن بين هذين الأمرين بوناً شاسعاً. كما أن تعطيل الحكم الإسلامي بشكل مؤقت لا يختص بالأحكام الجزائية، بل يمكن أن يكون في الأحكام العبادية أيضاً، وقد شاهدنا ما قام به الإمام الخميني (رضوان الله عليه) من تعطيل لفريضة الحج — الذي هو من العبادات الإسلامية المهمة — عدة سنوات وذلك لوجود بعض

المصالح، فتعطيل الحكم بشكل مؤقت شيء، وإنكاره من الأساس شيء آخر، وللولي أن يقول: بناء على بعض المصالح لا ننفذ هذا الحكم حالياً، وأما أن يقال بأنه لا يوجد في الإسلام حكم الإعدام أو الرجم، أو أن هذا الحكم كان خاصاً بالناس غير المتطورين، وبأولئك الذين كانوا يعيشون في شبه الجزيرة العربية، فإنه قول لا يعني إلا إنكاراً وقبيحاً لحكم الإسلام القطعي، وهذا ما لا يحق لأحد القيام به حتى شخص الرسول الأكرم (p).

ذكر نموذج تاريخي:

وهذا المثال يفيد في ترسيخ الفكرة في الأذهان: لقد كان يواجه المسلمون في صدر الإسلام وفي بداية الدعوة الإسلامية مشاكل صعبة للغاية، وفي الأثناء جاء أهل الطائف — وكانوا يُعدون من الأغنياء — واقترحوا على الرسول الأكرم (p) بأنهم مستعدون لقبول الإسلام ومساعدة الرسول وحمانيته والدفاع عنه، وأنهم حاضرون لقول الشهادتين ودفع الزكاة، وترك عبادة الأصنام، وكل الأعمال القبيحة، ولكن بشرط واحد فقط هو أن يعفوهم من السجود على الأرض، ولأنهم لا يتحملون هذا العمل.

فلو لاحظنا الظروف في ذلك الوقت، حيث كان عدد المسلمين قليلاً جداً، وكان وضعهم الاقتصادي سيئاً للغاية، فهم بحاجة للمال والعدد في نشر الدعوة والحفاظ عليها، ثم جاء عدد لا يستهان به كمّاً وكيفاً ليعرض إسلامه على الرسول، ويمشي معه مائة خطوة إلى الأمام في تطبيق أحكام الإسلام، وليس عندهم إلا حكم واحد — يبدو أنه أمر بسيط بحسب الظاهر — لا يريدون امتثاله، وبعد ملاحظة كل هذه الظروف، نجد القرآن الكريم يقول — وبعد أن كاد الرسول، على ما هو عليه من المقام الرفيع، أن يتردد في

اقتراحهم، لا أنه يتردد في قبول اقتراحهم، بل هو أراد أن يردّ هذا الاقتراح ولكن كاد أن يظهر في قلبه شيء قليل جداً من الإنعطاف إلى اقتراحهم — : «ولولا أن ثبتناك لقد كدت تركن إليهم شيئاً قليلاً»⁽¹⁾، وماذا يحصل فيما لو أظهر بعض الإنعطاف إلى اقتراحهم؟ الجواب شديد اللهجة جداً من القرآن الكريم: «إذا لأذقناك ضعف الحياة وضعف الممات ثم لا تجد لك علينا نصيراً»⁽²⁾ وهذا يعني أنه لو ظهر بعض الإنعطاف إليهم لكان عذابك مضاعفاً في الدنيا والآخرة، وليس لك عون ولا منقذ ولا نصير، فعندما يصل الأمر إلى إنكار الدين أو التساهل في أحكامه، فإنه أمر خطير لا يسمح لي ولا لكم ولا لشخص الرسول بذلك، ولو فرضنا — ولو من باب فرض المحال — أن صدر ذلك من الرسول فإن التعاطي معه سيكون حازماً وشديداً، لأنه لا لعب ولا تهاون في هذه المسائل.

وأما مسألة الديّة التي ذكرت في السؤال، والدعوة إلى إيجاد معادل لها هذه الأيام خلاف ما كان يفرض في ذلك الوقت، فإننا نقول إن الديّة منصوص عليها في الروايات، وليست من ابتكار العلماء، وقد جاء التعيين بالجمال في ذلك الوقت مع أنه كان بالإمكان التعيين بالذهب والفضة الموجودين حينها أيضاً، فلذا لا يمكن تغييرها أو إيجاد المعادل الجديد.

«وقد تمّ الفراغ بحمد الله تعالى من تعريب الكتاب في الليلة الحادية والعشرين من شهر رمضان المبارك عام ألف وأربعمائة وواحد وعشرين هجرية، (شهر رمضان المبارك سنة هـ) في بلدة قم الطيبة».

1 — سورة الإسراء: 72.

2 — سورة الإسراء: 75.

الفهرس

4.....	مقدمة المترجم
5.....	حول الكتاب:
6.....	حول الترجمة:
8.....	مسؤوليتنا في مجال الثقافة (1)
8.....	الإنسان المسؤول أو المطالب بالحقوق
10.....	مبدأ توازن المسؤولية والكفاءات
11.....	مدى القابلية والمسؤولية عند أساتذة الجامعة والحوزة
13.....	الانحطاط الثقافي والأخلاقي في العالم المعاصر
	حفظ التعادل النسبي بين عوامل الهداية والانحراف في
15.....	كل عصر
18.....	أكثر التطورات الكبيرة رهينة أفكار العلماء
21.....	أهمية الثورة الثقافية
22.....	دور الحركات الثقافية في استمرارية الثورة
26.....	مسؤوليتنا في مجال الثقافة (2)
26.....	عرض للأوضاع في إيران قبل شهر (بهمن) سنة 1357
27.....	الآفة الكبرى في العهد الملكي (الشاهنشاهي)
31.....	استراتيجية الإمام الخميني (رحمه الله) لإحداث التغيير السياسي
	مدى إيمان والتزام مسؤولي النظام الإسلامي بالأفكار والقيم
33.....	الإسلامية الأصيلة
35.....	برامج أعداء الثورة لإضعاف القيم الإسلامية

38.....	تغلغل العدو في أجهزة الدولة التقنية والتنفيذية
40.....	خلاصة البحث ونتيجته
44	التعددية الدينية (1)
44.....	الأزمة الكبيرة في عالمنا المعاصر
46.....	التعددية والتسامح والتساهل آليات لعمل صانعي الأزمات
47.....	مسؤوليتنا المهمة تجاه الشباب
49.....	ماذا يقول التعدديون؟
52.....	الرد على الدليل الأول للتعدديين
53.....	الدليل الثاني للتعدديين
55.....	خلاصة البحث وتسلسله:
56.....	الدليل الثالث لإثبات التعددية:
58	التعددية الدينية (2)
58.....	1 — العامل النفسي لنشأة الفكر التعددي
59.....	2 — العامل الاجتماعي لنشأة الفكر التعددي
61.....	تقييم العامل النفسي للفكر التعددي
63.....	تقييم العامل الاجتماعي للفكر التعددي
65.....	نموذج تاريخي لتعامل الإسلام مع غير المسلمين
65.....	عودة إلى أصل البحث
66.....	التفسير الأول للتعددية الدينية
67.....	تقييم هذا التفسير
68.....	التفسير الثاني للتعددية الدينية
70.....	تقييم التفسير الثاني للتعددية
72.....	التفسير الثالث للتعددية الدينية

دراسات وإشكاليات — محاضرات الأستاذ محمد تقي المصباح الزدي 185

تقديم التفسير الثالث للتعددية الدينية 74

التعددية الدينية (3) 76

تذكير بالعامل النفسي لنشأة الفكر التعددي 76

توضيح آية «ومن يتبع غير الإسلام ديناً فلن يُقبل منه» 77

وظيفة في اختيار الدين، وحكم متبعي الأديان الأخرى 79

إشارة إلى نقطة نفسية 80

المبنى الفلسفي والمبنى المعرفي الذي يؤدي إلى التعددية 82

توضيح التعددية عبر الاستفادة مثال الهرم الزجاجي 84

نظرية وحدة الحقيقة في المعرفة الدينية 86

لا علاقة لاختلاف فتاوى المراجع بالتعددية الدينية 87

عدم الاختلاف في مجال ضروريات وقطعيات الإسلام 88

توضيح الاختلاف في مجال ظنيات الإسلام 89

نفي التعددية في القضايا الخبرية وقبولها في المسائل القيمية

والأخلاقية 91

الرّد على التعددية في الأخلاقيات والقيميّات 94

أحكام الإسلام القيمية تابعة للمصالح والمفاسد الواقعية 96

نتيجة البحث في التعددية 97

التعددية الدينيّة (4) 100

العلاقة بين الليبرالية والتعددية 100

لمحة ثانية عن العامل الاجتماعي لنشوء التعددية الدينية 102

تأسيس دين واحد عالمي 104

تحقيق هذه النظرية 104

الأصول الأخلاقية المشتركة والدين الواحد العالمي 108

دراسات وإشكاليات — محاضرات الأستاذ محمد تقي المصباح اليزدي 186

113 خلاصة الرد على نظرية (الدين الواحد العالمي)

116 الجاذبة والدافعة (المداراة والخشونة) في الإسلام (1)

116 مفهوم «الجاذبة والدافعة» و«الإسلام»

118 هل يمكن تصور الدافعة في الإسلام؟

120 مثال تاريخي عن دافعية أحكام الإسلام

122 حكم الإسلام بالنسبة للجاذبة والدافعة في السلوك

123 نماذج للسلوك الإسلامي الجاذب

124 هل يوصي الإسلام دائماً باتباع سياسة الجاذبة في السلوك؟

126 خلاصة البحث

128 الجاذبة والدافعة (المداراة والخشونة) في الإسلام (2)

128 ثلاثة مجالات للجاذبة والدافعة في الإسلام

129 تكامل الإنسان بين الجاذبة والدافعة

131 علامة حياة القلب والروح

133 تركية النفس = الجذب والدفع اللازم لتكامل النفس

134 مثال رفيع للجذب والدفع الروحي

136 تفسير آية «فلينظر الإنسان إلى طعامه»

139 أمراض الروح وسلامتها

142 خلاصة البحث

143 سؤال وجواب

146 الجاذبة والدافعة (المداراة والخشونة) في الإسلام (3)

146 لمحة عن الأبحاث السابقة:

147 المرجع في تشخيص العوامل المفيدة والمضرة في التكامل

148 سياسة الإسلام العامة في تبليغ الدين

دراسات وإشكاليات — محاضرات الأستاذ محمد تقي المصباح اليزدي 187

ألف — الاستفادة من البرهان والموعظة 148

ب — الموعظة وصفتها 151

ج — المناظرة 152

السبب في عدم استعمال القوة الدافعة في مقام الدعوة 152

تعاطي الإسلام مع السلوك الشخصي 153

تعاطي الإسلام مع السلوك الإجتماعي 154

القوانين الجزائية سبب للنظم الاجتماعي 157

القوانين الجزائية والقوة الدافعة 158

الدقة في تفكيك البعد الشخصي والبعد الاجتماعي للعمل 159

تعاطي الإسلام مع الدول غير الإسلامية وأتباعها 160

رأي الإسلام في مجال الأعمال والقوى الدافعة 162

خلاصة الكلام في الجاذبة والدافعة في الإسلام 163

سؤال وجواب 165

سؤال وجواب آخر 176

ذكر نموذج تاريخي: 180

الفهرس 183